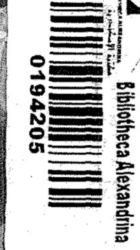


أفيقوا يرحمكم الله

المستقبل هنا .. والآن

راجى عنايت



نهضة مصر

راجى عنايت

«أفيقوا .. يرحمكم الله !»

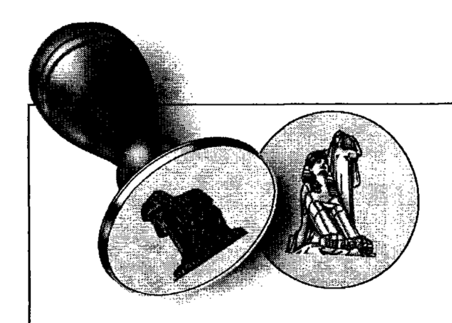
المستقبل .. هنا والآن .

كيف يجب أن يفكر الإنسان العربى فى مستقبل:

التعليم • الإدارة • الاقتصاد

الممارسة الديمقراطية • الإعلام





اسم الكتاب	«أفيقوا.. يرحمكم الله !» المستقبل.. هنا والآن .
اسم المؤلف	راجى عنايت .
إشراف عام	داليا محمد إبراهيم .
تاريخ النشر	يناير ٢٠٠٠
رقم الإيداع	٢٥٥٦ / ٢٠٠٠
الترقيم الدولى	I . S . B . N 977 - 14 - 1203 - 5
الناشر	نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع .
المركز الرئيسى	٨٠ المنطقة الصناعية الرابعة . مدينة السادس من أكتوبر . ت: ٣٣٠٢٨٧ / ٠١١ (١٠ خطوط) فاكس: ٠١١/٣٣٠٢٩٦ .
مركز التوزيع	١٨ ش كامل صدقى - الفجالة - القاهرة ت: ٥٩٠٩٨٢٧ - ٠٢/٥٩٠٨٨٩٥ . فاكس: ٠٢/٥٩٠٣٣٩٥ ص.ب: ٩٦ الفجالة .
إدارة النشر	٢١ ش أحمد عرابى - المهندسين - الجيزة ت: ٣٤٦٦٤٣٤ - ٠٢/٣٤٧٢٨٦٤ . فاكس: ٠٢/٣٤٦٢٥٧٦ ص.ب: ٢٠ إمبابة .

نـــداء

ما أقوله يتناقض مع ما يسوّد صفحات الجرائد والمجلات عندنا ، وما يشغل موجات البث الإذاعى والتليفزيونى ، ومع ما يتدفق من تصريحات السياسيين والمسئولين ، ومع ما تختال به صفوة المفكرين والخبراء فى بلدنا خلال المؤتمرات والندوات . إننى لا استعذب النفخ فى قربة مقطعوة ـ كما يتصوّر البعض ـ ولكنى أؤمن أن اصرارى على ايقاظ النيام ، وكشف الزيف والتدليس ، وإدانة الكسل الذهنى ، يؤتى ثماره بالتدريج البطئ ، الذى يتناسب مع جهدى الفردى المتواضع ، الذى لا يستند إلى جماعة أو هيئة أو مؤسسة أو حزب ، أو حتى شلّة ، فى مواجهة أغلبية لا تريد أن تفيق ، ولا تريد أن تتبين الهوّة التى تنتظرها ، وهى تمضى كالسائر فى نومه ، تلك الهوّة التى تزداد عمقًا واتساعًا مع مرور الأيام ، بفضل تسارع التغيرات الجذرية التى يمر بها الجنس البشرى . إلى القلة الضئيلة التى بدأت تنتبه إلى الواقع الذى أكتب عنه أقول : فكروا وناقشوا واطرحوا جانبًا كل ما اعتدتم سماعه من آراء وأفكار تقليدية ، وتماسكوا لكى تنجحوا فى نقل رؤيتكم إلى الآخرين . . وإلى السائرين نيامًا أقول : أفيقوا يرحمكم الله! .

راجى عنايت

يونيو ١٩٩٢

مقــدمـة

مع كل السلبـيـات التى تولدت عن أزمـة الخليج ، فـإن لهـذه الأزمة بعض الايجابيات القليلة ، أهمها انتباه المفكرين والكتاب والسيـاسـيين وأصـحـاب الاهـتـمـام العـام لأهمـيـة التـفكيـر فى المستقبل . . عندما كنت أتحدث عن أهمية التوجه المستقبلى ، فى الظروف الراهنة ، كان البعض ينظر إلى هذا باعتباره رفاهية فكرية ، أو تدريبـات عـقليـة لا بأس بهـا ، ولكن لا يجب أن تشـغلنا عن التفكير فى القضايا الراهنة ، عندما كنت أقول إن التفكير فى أى أمر أو وضع حـالى لن يفيـد إلا إذا تم من خلال توجه مستقبلى ، باعتبار أن السمة الأساسية لعصرنا هى التغيير والتغيير المتسارع ، وسقوط قيمة المقاييس التى اعتدنا أن نعتمد عليها . . عندما كنت أقول هذا ، لم أكن أجد الكثير من الآذان المصغية .

ثم وقع زلزال الخليج ، حاملاً معه كل ما هو غير مسبوق ، وكل ما هو خارج عن نطاق التفكير التقليدى والاستخلاصات المستقرة . وعندما أفاق العرب من هول الصدمة ، اندفعوا جميـعًا يتحدثون عن المستقبل . . مستقبل الخليج ، مستقبل الأمة العربية ، مستقبل الأمن العـربى . . إلى آخـر القـائمـة . ومنذ بداية الأزمـة حضـرت عشـرات المؤتمرات والندوات وحلقـات البـحث والمحاضرات ، كلها تتساءل عن مستقبل المنطقة بعد الأزمة .

كان المفروض أن أسعد بهذا التحول الفكرى ، وبهذه الاستجابة الواسعة كنت أدعو إليه ، إلا أن متابعة هذا النشاط الواسع ، وتأمل المنطق الذى تم من خلال تناول هذه الأزمة ، لم يكونا باعثين على

التفاؤل . فنحن مازلنا نفكر بنفس الطريقة التى كنا نفكر بها من قبل ، مازلنا نتجاهل أساسيات التفكير الذى تمليه مرحلة التحول الجذرى التى يمر بها المجتمع البشرى .

لهذا رأيت أن أقدم هذا الكتاب ، عسى أن يساعد على تصحيح مسار تفكيرنا بما يتفق مع واقع العالم الجديد الذى نعيشه . خاصة أنه لم يعد ممكناً أن نتاجل ما يحدث من تحولات فى انحاء العالم ، وننظر إليها كما لو كانت تحدث فى كوكب آخر . فقد أثبتت وقائع أزمة الخليج - بما لا يقبل الشك - ما كنت أتحدث عنه دائماً ، من سقوط الحواجز والحدود بين الدول والمجتمعات ، باعتبار العالمية (جلوباليزم) هى من أهم عناصر التحول الذى يمر به الجنس البشرى .

□ □ □

لا يختلف اثنان على أن عصرنا الحالى هو عصر كل ما هو غير مسبوق .

فمنذ بدايات النصف الثانى من القرن الحالي ، أفاق البشر بالتدريج على حقائق جديدة عليهم ، لم يروا مثيلاً لها طوال قرنين من الزمان : طفرات تكنولوجية ، ثورات وانقلابات فى كل مكان ، بزوغ لقوى جديدة واضمحلال لقوى تقليدية ، إرهابيون فى كل مكان ، هزات عنيفة فى أسواق المال ، تضخم يندفع خارجًا عن إرادة الجميع ، وتزايد لمعدلات البطالة مع تزايد للتضخم فى نفس الوقت بعكس ما تقول به النظريات الاقتصادية التقليدية ، اهتزاز عنيف لكل ما جرت عليه العلاقات الأسرية ، نظم اقتصادية تنهار ، وأحلاف عسكرية تقليدية تنفرط ، علاقات دولية تجمع

الأضداد وتربط بين أعداء الأمس ، حركات انفصالية عنيفة فى أكثر الدول تماسكًا واستقرارًا . .

هل هو الجنون؟ . . هل هى الفوضى الشاملة؟ . . هل هى نهاية العالم؟ . . هكذا تصاعدت الصيحات اليائسة .

إلا أن هذه الصيحات لم تمنع قلة من المفكرين المستقبليين من أن يحاولوا البحث عن قوانين جديدة وراء هذه الفوضى الشاملة ، عن ضوابط مستقرة وسط هذه العشوائية الممعنة . وعلى عكس نظرية التشاؤم التى سادت مواقف معظم المفكرين ، فإن هذه القلة استطاعت أن تكون أكثر تفاؤلاً بمستقبل البشر ، من خلال توصلها إلى فهم لبعض مؤشرات التحول التى يمر بها العالم ، والتى تفسر كل ما يبدو فوضويًا ، وعشوائيًا .

العمل الرائد الذى أنجزته وتنجزه هذه القلة من المفكرين ، لم يكن سهلاً بأى حال من الأحوال ، لكنه يعتبر انتصارًا للبصيرة البشرية ، وسندًا للتفكير فى أحوال البشر ، وهاديًا عند التصدى لحل المشاكل الراهنة ، حتى ولو بدت مقطوعة الصلة بالسياق العام للأحداث العالمية .

كيف استطاعت هذه القلة من المفكرين المستقبليين أن تنجز المهمة الصعبة ، مهمة استنباط القوانين بينما العاصفة فى أوجها؟ . . كيف استطاعت هذه القلة أن ترتفع فوق الأنواء والسيول ، والزلازل والبراكين ، وأن ترى الصورة فى تكاملها ، وتتبين المسار الشامل لهذه الأحداث الصاخبة ، غير المسبوقة؟ .

لاشك أن التصدى لمثل هذه المهمة يحتاج إلى توفر مجموعة من المزايا العقلية ، والضوابط الأساسية فى عمليات التحليل

والتركيب الفكرى ، ومن بين ذلك القدرة على ممارسة التفكير الناقد والتفكير الابتكارى .

التفكير الناقد

فى زمن التغيير الشديد المتلاحق الذى نعيشه ، والذى تحكم حياتنا فيه أسس ومبادئ وعقائد جديدة علينا ، تختلف فى معظم الأحيان مع ما كنا نأخذ به ، بل وتتناقض مع كثير منها . فى هذا الزمن نحتاج إلى إبداء حرص شديد فى تناولنا للأفكار والمعانى والأوضاع السائدة ، حتى لا نقع ـ شعورياً أو لا شعوريًا ـ فى أخطاء تفكير تعوق وضوح رؤيتنا .

التفكير الناقد يمكن أن يكون خير معين لنا فى هذا المجال ، فهو يتيح أن ندرك تنوع القيم وضروب السلوك وانماط البناء المجتمعى فى العالم . وهو يستوجب امتحانًا دائمًا للافتراضات التى نأخذ بها ، والتعرف على السياق الذى تخرج منه أفكارنا وعقائدنا ، لنتأمل إذا ما كان ذلك السياق يتفق مع سياق حياتنا الحالى والمستقبلى .

ومن مقومات التفكير الناقد :

(١) التعرف على الافتراضات وتحديها :

من أهم أسس التفكير الناقد ، محاولة التعرف على الافتراضات التى يقوم عليها تفكيرنا وضروب سلوكنا . ثم امتحان هذه الافتراضات ، والتحقق من مدى سلامتها واتفاقها مع واقع الحياة التى يعيشها علينا أن نتساءل بالنسبة لكل ما نأخذه مأخذ التسليم ، ونعتبره من الأمور البديهية ، سواء فى

تنظيم العـمل ، أو فى العـلاقـة مع الآخـرين ، أو فى الأسـاس الذى يقوم عليه التزامنا السياسى والعقائدى .

(٢) الانتباه إلى السياق الذى تنبع منه الافتراضات :

عندمـا نعى أهمـيـة الافـتـراضـات الخـفـيـة فى تشـكيل عـاداتنا الإدراكـية ، وفى فـهـمنا للأمور ، وفى تفـسيرنا للعالم من حولنا ، وفى سلوكنا . . عندمـا يتـحـقق هذا ، نصـبح أكـثـر إدراكـاً لمدى تأثير السيـاق الذى تنبع منه تلك الافتـراضات . ممارس التـفكير الناقد ، يعلم أن الممارسات والتصرفات والترتيبات الاجتماعية لا تكون بلا سياق يحكمها .

(٣) تصـــور وامتحــــان البدائــل :

من الأمـور الأسـاسـيـة فى التـفـكيـر الناقـد ، القـدرة على تخـيل وامتـحـان بـدائل للطرق الحالية التى يلتـزم بها الفرد فى تفكيره وفى حياته . ممارس التفكير الناقد ، عندما يتحقق من أن العديد من أفكاره وتصرفـاته تنبع من افتـراضـات قد لا تكون مناسـبـة لحياته الراهنة ، ينشغل دوماً باكـتـشـاف وامـتـحـان طرق جـديدة للتـفكيـر والتـصرف ، وهو يعى دائمـاً أثر السيـاق فى تشـكيل كل ما يعتبره عاديًا وطبيعيًا .

(٤) التشـــكك التأملـــى :

عندمـا نكتـشـف بدائل جـديدة لما كنا نفـتـرض رسـوخـه من نظم الاعـتـقـاد والسلوك التى تعـودنا عليهـا ، نصـبح أكـثـر تشـككـاً فـيـمـا يمكن أن نسميه «الحقيقة النهائية» ، أو «التفسير الكامل» الذى لا يمكن أن يلحق به الخلل من أى جـانب ، وهو مـا نطلق عليـه

«التشكك التأملى» .

الذين يمارسون التشكك التأملى ، لا يأخذون الأمور على علتها ، وهم يدركون أن التمسك بممارسة ما أو الاعتماد على بنية ما لزمن طويل ، لا يعنى أنها الأنسب لجميع الأزمان ، وبالتحديد للحظة الراهنة . كما أن مجرد قبول الفكرة من الجميع ، لا يعفينا من امتحانها على أرض الواقع الراهن ، ثم تقبلها أو نرفضها وفقاً لما نتوصل إليه .

التفكيـــر الابتكـــارى

التفكير الابتكارى ، هو الذى يتيح لنا الوصول إلى البدائل الجديدة التى يدعو التفكير الناقد إلى البحث عنها . والابتكار الذى نتحدث عنه ، يتسع عن مجال الابتكار الذى يمارسه المخترعون والفنانون والأدباء . إنه الأداة الضرورية للعامل العقلى الذى يسود مجال العمل فى عصر المعلومات . وهو الابتكار المنظم الذى يمكن للفرد العادى أن يتدرب عليه .

المشكلة هى أن التعامل مع التغيرات الحالية ، ومع المجتمع الجديد الذى تقود إليه ، لا يجدى فيه الاعتماد على الأفكار أو الخبرات أو النظريات أو العقائد أو الأيديولوجيات النابعة من عصور سابقة ، كعصر الزراعة أو عصر الصناعة . نحن فى حاجة داائمة إلى تفكير ابتكارى ، يفتح لنا سبلاً جديدة لم نكن نعرفها من قبل ، ويوفر لنا بدائل متعددة جديدة لحل مشاكلنا ، وتجويد عملنا ، وإعادة بناء واقعنا وفقاً لاحتياجات المجتمع الجديد ، مجتمع المعلومات .

التفكير الابتكارى ، هو طوق النجاة ، عندما نفشل فى الوصول إلى حلول نعتمد فيها على جمع المعلومات ومعالجتها ، وتسليط المنطق التقليدى عليها . فالابتكار يتيح لنا الخروج من قبضة الخريطة المحفورة فى مخ كل واحد منا ، ويفتح الباب أمام الحلول الجديدة غير المسبوقة ، التى تنسجم مع ما تقتضيه احتياجات المجتمع الجديد .

وإذا كان استشراف المستقبل هو موضوعنا الأساسى ، فالتفكير الابتكارى هو وسيلتنا لاستشراف المستقبل . قد نستطيع أن نحصل على بيانات كاملة عن الماضى أو الحاضر ، لكن من المستحيل أن نصل إلى بيانات كاملة عن المستقبل . بإمكننا أن نصل إلى جانب من صورة المستقبل ، بدراسة مؤشرات التغيير الأساسية الراهنة ، كما يمكننا أن نصل إلى بعض التخمينات المتباينة ، وأحياناً المتناقضة ، ثم نحاول تهذيبها وصقلها والتوفيق بينها ، على صورة سيناريوهات مستقبلية . ، لكن هذا جميعه يعتمد على التحليل النابع من الحاضر ، بافتراض أن المنظور المنهجى للغد هو نفس الذى بين أيدينا . غير أن الاعتماد على التفكير الابتكارى ، واستخدام آلياته المنظمة بشكل متعمد مقصود ، هو الذى يمكن أن يفيدنا .

□ □ □

وقد يكون من المفيد أن نقدم فيما يلى بياناً ، أو حصرًا ، لأخطاء شائعة ، تعوق المسار السليم للتفكير المستقبلى .

* **اعـتـبـار الآتى هو المزيد أو الأنقص مما كـان** : أى أن الذى يحدث فى العالم حالياً ، هو مجرد تغيير كمى ، يخضع لنفس القوانين . هذا الخطأ يقع فيه الكثير من المفكرين ، بل والمفكرين المستقبلين ، فيقودهم إلى استخلاصات غير موفقة عند استشراف المستقبل . لقد وقع فيه «نادى روما» ، فى التقرير الأول له ، تحت عنوان «حدود للنمو» ، وإن كان قد تدارك هذا فيما يلى من تقارير . يجب أن يكون واضحاً لدينا ، أننا ننتقل إلى أسلوب حياة جديد تماماً ، تحكمه قوانين مختلفة عن التى كانت تحكم أسلوب الحياة فى عصر الصناعة .
* **تصـور إمكان التناول الجـزئى للظاهرة** : فى ظل تغير منطق الحياة ، لا يمكن لنا أن نفهم ظاهرة ونستشرف مستقبلها ، بمعزل عن باقى ظواهر الحياة . البعض يتكلم عن التطور التكنولوجى المعاصر ، الذى يحدث ثورة فى أسس الإنتاج الصناعى ، وعندما يتصدى لاستشراف مستقبل هذا الإنتاج ، يعتمد على آليات السوق التى عرفها عصر الصناعة ، أو يتصور ذلك من خلال النسق الإدارى الذى شاع فى عصر الصناعة .
* **استـخـدام الكلمات والمصطلحات بالمفـهوم القـديم** : من الأخطاء التى تعوق فهمنا لحقيقة ما يجرى ، اعتمادنا على المعنى القديم أو السائد ، للكلمات والمصطلحات . حقيقة الأمر ، ان المصطلحات كائنات حية ، تكتسب معانيها المختلفة باختلاف النظم المجتمعية السائدة . عندما نتأمل مصطلح «الديموقراطية» مثلاً ، نجد أن له معناه النابع من منطق المجتمع الزراعى وهو ما

يعرف بنظام «الشورى» ، وله معناه المختلف النابع من منطق المجتمع الصناعى وهو ما يعرف بنظام «التمثيل النيابى» ، ثم له معناه الجديد النابع من مقتضيات مجتمع المعلومات ، والذى يؤثر إليه نظام «ديموقراطية المشاركة» .

* **الانطلاق من أيديولوجيات أو عقائد سابقة :** الاعتماد على مبدأ أو عقيدة أو نظرية أو أيديولوجية نبعت من ظروف مجتمعية سابقة ، تختلف عن الظروف المجتمعية الراهنة ، يقود إلى الوقوع فى أخطاء كبرى ، وذلك بصرف النظر عن أشكال النجاح التى حققتها فى زمنها الذى نبعت منه . وهذا هو الذى يفقد خبراتنا السابقة جدواها ، عند التعامل مع حقائق مجتمع لمعلومات .

* **حاولة استشراف مستقبل نشاط ما ، فى غياب رؤية مستقبلية شاملة :** من الطبيعى أن يهتم خبراء الاقتصاد بمستقبل الاقتصاد ، وخبراء الإدارة بشكلها فى المجتمع الجديد ، وخبراء التعليم بالبنية التعليمية الجديدة فى مجتمع المعلومات . وهذا أمر مقبول فى أحوال الثبات النسبى ، أو التغيرات المحدودة البطيئة فى المجتمع ، عندما تظل الخبرات الأساسية محتفظة بمصداقيتها . لكن ، فى إطار التحولات الكبرى فى حياة البشر ، كالتى حدثت عند انتقالنا من الزراعة إلى الصناعة ، أو كما يحدث الآن بانتقلنا من مجتمع الصناعة إلى مجتمع المعلومات ، يواجه الخبراء والمتخصصون مشكلة كبرى ، نتيجة لغرقهم فى تخصصهم ، وعدم إدراكهم للتأثير المتبادل بين التغيرات الكبرى .

لهذا ، من الخطأ أن نحاول التعرف على مستقبل نشاط ما ، دون أن ينبع هذا من رؤية مستقبلية شاملة .

□ □ □

من هذا كله ، نمضى إلى طرح الجهد الذى قامت به قلة من المفكرين المستقبلين ، من خلال نظرة كلية شاملة لتاريخ الجنس البشرى ، والذى قاد إلى فهم القوانين الكامنة خلف كل ما يبدو فوضويًا عشوائيًا .

الفصل الأول

خطوة إلى الخلف
من أجل قفزة إلى الأمام

بعد عشرة آلاف سنة من سيادة المجتمع الزراعى فى معظم المجتمعات البشرية ، نظر البشر إلى ما هو سائد وكأنه القانون الأبدى للحياة . خلال ذلك الزمن الطويل ، كان هناك تغير وتطور ، وكان هناك تنوع وتمايز بين الحضارات المختلفة التى قامت وازدهرت ثم ماتت ، وظهر العديد من العقائد السماوية وغير السماوية فى أماكن مختلفة من العالم ، قامت حروب ، وسيطرت شعوب على شعوب . . لكن هذا كله لم يغير من الأسس والمبادئ الرئيسية التى يخضع لها البشر ، أعنى بذلك أسس ومبادئ المجتمع الزراعى .

وفجأة ، اهتزت الأرض نتيجة لزلزال قلب الموازين ، وغير الأسس المستقرة ، وبدّل المبادئ الراسخة . . فقال البعض إنها نهاية العالم . . لقد ظهرت الآلة البخارية كرأس حربة لمجتمع جديد ، هو المجتمع الصناعى . ظهر نظام جديد للعمل غير النظام الذى استقر على مدى الآلاف العشرة من السنين ، ونشأت وسائل وعلاقات جديدة للعملية الإنتاجية ، وأنهار الأساس الراسخ للأسرة التقليدية ، وتبدلت علاقات الإنسان بأرضه ، بطبيعته وبحكامه .

ومع هذا ، وربما بسببه ، لم ينتبه المفكرون إلى علاقة ما حدث بتاريخ الإنسان على الأرض . بقى التاريخ فى نظر معظم المفكرين ، حضارات تقوم هنا ، وهناك ، وجيوش تزحف ، وقادة يتألقون ، وامبراطوريات عظمى ، وحكام يسيطرون ثم يسقطون . . على هذا الأساس جرى النظر إلى زحف عصر الصناعة ، باعتباره حدثاً من تلك الأحداث التى يتناولونها .

إلا أن ما حدث فى النصف الثانى من القرن العشرين ، جعل المفكرين يعيدون حسابهم . بالطبع ، ليس جميع المفكرين ، ولكن القلة منهم التى كانت لديها القدرة على الرؤية الشاملة ، والإلمام بكامل الصورة ، والارتفاع فوق التفاصيل الصغيرة . . ففى ذلك الوقت بدأت إرهاصات زلزال جديد ، أشد عنفًا من الزلزال الافتتاحى لعصر الصناعة ، وأكثر تسارعًا فى زحفه . ومرة أخرى بدأت تتداعى الأسس والمبادئ ، العقائد التى قام عليها المجتمع الصناعى ، الذى لم يطل به العمر إلاَّ بما يزيد عن قرنين من الزمان .

رؤية شاملة للتاريخ

أخذت هذه القلة من المفكرين تتأمل التغيرات المتلاحقة الأخيرة ، فأنتبهت إلى أوجه الشبه الشديد بين المرحلة الحالية ومرحلة الانتقال من عصر الزراعة إلى عصر الصناعة . واستنتجت أن القلاقل والاضطرابات الحالية ، ما هى إلاَّ الإرهاصات الأولى لعصر جديد ، يختلف فى كل شىء عن عصر الصناعة . فرغم أن عصر الصناعة اتسم بحدة التغيرات قياسًا على الثبات النسبى

الذى عرفه عصر الزراعة ، ورغم الإنجازات العلمية والتكنولوجية الكبيرة التى عرفها عصر الصناعة ، وقادت إلى تطور الصناعات تطورًا كبيرًا ، فقد بقيت أسس ومبادئ المجتمع الصناعى هى السائدة طوال الوقت ، وعندما بدأت هذه الأسس والمبادئ فى الاهتزاز والتداعى ، استنتج المفكرون أننا بصدد تغيرات نوعية تقود إلى عصر جديد .

بفضل هذا الإدراك ، توصل هؤلاء المفكرين إلى رؤية شاملة لتاريخ الجنس البشرى ، تختلف عن تلك الرؤية الجزئية للتاريخ ، التى اعتادت أن تنظر إلى تاريخ البشر باعتباره تاريخ حضارات ، وحكام وقادة وحروب .

الرؤية الجديدة لتاريخ البشر ، تنظر إليه باعتباره تلاحقًا لموجات حضارية عظمى ، تتميز كل موجة منها باستقرار نسبى فى طبيعتها ، وتقوم فيها الحياة ـ غالبًا ـ على أسس ، مبادئ وعقائد خاصة ، تنعكس على الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للبشر ، مهما اختلفت ، مواقعهم ، وتباعدت بينهم الأزمان داخل الاطار الزمنى لهذه الموجة الحضارية .

ومن هنا ، انصرف جهد هذه القلة من المفكرين إلى تبين الأسس الجديدة التى تقوم عليها الموجة الحضارية الزاحفة ، والتعرف على مبادئها وعقائدها ، حتى يمكن الاستفادة من ذلك فى رسم الاستراتيجيات والخطط لمختلف جوانب النشاط البشرى وسط دوامة التغيرات المتلاحقة .

من القنص إلى الزراعة

النظرة الكلية لتاريخ الجنس البشرى تبدأ منذ العصور التى اعتمد فيها الإنسان على القنص والصيد والتقاط الثمار حيثما وجدت . وقد ترتب على هذا ضرورة الارتحال كلما نضب معين ما يمكن الحصول عليه من مكان ما ، ومن ثم فرض هذا شكلاً للتجمع البشرى لا يعوق الارتحال ، وحدد طبيعة الأسرة والعلاقات بين أفرادها .

ونشأت أول موجة حضارية كبرى ، عندما تعلم الإنسان أن يزرع وينتظر حتى يجنى ثمار ما زرع ، أى عندما قام المجتمع الزراعى . وقد اكتشف المفكرون أنه كلما استقر عدد من البشر ليزرعوا الأرض ، فى أى مكان من العالم ، وفى أى وقت على مدى العشرة آلاف سنة التى صنعت عمر المجتمع الزراعى ، فإن حياة هؤلاء البشر تخضع لنفس الأسس ، المبادئ والقيم : طبيعة تكوين الأسرة الكبيرة التى تعمل كوحدة إنتاجية استهلاكية متكاملة ، السيادة الأبوية للأسرة والمجتمع ، ارتباط الإنسان بالطبقة التى ولد لكى يجد نفسه فرداً فيها ، علاقة الإنسان بالأرض التى ولد عليها ومدى إمكانية نزوحه عنها ، طبيعة الممارسة السياسية ، وعلاقة الحاكم بالمحكوم .

ومع كل الاختلافات التى بين الحضارات التى قامت فى مصر القديمة وأشور وبابل والصين واليونان والهند وأمريكا الجنوبية ، ومع كل التباين بين العقائد السماوية وغير السماوية التى أخذت بها هذه الحضارات ، فإن الأسس المجتمعية الزراعية تظل هى السائدة .

انفصال الإنتاج عن الاستهلاك

ومع اختراع الآلة البخارية ، وزحف عصر الصناعة ، تغيرت الأسس والمبادئ التى قامت عليها المجتمعات الزراعية ، ونشأت أسس ومبادئ جديدة نابعة من طبيعة العمل الصناعى . الأسرة الكبيرة التى كانت وحدة اقتصادية إنتاجية استهلاكية متكاملة ، تحولت إلى أسرة صغيرة تتكون من الأبوين وثلاثة أبناء على الأكثر ، حتى يسهل عليها أن تغير موقعها وفقاً لتغير مواقع الإنتاج الصناعى ، كلما لزم ذلك . انفصل الإنتاج عن الاستهلاك ، وتأكد هذا الانفصال بظهور الإنتاج على نطاق واسع ، والاستهلاك على نطاق واسع ، ومن ثم قيام السوق بمؤسساتها للربط بين الإنتاج والاستهلاك . الأسرة الزراعية الكبيرة انتزعت منها واجباتها ، كالتعليم والتمريض ورعاية العاجزين والمسنين ، وأوكلت إلى مؤسسات متخصصة تتولاها . ونتيجة لتعقد الحياة الجديدة وتضخم عملية اتخاذ القرار قام شكل جديد للممارسة السياسية ، هو ديموقراطية التمثيل النيابى ، التى أدخلت أعداداً جديدة إلى مجال اتخاذ القرار ، مما يخفف عن الحاكم بعض مسئوليته فى هذا المجال .

بالإضافة إلى هذا كله ، نشأت عدة مبادئ اقتضتها الحياة الصناعية ، كالتوحيد القياسى أو النمطية ، والمركزية ، والتركيز الشديد فى مناطق الإنتاج الصناعى والمناطق السكنية والخدمية الملحقة بها ، والتزامن الشديد الذى تقتضيه عملية الإنتاج الصناعى ، والذى خلق علاقة جديدة بين الإنسان والزمن لم تكن

معروفة فى المجتمع الزراعى ، والتخصص الشديد فى العلوم والإنتاج والخدمات .

زراعة جديدة فى عصر الصناعة

الذى يهمنا فى هذا ، ان هذه المبادئ الجديدة ، فرضت نفسها كلما تحول مجتمع من الزراعة إلى الصناعة ، سواء كان ذلك فى أمريكا أم أوروبا أم آسيا أم افريقيا أم أستراليا . ما أن يبدأ التحول فى مركز الثقل الإنتاجى من الزراعة إلى الصناعة حتى تفرض الأسس والمبادئ الجديدة نفسها على الحياة ، وعلى كل أشكال الإنتاج الصناعى والزراعى والخدمى .

ومن المهم هنا الإشارة إلى أن سيادة المجتمع الزراعى لم تعن توقف نشاط القنص والصيد ، وإنما خضع ذلك النشاط لمقتضيات ومبادئ المجتمع الزراعى ، وفق أوضاعه معها . كذلك عندما قام المجتمع الصناعى ، لم يتوقف الإنتاج الزراعى لكنه لم يعد يحتل مركز الثقل ، وخضع لأسس ومبادئ وتكنولوجيات المجتمع الصناعى .

استمر هذا الوضع لما يزيد عن قرنين من الزمان ، إلى أن بدأت مظاهر التحول والتغير بعد منتصف القرن العشرين . وكما قلت ، استطاعت هذه القلة من المفكرين المستقبليين أن تتبين وسط الأحداث التى تبدو عشوائية غريبة متناقضة ، ملامح مرحلة جديدة تمهد للانتقال إلى موجة حضارية جديدة ، توحى بانقضاء الموجة الحضارية الصناعية .

فما هى أهم مظاهر التغيير التى اكتشفوها؟ .

البشر.. أهم مظاهر التغيير

من أهم المبادئ التى قام عليها عصر الصناعة ، مبدأ النمطية والتوحيد القياسى . وكانت إشاعة هذا المبدأ ضرورة أساسية بالنسبة للإنتاج الصناعى . عندما يتصدى الصانع لصناعة ترس معين من تروس الآلة ، لابد أن تكون لهذا الترس مواصفات ثابتة من حيث خامته ومقاييسه وشكله ، حتى يمكن تغيير الترس القديم بترس جديد فتواصل الآلة عملها فورًا . كذلك جرى تطبيق هذا التوحيد القياسى على عمل العامل ، بحيث يمكن استبدال العامل بعامل آخر ، دون أن يتوقف الإنتاج . . وهكذا ، تمكنت الصناعة من إنتاج ملايين المنتجات المتطابقة التى على نفس النمط . ورغم الفائدة الكبرى لهذا فى الإنتاج الصناعى ، إلا أن الخلل الحقيقى جاء فى محاولة تطبيقه على كل شىء فى المجتمع الصناعى ، على المؤسسات ، وأيضًا على البشر . حدث هذا فى المجتمعات الصناعية ، الرأسمالية والاشتراكية معًا .

وقد لعبت وسائل الإعلام الجماهيرى دورًا هامًا فى تكريس صورة النمطية أو التوحيد القياسى ، عندما يقرأ أو يرى ملايين البشر ، فى نفس الوقت ، نفس الإعلانات ونفس الأخبار ، ونفس القصص والتمثيليات ، ونفس نمط الحياة . وقد أدى هذا إلى اختفاء العديد من اللهجات الإقليمية ، والمحلية ، بل وبعض اللغات . وشيئًا فشيئًا أخذ التوحيد القياسى ينسحب على كل شىء فى الحياة ، نفس المدارس ، نفس محطات خدمة السيارات ، نفس طراز المبانى ، نفس المطاعم العامة .

وإذا كان البشر فى كل مكان من العالم قد خضعوا بدرجات متفاوتة لعملية القولبة والتنميط هذه ، فقد جاء ذلك على حساب خصوصية الفرد ، وهويته الخاصة ، وذاته المتفرّدة ، أى على حساب الثراء الحقيقى فى كيان الأفراد . إلا أن الأمر لم يستمر على هذه الصورة . فقد اكتشف قلة من المفكرين المستقبليين أن هذه النمطية ، وهذا التوحيد القياسى الذى فرض نفسه على البشر ، قد بدأ يلتقى ضربات قوية ، جعلت الأفراد أقل قابلية للخضوع له ، ثم أكثر تمردًا عليه .

تطور المجال الإعلامى

كان السر وراء هذا التحول ، هو أن الإنسان قد عرف أكثر مما كان يعرف ، أى أنه أصبح قادرًا على الوصول إلى قدر أوسع من المعلومات حول كل شىء ، كما أصبح يعرف بوجود أنماط أخرى للحياة غير النمط الذى كان مفروضًا عليه بفضل إلحاح مبدأ التوحيد القياسى . وأصبح بإمكان الإنسان أن يختار من بين الانماط التى تعرف عليها أقربها إلى تكوينه واستعداده ومزاجه وثقافته . ومن هنا تضاعفت الاختلافات بين الشر ، مما جعل من الصعب تطبيق نمطية عصر الصناعة .

ويمكن أن نفهم هذا بشكل أوضح ، عندما نستعرض التطورات التى لحقت المجال الإعلامى للفرد على مدى الموجات الحضارية المختلفة .

الطفل فى المجتمع الزراعى كانت تنحصر مصادر معلوماته فى المعلم ورجل الدين والعمدة وأفراد أسرته ، ولم يكن يتاح إلا للقلة من أبناء المجتمع الزراعى أن ترى مدينة غريبة غير التى نشأوا وعاشوا فيها . ومن هنا كانت النماذج المطروحة أمام الناشئ ، والتى يحتمل أن يقتدى بها أو يقلدها محدودة للغاية .

أما خلال عصر الصناعة ، فقد تضاعفت قنوات الاتصال أكثر من مرة ، وبأكثر من وسيلة . لم يعد الطفل يستمد معلوماته من أقاربه ومن الطبيعة ، بل وجد من حوله الصحافة والراديو ، وبعد ذلك السينما والتليفزيون ، تمطره بسيل من المعلومات فى كل لحظة . إلا أن عصر الصناعة حرص على أن يستغل هذه القنوات المؤثرة فى زرع توجيهاته الملحة ، راسمًا صورة خاصة معتمدة لواقع الإنسان فى المجتمع الصناعى ، يحرص على أن تنطبع على كل العقول . لقد جرى استخدام وسائل الإعلام الجماهيرى كوسيلة لإجراء توحيد قياسى لعقول أبناء عصر الصناعة . وقد تم هذا ـ بالطبع ـ لحساب أهداف ومصالح ذلك المجتمع .

إلا أن التطور التكنولوجى فى مجال الالكترونيات جعل الإنسان المعاصر غارقًا فى بحر متلاطم ـ يصعب التحكم فيه أو توجيهه من قبل أحد ما ـ من المعلومات التى لا تنقطع . وإذا أضفنا إلى هذا التطور التكنولوجى الكبير الذى تم فى مجال الاتصال والانتقال ، والذى أتاح المزيد من المعلومات ، والمزيد من الاطلاع على مختلف انماط الحياة ، أمكننا أن نتصور التحول الكبير الذى طرأ على موقف الأفراد من النمطية والتوحيد القياسى .

ورغم اقتناعى بأن التحولات الكبرى فى حياة البشر لا يمكن إرجاعها إلى عامل واحد أو عاملين ، بل إلى العديد من العوامل المرصودة وغير المرصودة ، التى تتبادل التأثير . . رغم اقتناعى بهذا إلا أننى أرى العلاقة بين البشر والمعلومات كانت حجر الزاوية فى التحول من المجتمع الصناعى إلى مجتمع المعلومات .

وهناك ما يمكن ان نطلق عليه «الدائرة النشطة» ، التى هى وراء انتقال البشرية من الموجة الحضارية السابقة ، إلى الموجة الجديدة التى نشهد إرهاصاتها فى كل مكان .

وهذا التعبير ، يشير إلى الدائرة المفرغة ، ذات التفاعلات المتسلسلة ، التى تقود إلى مزيد من تنوع البشر وتمايزهم يومًا بعد يوم ، مما يضعف بشكل متزايد أثر نمطية المجتمع الصناعى فى حياتنا . ويمكن طرح تفاصيل هذه الدائرة النشطة على الوجه التالى :

* قاد التطور التكنولوجى فى وسائل الاتصال والانتقال إلى حصول البشر على قدر من المعلومات لم يكن يتيسر لهم من قبل .

* تعرف البشر على معلومات متباينة ومعارف مختلفة ، غير التى كانت مفروضة عليهم ، مكّنهم من الاختيار من بين مختلف المعلومات والمعارف ما يكون أكثر انسجامًا مع خصوصياتهم وأمزجتهم ، وهكذا تباينت مواقفهم وآراؤهم ، ومن ثم تباينت أساليب حياتهم .

* هذا التباين بين البشر ، خلق بدوره المزيد من المعلومات والمعارف .
* ومع المزيد من التطور التكنولوجى فى مجال المعلومات (كمبيوتر ـ اتصالات) تم استيعاب المعلومات المتزايدة ، وتوليد معلومات ومعارف جديدة منها .
* هذه المعلومات والمعارف الجديدة قادت إلى المزيد من تباين البشر ، ومن ثم إلى توليد المزيد من المعلومات . . . وهكذا بلا نهاية .

الخيارات المتعددة

وإذا كانت بعض الدول المغرقة فى المركزية ، كالاتحاد السوفييتى ، قد تجاهلت هذا الذى يحدث ، وواصلت وصايتها على المعلومات المتاحة لأفراد شعبها ، واستمرت فى فرض النمطية استهلاكيًا وإداريًا وإعلاميًا ، فإن ذلك قد قاد إلى الانفجارات المتتابعة الحالية التى نشهدها . والسر فى هذا أن التطور التكنولوجى فى مجال المعلومات كان أقوى من القيود التى تفرضها الحكومات على شعوبها ، مما أفقد عملية التعتيم أثرها .

وفى الجانب الآخر ، نرى الدول الأخرى التى كانت آخذة بأشكال من الممارسة الديموقراطية ، ومن لا مركزية النشاط الاقتصادى ، حيث كان تأثير الدائرة النشطة إيجابيًا وسلميًا . فانعكس تنوع البشر وتمايزهم ، على تنوع السلع والمنتجات والانظمة والقنوات الإعلامية .

ويمكننا ـ فى العالم العربى ـ أن نلمس أثر ذلك على حياتنا فى كل مجال ، كنتيجة لما يحدث فى العالم وليس بإرادتنا ، لقد انتقلنا فى كل شيء من الخيار الواحد أو الخيارين المحددين ، إلى الخيارات المتعددة التى ترضى مختلف المشارب والأذواق . وعندما أقول (كل شيء) فأنا أعنى هذا ، والدليل على ذلك التنوع الذى طرأ على حياتنا خلال العقدين الأخيرين أو العقود الثلاثة الأخيرة ، فى المسكن ، الملبس ، المأكل والمشرب ، فى أدوات الاستخدام اليومى ، والأجهزة التى نعتمد عليها فى حياتنا .

ومما ساعد على حدوث التحول من الخيار الواحد إلى الخيارات المتنوعة ، ان التكنولوجيا الصناعية الحديثة ، أتاحت التنويع فى انماط المنتج الواحد ، دون رفع تكلفة الإنتاج . وأصبح الأمر لا يقتضى سوى إحداث تعديلات فى برنامج الكمبيوتر الذى يتحكم الإنتاج ، ليتحول فى الوقت المناسب من شكل إلى شكل ، ومن لون إلى لون .

سقوط المركزية والهرم البيروقراطى

ومن أهم مبادئ عصر الصناعة ، التى أخذت تتداعى مع زحف مجتمع المعلومات ، مبدأ المركزية . لقد اتاحت النمطية التى فرضها المجتمع الصناعى أن تقوم مؤسساته على أساس مركزى ، كما نجحت المركزية فى تحقيق التطبيق الأمثل لمبدأين آخرين من مبادئ عصر الصناعة ، هما تركيز النشاطات كلما أمكن ، والسعى إلى الأضخم والأكبر والاحتفاء بالنهايات العظمى والأرقام القياسية .

وأرجو ألا يدفعنا استخدام كلمة مبدأ أو كلمة مبادئ إلى تصور أننا نعنى بذلك ضوابط خلقية ، تنبع من فلسفة محددة ، أو من تصور مجرد لمدينة فاضلة . مبادئ عصر الصناعة تنبع من كونها تتيح أنسب الوسائل لتحقيق أكبر المكاسب والأرباح . لقد اقتضى صالح الصناعة أن يتم تركيز النشاط الصناعى فى مناطق معينة ، وتركيز النشاط الصناعى فى منطقة معينة يقتضى تركيز المناطق السكنية التى تخدم العاملين بالقرب من موقع عملهم ، كما تقضى بتركيز آخر فى الخدمات المختلفة التى يحتاجها هؤلاء العاملين . وقد شاع مبدأ السعى نحو الأضخم ، لأن المشروعات الأضخم تحقق الأرباح الأكبر ، وتوفر المزيد من القوة التنافسية للمشروع .

إدارة هذا الجمهور النمطى الذى يخضع لعملية التوحيد القياسى ، وتركيز النشاط فى منطقة معينة وفى مؤسسات ضخمة هائلة ، كان السبيل الأمثل إليه الاعتماد على المركزية الشديدة ، حتى أصبح تطوير أساليب الإدارة المركزية من الفنون الرفيعة ، على حد تعبير توفلر ، الذى يقول :

«كان على مديرى السكك الحديدية الأول ، شأنهم شأن مديرى برامج الفضاء حاليًا ، أن يبتكروا أساليب جديدة ، فقاموا بعمل توحيد قياسى للعمليات التكنولوجية والأجور وبرامج العمل ، ووضعوا تزامنًا للعمليات التى تجرى على بعد مئات الأميال . وخلقوا التخصصات اللازمة للعمليات والأقسام الجديدة . وقاموا بتركيز رأس المال والطاقة والبشر العاملين . وحاربوا من أجل أن يصلوا بحجم شبكة العمل إلى الحد الأقصى من

الضخامة . . . من أجل أن ينجزوا ذلك كله ، خلقوا أشكالاً جديدة من التنظيم مبنية على مركزية المعلومات والقرارات» .

المنهج الخفى

الرمز المباشر للمركزية التى سادت كل نشاط فى المجتمع الصناعى ، هو تلك الخريطة التى تجدها معلقة خلف كل رئيس مجلس إدارة أو مدير فى أية مؤسسة من المؤسسات والتى يطلق عليها الهيكل التنظيمى للمؤسسة ، والتى تأخذ شكل الهرم . عند قاعدته مركز الإنتاج الفعلى ، وفوقها تتسلسل الرئاسات ، حتى نصل إلى قمة الهرم حيث الرئاسة المركزية التى تتجمع عندها المعلومات عن كافة تفاصيل العمل ، والتى تحتكر سلطة اتخاذ أهم القرارات . هذا الهرم المقدس كان ـ وما يزال ـ فى معظم المؤسسات النموذج الأكمل لتنظيم وإدارة العمل .

ولم تقتصر المركزية على المؤسسات الإنتاجية ، بل تعدت ذلك إلى كافة مؤسسات عصر الصناعة ، من إنتاجية واقتصادية وخدمية وسياسية . هذه المركزية التى آمن رجال عصر الصناعة بكفاءتها فى إدارة المصنع جرى تطبيقها على كل شىء ، فتم وضع نظام التعليم الجماعى ، وأقيمت المدارس على شكل المصنع . وكان من أهم عناصر المنهج الخفى فى المدارس ما يتصل بطاعة الرئيس دون نقاش ، والقيام بالعمل الموكل إليك دون أن تعرف شيئًا عما قبله أو بعده ، أو عن علاقته بباقى الأعمال ، مما يسهل على هؤلاء التلاميذ عند تخرجهم أن يأخذوا أماكنهم عند قاعدة الهرم

المركزى ، يتلقون التعليمات من رؤسائهم وفقاً للتسلسل الوظيفى ، فيطيعونها دون تساؤل أو استفسار .

سيطرة السلطة التنفيذية

وفى مجال الممارسة السياسية ، لا يغيب عن أحد ما قاد إليه التحول الصناعى فى الدول الاشتراكية من مركزية ممعنة فى الإدارة والتخطيط والمعلومات والقرارات . إلا أن هذا لم يكن قاصراً على الدول الاشتراكية وحدها . وفى هذا يقول توفلر : إن عملية التصنيع فى الولايات المتحدة دفعت النظام السياسى نحو المزيد من المركزية ، فوضعت واشنطن فى يديها عددًا متزايدًا من مفاتيح القوة ومن المسئوليات ، واحتكرت يومًا بعد يوم سلطة اتخاذ القرار المركزى ، وانتقلت السلطة ـ فعلاً ـ من الكونجرس ـ ومن القضاء إلى أكثر السلطات الثلاث مركزية : الأجهزة التنفيذية .

وقد انسحب نفس الشيء على المال والاقتصاد ، ففى هذا المجال يعتبر «البنك المركزى» رمزًا للمركزية فى جميع الدول الصناعية . وتعتمد حكومات هذه الدول على البنك المركزى فى تنظيم مستوى نشاط السوق ، ومعدلات هبوط الأسعار وارتفاعها .

على قمة هرم السلطة فى النظام الصناعى ، ظهرت «صفوة عليا» هى المسئولة عن تخصيص الاستثمارات ، سواء فى مجال الصناعة أم المال ، فى البنتاجون أو مكاتب التخطيط السوفييتية ، وهى تضع الحدود التى تلتزم بها كافة المستويات فى مختلف التخصصات داخل الهرم المركزى .

كان هذا هو الحال على مدى ما يزيد عن قرنين من الزمان ، وظلت المركزية الممعنة هى أفضل أشكال تسيير مؤسسات المجتمع الصناعى .

ومنذ عقدين أو ثلاثة عقود ، بدأ هذا الشكل يهتز نتيجة لزحف مجتمع المعلومات الذى يقوم على أسس ومبادئ تختلف تماماً عن المبادئ أو الأسس التى قام عليها المجتمع الصناعى . لقد رأينا كيف قادت ثورة المعلومات وتطور تكنولوجيا الكمبيوتر والاتصالات إلى تحلل النمطية وعملية القولبة التى خضع لها البشر طوال عصر الصناعة ، وقد ساعد هذا على اهتزاز مبدأ المركزية . لقد بدأت المركزية تفقد أنصارها ، وبدأ البشر يتجهون نحو اللامركزية والاقليمية والمحلية فى كل مجال من مجالات الحياة ، المؤسسات الاقتصادية الضخمة تتحول فعلاً إلى ما يطلقون عليه «مراكز الربح» المتعددة ، والبنوك العملاقة نبتت من حولها البنوك الاقليمية الصغيرة . الإعلام الجماهيرى المركزى بطبيعته ، أصيب بضربات متتالية فى مجال الصحافة والإذاعة والتليفزيون : الصحف والمجلات الكبرى ، والمحطات الإذاعية الرئيسية والقنوات التليفزيونية الضخمة بدأت تفقد بشكل متواصل جانبًا من جمهورها ، لحساب الصحف والمجلات والمحطات والقنوات الفئوية والعرقية الصغيرة ، التى لا تخضع لنفس القيادة المركزية السابقة .

التعليم الجماعى الذى جرى تخطيطه وإدارته من قمة الهرم

المركزى ، تظهر إلى جانبه كيانات تعليمية تعتمد على العديد من الوسائل والتنظيمات غير المسبوقة والتى لا تخضع للقيادة المركزية .

النظم الإدارية المركزية التى نبعت من احتياجات عصر الصناعة بدأت تفقد جاذبيتها ، وظهرت على الساحة أسس جديدة لإدارة النشاطات الإنتاجية والاقتصادية والسياسية . ومع انتشار ونجاح الكيانات الاقتصادية الصغيرة حرّة الحركة ، ومنافستها للاحتكارات الكبرى ، بدأت الكيانات الكبيرة النابعة من عصر الصناعة تعيد النظر فى ذاتها ، وتعمل على إعادة البناء ، على أساس وحدات إنتاجية صغيرة متكاملة أقرب إلى الاستقلال ، تتصل مباشرة بقيادة الوحدة الإنتاجية الأساسية وتنسق معها ، بعد إسقاط العديد من المستويات الوسيطة فى هرم تسلسل الرئاسات ، وبحيث لم يعد الهرم هرماً ، بعد أن اقتربت قمته من القاعدة .

ظهر ان مؤسسة المستقبل ، القائمة على احتياجات مجتمع المعلومات ستعمل على نمط «الشبكة» ، وليس على نمط «الهرم» وستكون لا مركزية فى جوهرها ، تتكون من أجزاء مترابطة ذات ترتيب وقتى خاص بين كل جزء وآخر ، ولكل جزء منها علاقته الخاصة بالعالم الخارجى ، وله أيضًا سياسته الخارجية الخاصة التى لا تتطلب مراجعة الإدارة المركزية .

من التخصص الضيق إلى المعرفة الشاملة

عندما زحفت الثورة الصناعية على العالم ، جاءت معها بتغيرات عديدة فى كل مجال . ومن أهمها ما قامت به من فصل

للإنتاج عن الاستهلاك ، والتزايد المطرد فى تقسيم مراحل العمل . وهكذا تم استبدال إنسان المجتمع الزراعى القادر على القيام بعدة أعمال متنوعة ، بصاحب الاختصاص الضيق ، وبالعامل الذى يؤدى عملية جزئية واحدة ، ويظل يكررها طوال حياته . وهكذا أقام الصرح الصناعى على التخصص الضيق . . ورغم تعارض هذا مع الطبيعة البشرية ، إلا أن الإنسان أكره على قبول ذلك ، لأنه يمثل مصلحة حيوية للمجتمع الصناعى .

ويمكننا أن نرى كيف قاد هذا المنطق فى التخصص إلى اعتبار الإنسان مجرّد أجزاء وأعضاء لو استعرضنا ما قاله هنرى فورد ، عندما بدأ فى إنتاج طراز خاص من سيارته عام ١٩٠٨ قال : «إن إنتاج هذه السيارة يحتاج إلى ٧٨٨٢ عملية متخصصة ، من بينها ٩٤٩ تحتاج إلى أجساد قوية وقادرة ، وبشكل محدد أجساد رجال كاملة ، و٣٣٣٨ تحتاج إلى رجال ذوى قوة عادية ، ومعظم العمليات الباقية يمكن أن تقوم بها النساء أو الأطفال» . ويواصل فورد قائلاً ببرود غير إنسانى : «لقد وجدنا أنه من الممكن إسناد ٦٧٠ عملية لرجال بلا ساقين ، و٧١٥ عملية لرجال ذوى ساق واحدة و١٠ عمليات لرجال لا يبصرون» .

ومع ذلك فقد ساعدت عمليات التوحيد القياسى الشاملة على الاستفادة من هذا التخصص الضيق . كما ساعدت الطبيعة الجسدية لمعظم الأعمال فى مجال التصنيع على نجاح التخصص فى تحقيق أفضل النتائج .

إخصائو التكامل

ومن ناحيـة أخـرى ، كـان من الضـرورى إنشـاء وظائف جـديدة ذات تخـصـصـات معينة للربط بين أجـزاء النشاط البشـرى ، التى كانت الأسرة تقوم بها جميعًا فى عصر الزراعة .

فـبعـد أن كـانت الأسـرة الزراعيـة وحـدة إنتاجيـة اسـتـهـلاكـيـة مـتكاملة فى المجـتـمع الزراعى ، جـاء عـصـر الصناعـة ليـفكك هذه الوحـدة المتكاملة إلى آلاف الأجـزاء ، مـصـانع ومنافـذ بيع وأسـواق ووسـائل نقـل ومـدارس ومـسـتـشـفـيـات ومـلاجىء ، ودور لرعـاية المسنين وسجون ودور لهو . . إلى آخر ذلك . كما قام عصر الصناعة بتفتيت المعرفة إلى نظم تعتمـد على الإخصائيين ، وفتت الوظائف إلى شظايا من فـرعـيـات العـمـل المنفـصلة عن بعـضـهـا . . . لهـذا اقـتـضى الأمـر أن يتولى أحـد ما مـسـألة تجـميع كل مـا قـام عـصـر الصناعة بتفتيته ، فى كيان موحد مترابط جديد .

هذه الحـاجة فتحت البـاب أمام أنواع جديدة من الإخصائيين ، الذين ينحصر عملهم فى الربط بين هذه الجزئيات ، وتوفير التكامل بينها . إخصـائيو التكامل هؤلاء هم الذين سيطروا على المنتجين ، والمستـهلكين ، وصنعت صفـوتهـم العليـا ، الحكومـة ، بكـل آلاتهـا البيروقراطية .

سيادة العمل العقلى

فـمـا الذى حـدث لهـذا التـخـصـص الضـيق على مـدى العـقـود الأخيرة؟ .

حـدثت عـدة تغـيـرات تؤثر فى جـوهر هذا النظام . أول هذه التغيرات يتصل بالتحول الأساسى فى مجال العمل والإنتاج ، أعنى بذلك التحول من الصناعات الكهروميكانيكية التقليدية التى كانت تشكل محور الإنتاج فى عصر الصناعة ، والتى كانت تعتمد على الجهد العضلى للعامل ، فى عمل محدد متكرر لا يحتاج إلى كثير من تشغيل العقل ، إلى صناعات بازغة جديدة تمثل مركز الثقل فى الإنتاج ، وتعتمد على التطورات التكنولوجية المتلاحقة فى مجال المعلومات (الكمبيوتر - الاتصالات) وهى صناعات تعتمد على المجهود العقلى للعامل ، وعلى مدى قدرته على الابتكار والإبداع واستنباط الأفكار الجديدة ، غير التقليدية .

وإذا كان العمل العضلى يسمح بالتخصص الضيق ، الذى لا يحتاج من العامل إلا إلى معرفة بالجزئية الصغيرة التى يتعامل معها ، دون حاجة إلى أى نوع من المعارف عن العمليات السابقة أو التالية ، فإن العمل العقلى ، والاعتماد فى التفوق على مدى قدرة الابتكار ، يحتاج إلى معرفة شاملة ، وإلى قدرة على الربط بين المعلومات والمعارف ، ومحاولة استنباط معلومات ومعارف جديدة تساعد على الابتكار فى العمل المطروح .

التعليم من المهد إلى اللحد

ومن هذه التغيرات . ما يحدث حاليًا من تدفق للمعلومات والمعارف والتكنولوجيات ، مما يجعلنا بصدد الانصراف عن علوم بأكملها والالتفات إلى علوم جديدة لم تكن معروفة . وهذا يعنى انتهاء عصر تكنولوجيات شائعة ، والاعتماد على تكنولوجيات

جديدة تقوم على العلوم المستحدثة . وهذا بدوره يعنى انقضاء الحاجة إلى نوعيات سائدة من العمل . وظهور الحاجة إلى أنواع جديدة من العمل تقتضتى خبرات جديدة وأسلوب تناول جديد من العامل . .

ما الذى تقود إليه هذه التطورات؟ . . تقود إلى أن يتم الاستغناء تمامًا عن تخصصات بأكملها ، مما يترتب عليه ارتفاع ضخم فى البطالة بين أشكال عديدة من العمالة المتخصصة التى عرفها عصر الصناعة .

لهذا نقول إننا مقبلون على عصر التعليم والتدريب المستمرين ، من المهد إلى اللحد . الشخص الذى تخصص فى عمل معين ، يجب أن يكون مستعدًا للاستغناء عن كل الخبرة التى اكتسبها من هذا التخصص ، والتدرب على تخصص جديد ، حتى يجد عملاً ، ويجد من يطلب جهده ، ويدفع عنه مالاً .

تاريخ صلاحيته للشهادات!

هذا بالنسبة للعامل الذى قد تخصص فعلاً فى عمل ما . أما بالنسبة للفتى أو الشاب الذى مازال فى مرحلة الدراسة ، فالوضع يقتضى إعادة نظر شاملة فى جوهر العملية التعليمية ، وفى شكلها ، وفى أساليبها ، بحيث يتعلم الدارس كيف يعلم نفسه بنفسه كلما أمكن ، حتى يستطيع فى المستقبل أن يواجه التغيرات المحتملة فى مجال عمله . . . كما يقتضى هذا الوضع فهم أن حياة الشخص ستكون سلسلة متواصلة من الدارسة والتدريب وإعادة التدريب والعمل ، وأن منطق الحصول على شهادة دراسية مزخرفة

وممهورة بعدة توقيعات لا يعنى أبدًا نهاية المطاف ، لأن هذه الشهادة سيظهر عليها فى المستقبل خاتمًا واضحًا ، يفيد ان صلاحية هذه الشهادة تنتهى فى عام كذا ، بالضبط كما هو حادث حاليًا فى معلبات الطعام والدواء ، وبذلك يكون عليه أن يدخل فى عملية تجديد وتنشيط وتطوير لمعارفه وفقًا للمعارف المستجدة حتى يستمر مفعول هذه الشهادة .

مكتب بلا أوراق

ولا يجب أن ننخدع بما يجرى حاليًا فى بعض المجتمعات من الاتجاه إلى المزيد من التخصص الأكثر ضيقاً ، فهذه ظاهرة مؤقتة ، تنتسب إلى مرحلة التحول إلى مجتمع المعلومات والتى نمر بها حاليًا .

ولنضرب مثلاً بالتخصصات الهندسية . كلما تدفقت المعلومات فى تخصص معين ، وزاد العبء على عقل المتخصص ، انقسم هذا التخصص إلى عدة تخصصات يتفرغ لها عدة أشخاص ، وهلم جرا . . إلا أن هذا لن يستمر إلى الأبد ، فالتطور المذهل الذى يجرى حاليًا فى مجال تكنولوجيا الكمبيوتر ، سيجعل الجيل الخامس منه ، والذى يقوم على أسس مختلفة كثرًا عما سبقه من أجيال ، قادرًا على التعامل بكفاءة عالية مع هذه المعلومات والمعارف المتدفقة كالسيل ، مستنبطًا الأكثر من المعارف التى تتصل بمختلف التخصصات ، وتسمح للشخص أن يصل إلى المعلومة المطلوبة فى أقل وقت ، ودون الحاجة إلى أن يكون متخصصًا فى هذه الجزئية أو تلك . الأهم من هذا أن يكون ذلك الشخص على

درجة من شمول المعرفة ، تسمح له أن يتعامل مع أساسيات التخصصات المختلفة التى يتعامل معها الكمبيوتر . ولمزيد من الفهم ، يكفى أن نتأمل التغيرات التى جرت فى المكتب ، داخل المؤسسات الإدارية . إذا عقدنا مقارنة بين صور العمل والعاملين فى هذا المكتب منذ نصف قرن ، وبين ما هو حادث الآن ، لفهمنا كيف تم الاستغناء عن العديد من التخصصات المكتبية . الأجهزة الالكترونية اصبحت تقوم ـ بدلاً من البشر ـ بالعديد من التخصصات الإدارية ، ومع تطور هذه الأجهزة الالكترونية ستتمكن من القيام بالمزيد من الأعمال الحالية ، بكفاءة أعلى وتكلفة أقل ، إلى أن يختفى الورق من المكاتب وتحل محله الذاكرة الالكترونية . ولنا أن نتصور عدد التخصصات التى ستنقضى الحاجة إليها .

هذه هى بعض التغيرات التى تهدم الأسس التى قام عليها عصر الصناعة ، والتى التزمنا بها على مدى القرنين الماضيين . . . ومرجع ذلك إلى زحف المجتمع الجديد مجتمع المعلومات .





الفصل الثانى

مجتمـع المعلومـات

موضوعنا الأساسى هو مستقبل الشعوب العربية ، وكيف نفكر فيه . . وكل ما قلناه فيما سبق يعتبر تمهيدًا ضروريًا وأساسيًا ، نستند إليه عندما نتكلم بالتحديد عن واقع الشعوب العربية حاليًا ، واحتمالات المستقبل التى يمكن أن تساعدنا على التطور ، وتجاوز صفة التخلف التى لصقت بنا على مدى عمر عصر الصناعة .

وعندما ننتقل إلى الحديث عن ثورة المعلومات ومجتمع المعلومات ، تصبح الحاجة أكبر إلى التفهم والانتباه ، لأن ما سنقوله وطيد الصلة بآلية التفكير فى مستقبلنا ، بل نستيع القول إن هذا التفهم هو السبيل الأوحد للاقتراب المجدى والسليم من المستقبل .

الحذر فى استخدام المصطلحات ، والاتفاق على معانيها ، وتفهم المعنى المعاصر لكل مصطلح ، والتعرف الأعمق على عناصر التأثير الأساسية فى إحداث التغيير ، والقدرة على التمييز بين ما هو نابع من عصر الصناعة المنسحب ، وما هو ناتج عن مرحلة التحول المؤقتة ، وما هو عنصر أصيل من عناصر مجتمع المعلومات الذى نمضى إليه . . كل هذا ضرورى جدًا أن نراعيه إذا رغبنا فى أن نصل إلى الحد الأدنى من الاتفاق حول ما يجب علينا أن نفعله حتى نستعد للتعامل مع مجتمع المعلومات .

وطالما اننا مازلنا فى مرحلة الفهم لما يجرى . أحب التأكيد على

أن القدرة العقلية للإنسان العربى ـ فى أى مكان ـ لا تقل بتاتاً عن القدرة العقلية للإنسان الأمريكى أو اليابانى أو الألمانى . . هذه حقيقة من السهل الدفاع عنها ، وليست نوعًا من محاولة رفع الروح المعنوية . . ولدينا فى العالم العربى أعدادًا غفيرة من المفكرين أصحاب العقول الناضجة ، القادرة على هضم الأفكار واستنباطها . . أما لماذا نعيش اليوم هذه المرحلة من الخلط والتناقض وغياب الرؤية وعدم القدرة على التحاور المثمر ، فمرجع ذلك إلى عدم إدراك أهمية ما أوردته فى الفقرة السابقة .

واتمنى أن يكون طرحى لهذه الأساسيات على درجة من الوضوح تسمح لمفكرينا بتقبلها والاقتناع بها ، حتى يمكن لمسيرتنا الفكرية أن تتبلور فى حد أدنى من الاتفاق يسمح لنا بأن نخطط بثقة لمستقبلنا .

المعجزة اليابانية

معظم الذين يتحدثون عن ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، لا يتصورون مدى التغيير الجذرى الذى ستحدثه فى حياة الجنس البشرى ، ويعتقدون أن دور ثورة المعلومات سيقتصر على اتاحة امكانية جديدة للمجتمع الصناعى الذى عرفه العالم على مدى القرون الأخيرة ، بما يعنى أن ذلك المجتمع الصناعى سيظل قائمًا ، وان كل ما يمكن أن يحدث هو أن تتطور أسسه ومبادئه ، لكنها ستظل فى جوهرها نفس الأسس والمبادئ التى عرفناها .

الذى يحدث يناقض هذا الفهم . فعصر المعلومات الذى نتحدث عنه ، لن يقتصر تأثيره على مجرد إحداث تغيير وتطوير جزئى فى الأسس المجتمعية لعصر الصناعة ، بل يمثل قوة تغيير مجتمعى ، تقود إلى نوع جديد من المجتمعات البشرية . المفكر

المستقبلى اليابانى يونيجى ماسودا يطرح تتابعًا للتطورات التى تقود إلى تغيرات أساسية فى حياة المجتمع البشرى . وتنبع أهمية ما يقوله ماسودا من أنه عمل كمدير لمشروع إقامة البنية الأساسية الالكترونية فى اليابان من عام ١٩٧٢ وحتى ١٩٨٥ ، ذلك المشروع الذى سهل لليابان الدخول الصحى إلى مجتمع المعلومات ، والذى ساهم فى تحقيق ما نطق عليه عادة تعبير «المعجزة اليابانية» .

فماذا يقول ماسودا فى هذا المجال؟

المراحل الثلاث

تؤدى التكنولوجيا الابتكارية إلى إحداث تغييرات أساسية فى النظم الاجتماعية والاقتصادية من خلال المراحل الثلاث الآتية :

المرحلة الأولى : وفيها تقوم هذه التكنولوجيا بنفس العمل الذى كان الإنسان يقوم به سابقًا .

المرحلة الثانية : وفيها توفر هذه التكنولوجيا إمكانيات فى العمل لم يكن بإمكان الإنسان أن يقوم بها فى أى وقت .

المرحلة الثالثة : بناء على ما سبق تتحول البنيات الاجتماعية والاقتصادية القائمة إلى نظم اجتماعية واقتصادية جديدة .

يمكن تطبيق هذه المراحل الثلاث على جميع الموجات الحضارية العظمى التى عرفتها البشرية ، عصر الزراعة وعصر الصناعة ، وعصر المعلومات .

ولنحاول إجراء تطبيق لمراحل ماسودا الثلاث على التحول من المجتمع الزراعى إلى المجتمع الصناعى :

١ ـ قامت تكنولوجيا الصناعة بنفس العمل الذى كان الإنسان أو الحيوان يقوم به فى عصر الزراعة .

٢ ـ تم تطوير تكنولوجيا الصناعة لتوفير امكانيات فى العمل ، لم يكن بإمكان الإنسان أن يقوم بها ولن يكون بإمكانه ذلك .

٣ ـ نتيجة للمرحلتين السابقتين ، تحولت البنيات الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع الزراعى إلى نظم جديدة .

ودون الدخول فى التفاصيل ، يمكننا أن نعطى أمثلة على هذا التحول فى البنيات الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع الزراعى ، والتى قادت إلى إرساء أسس ومبادئ المجتمع الصناعى .

المساعدة فى اتخاذ القرار

كانت الأسرة فى المجتمع الزراعى وحدة اقتصادية متكاملة تنتج ، وتستهلك إنتاجها ، وتتكفل بالخدمات المطلوبة ، ونتيجة لزحف الصناعة وقيام المناطق الصناعية الكبرى ، والدخول فى عصر الإنتاج على نطاق واسع ، تم فصل الإنتاج عن الاستهلاك ، وظهرت السوق لتقوم بعملية الربط والتكامل بين الإنتاج والاستهلاك .

كان التعليم من المهام التى تتكفل بها الأسرة ، ضمن غير ذلك من الخدمات ، كالتمريض ورعاية المسنين ، فأوجبت احتياجات الصناعة ان تتفتت هذه الأسرة الكبيرة ، وتتحول إلى مؤسسات متخصصة كالمدارس والمستشفيات والملاجىء .

كذلك اقتضت الحياة الصناعية القائمة على تكنولوجيات الصناعة إقامة العديد من المؤسسات والخدمات المتنوعة ، وترتب على هذا كله أن تضاعفت مهمة صناعة القرار عدة مرات ، مما جعل من الصعب على المستوى الأعلى من السلطة أن يتخذ القرارات المطلوبة بنفس الكفاءة القديمة . . وهكذا ظهر ما نسميه بديموقراطية التمثيل النيابى ، بهدف خلق كيان يساعد فى عملية اتخاذ القرار .

المبادئ الصناعية

لم يقف الأمر عند هذه التغيرات ، بل قاد إلى تغيرات مجتمعية شاملة ، وظهرت عدة مبادئ أساسية للمجتمع الصناعى الجديد ، يخضع لها أى نشاط فيه .

لقد استعرضنا فيما سبق بعض هذه المبادئ الأساسية ، ولا بأس من حصرها هنا وهى :

* النمطية والتوحيد القياسى لكل شىء .
* التخصص الضيق .
* ضبط الزمن وتحقيق التزامن الذى اقتضته العمليات الصناعية ، ثم ساد حياة البشر .
* التركيز فى كل شىء ، فى الإنتاج الصناعى والخدمات المختلفة .
* عشق الضخامة فى كل شىء ، والسعى إلى بلوغ النهايات العظمى ، والتباهى بالأرقام القياسية تحت شعار : إن المؤسسة تحقق ربحًا أكثر وتكتسب قدرة تنافسية أكبر كلما كانت أضخم حجمًا .
* المركزية الشديدة فى كل شىء .

الآثار المجتمعية لمجتمع المعلومات

تحدثنا عن المراحل الثلاث التى أحدث بها التطور التكنولوجى عملية التحول من المجتمع الزراعى إلى مجتمع الصناعة . فكيف يجرى تطبيق هذه المراحل الثلاث على ما يحدث من تحول حالى فى المجتمع البشرى؟ .

يمكن تحديد المراحل الثلاث للتحول من المجتمع الصناعى إلى مجتمع المعلومات كما يلى :

١ ـ الوصول إلى التسيير الذاتى (الأوتوماتية) ، كآخر تطور للمجتمع الصناعى ، حيث تقوم تكنولوجيا المعلومات ، أى تكنولوجيا الكمبيوتر وتكنولوجيا الاتصالات المعتمدة على تكنولوجيا الكمبيوتر ، بالعمل العقلى نيابة عن الإنسان .

٢ ـ الوصول إلى خلق المعارف اعتماداً على التكنولوجيا المتطورة ، أى تطوير عمل الكمبيوتر بحيث يتجاوز العمل كحاسب الكترونى ، وبحيث يصبح بإمكانه أن يتيح للمعلومات والمعارف الداخلة إليه أن تتفاعل ، وتلد معارف جديدة ، لم يكن الإنسان الذى يعمل على ذلك الكمبيوتر يعرفها . وبمعنى أوسع أن يصبح بإمكان هذه التكنولوجيا الجديدة ، أن تضخم العمل العقلى ، بطريقة لم يكن ولن يكون بإمكان العقل البشرى أن يصل إليها .

٣ ـ نتيجة للمرحلتين السابقتين ، تتيح التكنولوجيا المتطورة ابتكار النظم الجديدة وليس فقط المعارف الجديدة ، وهذا يفرض مجموعة من التحولات السياسية والاجتماعية والاقتصادية .

التسيير الذاتى

من المفيد أن نتفهم طبيعة هذه المراحل بشىء من التفصيل ، قبل أن نتحدث عن مجتمع المعلومات وعن مؤشرات التحول الأساسية التى ترسم صورة ذلك المجتمع ، والتى يمكن أن نستند إليها عند التفكير فى وضع استراتيجية مستقبلية لأى شعب عربى .

بالنسبة للمرحلة الأولى ، أعنى بذلك الأوتوماتية أو التسيير الذاتى ، نقول : إن الأوتوماتية جرى تعريفها فيما سبق بأنها تولى الكمبيوتر ، والآلات العاملة بالكمبيوتر (الروبوت) ، مختلف أنواع النشاطات العقلية للإنسان فى عملية الإنتاج ، مثل التعرف والفهم وإجراء الحسابات والذاكرة والحكم على الأشياء والتحكم فيها . إلا أن التوسع فى تكنولوجيا (الكمبيوتر ـ الاتصالات) يغير هذا المضمون التقليدى . من ذلك :

١ ـ ستحمل تكنولوجيا الكمبيوتر ـ الاتصالات) معها الإدارة الذاتية الكاملة للإنتاج . فالإنتاج الصناعى ببساطة هو عملية تطبيق القوانين العلمية لتحويل المواد الخام إلى بضائع نافعة . وكانت وظيفة الكمبيوتر هو أن يقوم بالتغذية المرتدة بشكل سريع فى عملية الإنتاج ، مستجيبًا للتغيرات التى قد تطرأ على عملية الإنتاج . . إلا أن ما سيتحقق فى المستقبل القريب هو الإدارة الذاتية الكاملة للمشروعات الصناعية ، فلا تحتاج المصانع إلى عمل يدوى بالمرة .

٢ ـ وستأتى هذه التكنولوجيا معها بالتسيير الذاتى للخدمات والعمليات ذات التوجه المعرفى . كلما صادفنا نشاطًا بشريًا ذا طبيعة معرفية ، يخضع لنظام منطقى ، أمكننا برمجة الكمبيوتر ليؤدى نفس العمل ، مثل الأعمال المكتبية أو التى تتصل بإصدار الفواتير وإعداد الحسابات .

٣ ـ ثم نأتى أخيرًا إلى التسيير الذاتى للنظم ، وهو نوع التسيير الذاتى الذى يخلق نظماً موحدة يمكن أن تربط بين العديد من

الوظائف الفرعية ذاتية التسيير ، فى أماكن مختلفة ، منفردة بتغذيتها المرتدة الذاتية لكل منها . مثال ذلك نظم التحكم المتكاملة فى المرور ، ومسار السكك الحديدية ، ونظم الهبوط على القمر .

أجهزة خلق المعرفة

إذا كان التسيير الذاتى يتيح أن تحل تكنولوجيا (الكمبيوتر ـ الاتصالات) محل العمل العقلى للإنسان ، فإن خلقه للمعرفة يعتبر من الأمثلة الواضحة لتضخيم العمل العقلى للإنسان . ونحن نعنى بتعبير «خلق المعرفة» خلق قيم ، فكرية ، أى حل المشاكل وبحث فرص التنمية .

ومن بين أكثر انظمة حل المشاكل تقدمًا ، نظام التنبؤ والتقييم والتحذير ، وهو نظام يمكن الاعتماد عليه فى الاكتشاف السريع للمشاكل تحت ظروف التغيير السريع ، وفى التنبؤ بالتوجهات والتيارات المستقبلية .

والمظهر الثانى من مظاهر خلق المعرفة ، هو تحديد فرص التنمية ، عن طريق بحث وتنمية احتمالات استثمار الوقت مستقبليًا . أى خلق قيم جديدة فى ظل ظروف بيئية دائمة التغير . هذا الجهد يعتمد على توافر المرافق المعلوماتية . ومن أول آثاره تزايد الفرص فى مجال التعليم .

أما الأثر الثانى فسيكون زيادة فرص العمل ، فسيكون أمام الناس العديد من فرص الاختيار ، عند انتقاء عملهم المستقبلى أو اتجاه نشاطهم الاجتماعى . وسيقود هذا إلى خلق ما يمكن أن

نطلق عليه «صناعة الفرص» التى تساعد الأفراد والجماعات فى تنمية وتحقيق احتمالات المستقبل بالنسبة لهم . ويدخل فى هذا صناعة التعليم ، وصناعة المعلومات ، وصناعة الاتصال الجماهيرى ، وصناعة المشورة ، والصناعات المتصلة بالطب السيكوسوماتى (ومجاله أثر العقل على الجسد) ، وصناعة علم الأحياء الجزيئى (المتصل بهندسة الجينات أو حاملات الصفات الوراثية) .

ابتكار النظم

نأتى بعد ذلك إلى المرحلة الثالثة ، وهى ابتكار الأنظمة ، وهذا يعنى ظهور نظم (اقتصادية - اجتماعية) جديدة ، لتحل مع النظم (الاقتصادية - الاجتماعية) الحالية . ويعتبر ابتكار وخلق النظم من أهم إنجازات عصر المعلومات .

فعندما تتحقق التكنولوجيا الابتكارية التى تنقل البشرية من عصر إلى عصر ، تبدأ التغيرات ظهورها فى المجتمع القائم ، ليتولد من ذلك مجتمع جديد . وأقول مثالاً لهذا : ما قامت به الآلة البخارية من تعجيل وتصعيد للثورة الصناعية ، جالبة التغيرات التى أحدثت نظمًا اقتصادية وسياسية جديدة ، مثل النظام الرأسمالى والديموقراطية النيابية . وعلى هذا ، يمكن القول ان عصر المعلومات الذ يتحقق عن طريق تكنولوجيا (الكمبيوتر - الاتصالات) ، سيجىء بتغيرات اجتماعية ، أكبر بكثير من تلك التى جاءت بها الثورة الصناعية .

وعلماء المستقبل منهمكون حاليًا فى تصور هذه التغيرات فى

النظم خلال مجتمع المعلومات ، وهم يرون أن نظام القيمة المادية الذى شاع فى عصر الصناعة ، سيتحول إلى نظام جديد يطلقون عليه اسم «القيمة الزمنية» أو «قيمة الوقت» كما يرون إن النظام الاقتصادى الصناعى القائم على التنافس الحر ، يتحول إلى نظام جديد يقوم على التعاون . . كما يتوقعون أن يتحول نظام الديموقراطية البرلمانية إلى نظام ديموقراطية المشاركة . وهذه كلها تغيرات سنتاولها بالتفصيل فيما بعد .

تحولات نظم التعليم

ولكن لا بأس أن طرح الآن أهم هذه التغيرات فى النظم ، أعنى التغيرات التى ستلحق بنظام التعليم . ورغم أننا سنفرد حديثاً ، وربما أحاديث ، فيما بعد عن مستقبل التعليم ، وطرق التفكير ، وتطوير التعليم فى العالم العربى ، ينسجم مع عملية التحول إلى مجتمع المعلومات ، إلا أنه من الممكن الآن طرح بعض الأفكار للتحولات الأساسية فى نظم التعليم :

* انتزاع التعليم من محاظير المدارس الشكلية ، والتحول إلى بيئة تعليمية مفتوحة ، تعتمد على شبكات معرفية . وسد الفجوة التعليمية بين المدينة والريف ، وبين الدول الصناعية وغير الصناعية .
* إدخال نمط التعليم الشخصى ، الذى يتفق مع قابلية وقدرات كل فرد ، ومكان التعليم الجماعى .
* سيادة نظام التعليم الذاتى ، وسيتحقق هذا بفضل تطوير نظم التعليم القائمة على الكمبيوتر وإشاعتها .

* طرح هدف «التعليم خالق المعرفة» فى مكان الهدف الحالى الذى يعتمد على حشو الرؤوس بالمعلومات والتدريب على التكنولوجيات .
* التعليم على مدى الحياة ، والذى يعطى أهمية أكبر لتعليم البالغين وكبار السن ، حتى يمكنهم تكييف أنفسهم مع التغيرات المتلاحقة ، التى يتميز بها عصر المعلومات .

من ثورة المعلومات إلى مجتمع المعلوممات

رغم أنه من الصعب أن نقصر أسباب الانتقال من موجة حضارية إلى أخرى تالية ، كالتحول من الزراعة إلى الصناعة ، على سبب واحد أو سببين ، إلا أنه من الممكن تحسّس الأسباب الرئيسية فى إحداث هذا التحول حتى يمكن تفهم كيفية تأثير هذه الأسباب على مؤشرات التحول التى نلمسها فى حياة البشر حاليًا ، وحتى يمكننا فهم التأثير المتبادل لكل مؤشر على المؤشرات الأخرى .

لقد رأينا فيما سبق كيف تقود تكنولوجيا المعلومات المتطورة إلى خلق النظم المجتمعة الجديدة لعصر المعلومات ، ولكننا سنحاول فيما يلى تصور طبيعة ما حدث فى النصف الأخير من القرن العشرين . (انظر شكل١) .

سنتحدث فى هذا عما أطلق عليه «الدائرة النشطة» وهى التى تنتظم عناصرها على محيط الدائرة وتؤثر فى دفع بعضها البعض على التوالى ، فى تفاعل متسلسل . عناصر هذه الدائرة هى : تسارع المعلومات وتدفقها ، وتطور التكنولوجيات التى تتعامل مع

المعلومات ، وما يقود إليه سيل المعلومات المستمر من تمايز وتفرد بين البشر الذين يتأثرون بهذا السيل . على مدى السنوات الأخيرة من عصر الصناعة ، تطورت تكنولوجيا الكمبيوتر والاتصالات والانتقالات فتضاعف توالد المعلومات بشكل غير مسبوق . هذا السيل من المعلومات اتاح للبشر فى كل مكان أن يطّلعوا على أكثر من واقع ، خارج الواقع الذى اعتادوا أن يعيشيوا فيه ، أو الذى فرض عليهم أن يعيشوا فيه . بدأ الناس يحسّون أن الحياة أوسع من الحصار الذى فرضته عليهم نمطية المجتمع الصناعى . . . . تعرفوا على حقائق جديدة ، وعلى أساليب حياة جديدة ، تختلف عن أسلوب حياتهم ، فبدأ الناس يتمايزون فى مشاربهم ورغاتبتهم وأساليب حياتهم . وهذا التمايز خلق المزيد من المعلومات ، التى لم تكن لتوجد فى ظل عملية التوحيد القياسى الصناعية حيث السعى إلى جعل الناس أحاداً متطابقة .

كل عنصر من عناصر الدائرة النشطة يحث العنصر الآخر ، ولهذا قاد هذا التفاعل المتسلسل إلى ما تعرفه اليوم باسم «ثورة المعلومات» .

استنزاف الطبيعة

إلا أن هذه الدائرة النشطة لم تكن العامل الوحيد فى الانتقال إلى مجتمع المعلومات ، فقد كانت هناك عوامل أخرى ، نختار منها عاملين أساسيين هما : استنزاف مخزون الأرض من وقود وخامات ، والوصول بتلويث البيئة إلى نقطة اللاعودة .

كانت لعصر الصناعة فلسفته وأيديولوجيته العظمى التى سادت الدول الصناعية ـ الرأسمالية والاشتراكية معًا ـ وبررت

الكثير من النواقص التى اتسم بها عصر الصناعة . كان أول هذه العقائد ، ان الطبيعة شىء موجود فى انتظار من يستغله ، وبصرف النظر عن عواقب هذا الاستغلال . ورغم ان عصور ما قبل الصناعة لم تكن رفيقة بالطبيعة ، ورغم ما كان يحدث من استغلال للأرض المزروعة باجتثاثها أو حرقها ، ورغم ما كان يجرى من قطع أشجار الغابات ، إلا أن قدرة البشر على التخريب كانت محدودة .

لكن ، ما أن حل عصر الصناعة ، حتى اندفع الرأسماليون والاشتراكيون الصناعيون إلى ابتزاز الموارد الطبيعية على أوسع نطاق . . نفثوا السموم القاتلة فى الغلاف الجوى للأرض ، وقطعوا أشجار غابات واسعة ، يحيلون مناطق بأكملها إلى أرض جرداء ، من أجل المزيد من الربح ، وغاصوا فى جوف الأرض يغترقون وقود الحفريات والخامات التى تكونت على مدى ملايين السنين ، وتنافسوا على ذلك ، فقامت الحروب الاستعمارية ، لاستغلال أبعد مناطق الأرض .

المعركة مستمرة

نتيجة لذلك ، واجهت البشرية تزايد أثر خطرين ، مع تواصل ممارسات عصر الصناعة :

* التهديد بنفاذ مخزون الأرض من الوقود والخامات الأولية .
* التهديد بأخطار محققة تلحق بالبشر نتيجة الاستمرار فى تلويث البيئة .

لم يتصاعد الوعى بهذين الخطرين ، إلا بعد أن تعمق وعى البشر بحقائق عصر الصناعة ، نتيجة لتدفق المعلومات والمعارف عبر وسائل الاتصال والانتقال المتطورة .

لقد أدرك الجميع أن الأمور لا يمكن أن تمضى بنفس الطريقة التى جرت عليها من قبل ، وبدأ التفكير فى استنباط أشكال جديدة ومتجددة من الطاقة ، والبحث ـ من خلال التكنولوجيات المتطورة ـ عن بدائل لاستنزاف المعادن والخامات التى تستخرج من جوف الأرض . وفى نفس الوقت ، بدأ التحوّل من الصناعات التقليدية ، والتى تعتبر محور النشاط الصناعى ، إلى صناعات جديدة تستهلك قدرًا أقل من الطاقة والخامات ، ولا يكون لها نفس التأثير الضار على البيئة .

الذى نريد أن نلفت إليه النظر ، إن هذه المخاطر لم تكن خافية على رجال الصناعة منذ البداية ، وحتى يومنا هذا ، إلا أن أهداف تحقيق المزيد من الأرباح ، وإنتاج المزيد من السلع الاستهلاكية ، والتوسع الاقتصادى ، كانت تجعلهم يشيحون بوجوههم عن هذه المخاطر . فما الذى تغير الآن؟ . . الذى تغير ـ كما سبق ان قلت ـ هو شيوع وعى جديد بين البشر ، نتيجة لتدفق المعلومات وتطور الاتصالات ، أخذ فى النمو يومًا بعد يوم ، ليشكل قوة ضاغطة على الحكومات ، وعلى أصحاب المصالح الصناعية . . ورغم أن المعركة مستمرة ، وتزداد ضراوة ، إلا أن جميع المؤشرات تفيد أن نتيجتها ستكون فى صالح الإنسان .

مؤشرات التغيير

نتيجة لضغط الدائرة النشطة ، وتصاعد الوعى بمخاطر اغتراف مخزون الأرض من وقود وخامات ، وبمخاطر المضى فى تلويث البيئة ، اهتزت قوائم المجتمع الصناعى ، وبدأت تحدث سلسلة من

التغيرات غير المسبوقة . تزلزل ما كان راسخًا ، وهبط ما كان سامقًا وبزغت حقائق جديدة فى حياة البشر لا يمكن تفسيرها بمنطق وعقائد المجتمع الصناعى .

وهكذا ، انتبه بعض المفكرين إلى أوجه الشبه الكبيرة بين ما يجرى حالياً ، وما جرى فى مرحلة المجتمع الزراعى إلى المجتمع الصناعى . واقتنعوا بأننا نمضى نحو مجتمع جديد يقوم على أسس غير التى قام عليها المجتمع الصناعى ، فاهتموا برصد مؤشرات التغير الأساسية التى يتواصل فعلها فى عالم اليوم ، والتى تصنع مع غيرها ما يمكن أن نطلق عليه «مجتمع المعلومات» .

وفيما يلى سنجرى حصرًا لأهم هذه المؤشرات ، على أن نتحدث عنها بالتفصيل ، وعن أثرها على حياتنا فى المستقبل ، فيما يلى من حديث :

١ ـ من العمل الجسدى أو العضلى إلى العمل العقلى .

٢ ـ من إنتاج البضائع إلى إنتاج المعلومات ، ومن المصنع كمحور إلى مرافق المعلومات .

٣ ـ من المركزية إلى اللامركزية ، ومن التنظيم الهرمى البيروقراطى ، إلى التنظيمات الشبكية .

٤ ـ من تلويث البيئة إلى حمايتها ، وتعديل عمليات الإنتاج لتصير أقل تلويثاً للبيئة .

٥ ـ من استباحة الموارد الطبيعية ، واستنزاف وقود الحفريات (فحم ـ غاز ـ بترول) الذى تكوّن على مدى ملايين السنين ، إلى

الاعتماد على أشكال جديدة ومتجددة من الطاقة . ومن الاعتماد على المعادن والخامات التى فى جوف الأرض ، إلى ابتكار الخامات المخلّقة ، والتى تعتمد أساسًا على السيراميك والسيليكون والبتروكيماويات المتطورة .

٦ - من فصل الإنتاج عن الاستهلاك إلى اقتصاد تعاونى ، وإنتاج من أجل الاستهلاك الشخصى .

٧ - من التمثيل النيابى ، إلى المشاركة فى اتخاذ القرار ، والتوجه المستقبلى .

٨ - من الاعتماد على المؤسسات ، إلى الاعتماد على الذات ، والتعاون من أجل تحقيق الأهداف .

٩ - من إشباع الحاجات المادية ، إلى الإشباع الناتج عن تحقيق الأهداف .

١٠ - من الاقتصاد القومى ، إلى الاقتصاد العالمى (جلوبال) .

كيف نستفيد من مؤشرات التغيير

الحقيقة التى لا يجب أن ننساها ونحن ماضون فى رصدنا للماضى ، وتأملنا للحاضر واستشرافنا للمستقبل ، أن الهدف من هذا كله هو أن نتوصل إلى وضع إطار رؤية مستقبلية لشعوبنا العربية ، تساعدنا على مواجهة المشاكل التى تعترض طريقنا ، وعلى الوصول إلى استراتيجيات متكاملة ، وخطط تنفيذية ، تفيدنا فى تجاوز التخلف الذى فرض علينا طوال سنوات عصر الصناعة ، وتضعنا فى موقع أفضل بين دول العالم عند مطلع القرن القادم .

مؤشرات التغير التى تسود العالم هذه الأيام ، والتى أشرنا إلى

بعضها ، تفيدنا فى تصور ملامح مجتمع المعلومات الذى يزحف على انحاء العالم ، بدرجات متفاوتة ولكن بلا استثناء . وسأحاول فيما يلى من حديث أن أجرى تطبيقاً لهذه المؤشرات على صورة الحياة فى المستقبل ، لكى نتعرف على مستقبل الأوضاع والنشاطات فى مختلف المجالات ، تمهيدًا لاجراء الاصلاحات الضرورية العاجلة ، وعمليات إعادة البناء اللازمة لتطورنا .

لكن ، لابد ـ قبل هذا ـ أن نشير إلى حقيقة أساسية ، يعزى إليها كل ما نصادفه من خلط وفشل فى محاولات الاصلاح الجزئية ، التى تحاول بعض الحكومات العربية أن تقوم بها .

مسألة بالغة الأهمية

إذا كنت سأتكلم عن مستقبل التعليم ، أو الديموقراطية ، أو الإدارة ، أو الإعلام ، أو العلاقات العربية ، فهذا لا يعنى بأى حال إمكان المضى فى اصلاح التعليم فقط ، دون أن يصاحبه اصلاح مناظر فى جميع مجالات النشاط البشرى الأخرى . فاصلاح التعليم المطلوب مرتبط باصلاح مسار النشاط الاقتصادى ، واصلاح الإدارة ، واصلاح الممارسات الديموقراطية . . إلى آخر ذلك .

عندما اطرح ما يجب أن نفعله عند بناء التعليم ، فذلك لكى تخدم العملية التعليمية طبيعة الحياة فى مجتمع المعلومات ، وهذا يعنى أننا ـ عند التنفيذ ـ لا يمكن أن نبدأ فى اصلاح التعليم إلا من خلال استراتيجية شاملة ، ورؤية مستقبلية متكاملة ، تتضمن صورة الاصلاح الموازية فى جميع المجالات الأخرى ، وإلا من خلال وضع الخطط التنفيذية التى تنسق بين عمليات الاصلاح

وإعادة البناء فى جوانب الحياة الأخرى .

هذه مسألة بالغة الأهمية . .

التغيير الحادث يطال كل شيء فى حياتنا ، ومن ثم لن يفيد أن نسعى إلى اصلاح الاقتصاد مثلاً ، دون أن نسعى فى نفس الوقت لاصلاح التعليم والإعلام والممارسة الديموقراطية . النتيجة الحتمية للأخذ بالحلول الجزئية هى الفشل على المدى البعيد ، وخلق مشاكل جديدة قد تكون أكثر خطورة من المشاكل الحالية .

لقد كتبت أكثر من مرة حول محاولات الاصلاح الاقتصادى فى مصر ، بعد إعلان مشروع الألف يوم لاصلاح المسار الاقتصادى ، وقلت إن هناك فرقًا بين الحديث عن بعض الاجراءات المؤقتة لمواجهة الوضع المتدهور ، وبين الحديث عن استراتيجية للاصلاح الاقتصادى .

إذا كان من حق ـ ومن واجب ـ الوزير المختص أن يتخذ بعض القرارات الوقتية لمواجهة موقف عارض ، فمن الجائز أن يفعل ذلك وفقًا للسوابق ، وبهدف الحدّ من تدهور وضع ما . عندما يتصدى وزير التعليم لظاهرة الدروس الخصوصية ، فهذا حقه وواجبه . وهذا التصدى من جانبه قد يقود إلى الحد من خطر الظاهرة . نفس الشيء ينسحب على ظاهرة الغش فى الامتحانات ، وتخلف الكتب المدرسية ، وعدم توفر الأبنية المدرسية . لكن الذى يجب أن يكون مفهوماً ـ وبوضوح ـ هو أن هذه الإجراءات شيء وإعادة بناء العملية التعليمية لمواجهة ظروف الحياة التى يفرضها مجتمع المعلومات شيء آخر . لهذا نطالب بتفهم طبيعة هذا المجتمع القادم ، قبل التفكير فى أى عملية اصلاح جذرى أو إعادة بناء .

ومن ناحية أخرى ، يفيد كثيراً أن نتوصل إلى هذا الفهم ، حتى ونحن نتصدى للقيام بهذه الإجراءات الجزئية ، التى أشرت إلى أمثلة منها . . لماذا؟ لأننا فى وجه أى مشكلة عارضة ، تكون لدينا عدة بدائل للحلول الممكنة ، ونحن عادة ما نلجأ إلى أقرب هذه الحلول ، وأسهلها ، وأقلها تكلفة . لكن ، عندما نكون قد توصلنا إلى فهم مقتضيات العملية التعليمية فى مجتمع المعلومات ، وعرفنا الصفات التى يجب أن يكتسبها الدارس حتى يكون فى المستقبل أكثر انسجامًا مع متطلبات ذلك المجتمع ، أو ـ على أحسن الأحوال ـ أكثر قدرة على التأثير فيه ، فى هذه الحالة يمكننا أن نختار بين بدائل الحلول ، لأى مشكلة وقتية عارضة ، ذلك الحل الذى يقربنا أكثر إلى الوضع الذى نسعى إليه .

اختناقات المرور

مثال آخر . . عندما نتصدى لمشكلة اختناقات المرور فى قلب أية عاصمة عربية كبرى تكون أمامنا عدة بدائل . . من الممكن أن نعمد إلى إنشاء شبكة جديدة من الطرق مدعومة بالأنفاق والكبارى ، أو إلى توسيع بعض الشوارع الرئيسية ، بإزالة بعض المبانى ، حتى نتيح للمرور سيولة أكبر .

وقد نلجأ فى مواجهة هذه المشكلة إلى الحد من استيراد أو تصنيع السيارات ، والحد من الترخيص للسيارات التى انتهى عمرها الافتراضى ، والتى تلوث الهواء وتعطل السير نتيجة لكثرة تعطلها عن العمل .

وأيضًا ، من الممكن أن نفكر فى حل أبعد للمشكلة بتحسين أوضاع

المواصلات العامة ، وتجديد وتدعيم شبكة النقل العام ، مما يسمح للبعض بالاستغناء عن استخدام السيارة الخاصة فى مناطق الازدحام بوسط المدينة . وقد يفكر البعض فى دعم خدمات مترو الأنفاق ، وإقامة محاور جديدة ، وتوسيع نطاق استخدام الناس له . مما قد يسمح بمنع مرور وسائل النقل الخاص فى بعض مناطق وسط المدينة .

كل حل من هذه الحلول يبدو معقولاً ، ومؤديًا إلى حل المشكلة . ونحن نلجأ بالفعل إلى هذه الحلول أو بعضها فى مواجهة مشكلة المرور بوسط المدينة .

إلا أن الالتجاء إلى هذا الأسلوب المباشر فى اختيار الحلول غالباً ما لا يكون مفيدًا على المدى البعيد . أولاً ، لأن لكل حل من هذه الحلول نتائجه الجانبية السلبية . أى أن الاعتماد على الحل المباشر قد يقود إلى مشاكل جديدة فى نفس المجال ، أو فى مجال آخر . ثانيًا : لأن بعض هذه الحلول يقود على المدى البعيد إلى خلق مشاكل أشد حدة من مشكلة اختناقات المرور .

الانتقال.. والاتصال

لهذا ، أقول : إن فهم طبيعة التطور الذى يمر به المجتمع العالمى ، والتعرف على مؤشرات التغير التى يطرد على حياة الناس ، وتأمل العلاقات المتبادلة بين مؤشرات التغيير ، كل هذا يصلح أساسًا راسخًا للنظر فى حل أى مشكلة ، حتى ولو كانت وقتية طارئة .

إذا تأملنا مؤشرات التغيير التى تحدثت عنها ، سنكتشف أن مشكلة اختناق المرور لها علاقة بطبيعة نظام الحكم الذى نختاره . فإذا كنا نميل إلى الأخذ بالنظام المركزى ، وإلى تركيز المؤسسات

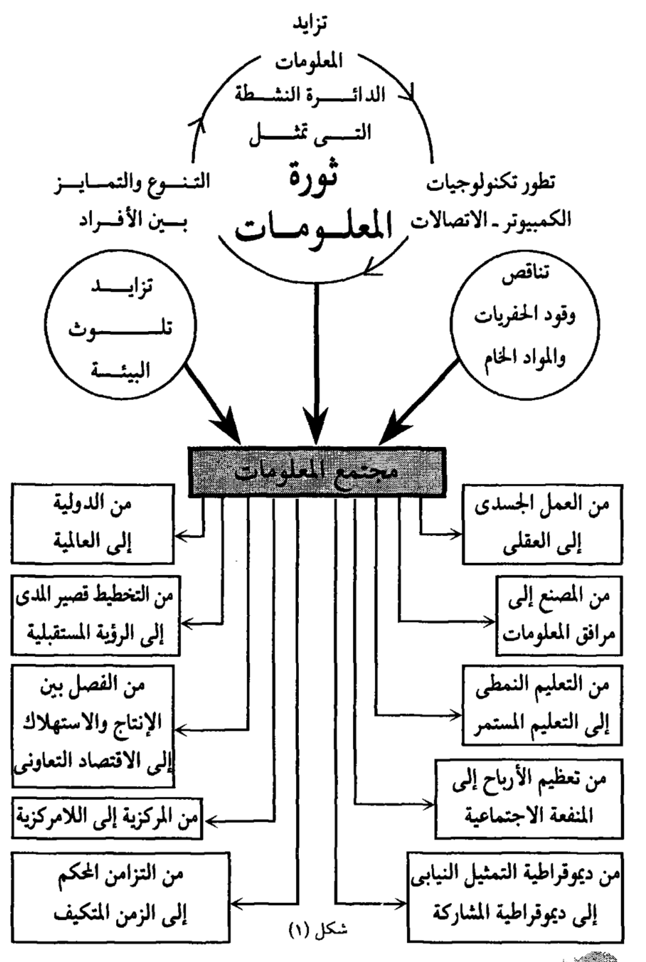
صاحبة القرارات الحيوية فى وسط العاصمة ، فإن ذلك سيجبر أصحاب المصالح إلى السعى نحو وسط المدينة لإنجاز أعمالهم ، وإقامة أصحاب النشاط الاقتصادى فى المدينة لمتابعة مصالحهم . وإذا عرفنا أن التحول من المركزية إلى اللامركزية هو احدى سمات الدخول إلى مجتمع المعلومات ، فربما جعلنا هذا نعمد إلى توزيع مراكز صناعة القرار على انحاء الدولة كلها ، فنصل إلى حل مشكلة اختناقات المرور العارضة ، ونقترب فى نفس الوقت من احتياجات مجتمع المعلومات .

وأيضًا ، إذا فكرنا أن الاتصال كثيراً ما يغنى عن الانتقال ، وأن دعم شبكة الاتصال ، على أسس التكنولوجيا المتطورة للمعلومات (أى الكمبيوتر والاتصالات) ، فإننا نخفف حدة مشكلة اختناقات المرور ، ونقترب فى نفس الوقت من الدخول فى مجتمع المعلومات .

هذا هو ما أعنيه بقولى إن فهم احتياجات وطبيعة مجتمع المعلومات ، يكون مفيدًا لنا حتى ونحن نفكر فى حل المشاكل الوقتية العارضة ، وليس فقط عندما نتصدى لإعادة البناء على أساس استراتيجى .

□ □ □

ما سأفعله فيما يلى من حديث ، هو أن أطرح نماذج من التفكير فى إعادة بناء مختلف نشاطات حياتنا ، على أساس من مؤشرات التغيير التى تقود إلى مجتمع المعلومات . . وأحب مرة أخرى ـ أن أشير إلى اننا قد اخترنا لهذه السلسلة شعار «كيف نفكر فيه؟» ، وليس كيف نحققه على أرض الواقع ، فمجال ذلك حديث آخر .



تزايد
المعلومات
الدائــــرة النشــطة
التـــى تمثـــل
ثورة
المعلــومــات
تطور تكنولوجيات
الكمبيوتر ـ الاتصالات
التنـــوع والتمـــايــز
بـــين الأفـــراد
تناقص
وقود الحفريات
والمواد الخام
تزايـــد
تلــــوث
البيئـــة
مجتمع المعلومات
من العمل الجسدى
إلى العقلى
من المصنع إلى
مرافق المعلومات
من التعليم النمطى
إلى التعليم المستمر
من تعظيم الأرباح إلى
المنفعة الاجتماعية
من ديموقراطية التمثيل النيابى
إلى ديموقراطية المشاركة
من الدولية
إلى العالمية
من التخطيط قصير المدى
إلى الرؤية المستقبلية
من الفصل بين
الإنتاج والاستهلاك
إلى الاقتصاد التعاونى
من المركزية إلى اللامركزية
من التزامن المحكم
إلى الزمن المتكيف

شكل (١)

الفصل الثالث

التعليم فى مجتمع المعلومات

الطفل الذى يبدأ حياته المدرسية الآن ، يدخل معترك الحياة العملية بعد حوالى ١٥ سنة ، ولما كان الهدف الأساسى للعملية التعليمية هو إعداد الأفراد للحياة العملية ، وبحيث يتوافقون مع طبيعة الحياة فى المجتمع الذى يعيشيون فيه على أقل تقدير ، أو يكونون فعالين مؤثرين فى ذلك المجتمع على أحسن الفروض . لابد أن ينعكس هذا على العملية التعليمية ، وهذا يعنى أن وضع استراتيجية طويلة المدى للتعليم حاليًا ، يقتضى :

أولاً : التعرف على طبيعة الحياة بعد ١٥ سنة ، نوع العمل المتوفر وطبيعته ، والمهارات التى يتطلبها ، الأسس الاقتصادية التى ستقوم عليها الحياة ، شكل الممارسات الديموقراطية السائد ، طبيعة العلاقات البشرية داخل الأسرة وخارجها .

ثانياً : إعادة بناء النظم التعليمية الحالية ، ومن الآن ، لكى تصنع من طفل اليوم ذلك الإنسان الذى يكون قادرًا أو مفيدًا فى الحياة التى ستتشكل بعد ١٥ سنة .

لذلك أقول دائماً إن رأس الحربة فى اقتحام المستقبل هو التعليم على الأساس الاستراتيجى ، والإعلام على الأساس التكتيكى .

التفكير فى مستقبل التعليم تكون له الأولوية المطلقة عند التفكير فى التطوير وإعادة البناء ، لأن عائد العملية التعليمية

يجب أن يتوافق مع مجتمع يبعد عنا بعقدين من الزمان . لو أننا نفكر فى إصلاح التعليم ، منذ ٥٠ أو ٧٠ سنة مضت ، لكانت مهمتنا على درجة من السهولة ، لا تقارن بصعوبة المهمة الآن .

منذ ٧٠ سنة كانت الثورة الصناعية مستقرة ، وقد ترسخت مبادئها وأسسها وأنماط حياتها ، بحيث بدت وكأنها المبادئ والأسس ، وانماط الحياة الطبيعية الأبدية التى لا يمكن التفكير فى غيرها . وعند تصدى أية دولة لاصلاح التعليم ، فى ذلك الوقت ، لم يكن عليها سوى أن تتبع النماذج والمقاييس المعمول بها فى مجال التعليم على مدى القرنين السابقين . كلما اقتربت العملية التعليمية فى بلد ما من هذه النماذج ، كلما كانت أقرب إلى الكمال . وعندما يكتشف الخبراء فى ذلك البلد انحرافًا فى العملية التعليمية عن النموذج المعمول به ، يسرعون إلى القيام باصلاحات الجزئية التى تصحح مسار التعليم ، وتنهى ذلك الانحراف .

العمـــل الصنـــاعى

المشكلة الآن هى أن الأسس والمبادئ التى قام عليها المجتمع طوال عصر الصناعة بدأت تهتز اهتزازًا عنيفًا مفسحة المجال لأسس ومبادئ جديدة . وبناء على هذا فإن المقاييس والنماذج القديمة للعملية التعليمية لم تعد صالحة . وهذا هو الذى يرغمنا على التطلع إلى المستقبل ، من خلال تأمل مؤشرات التحول والتغيير الحالية لنحاول ـ بأكبر قدر من الدقة ـ أن نتوصل إلى الأسس والمبادئ الجديدة الآخذة فى التشكل ، ولكى نحاول التعرف على

طبيعة العمل والإنتاج والاقتصاد فى المجتمع الجديد ، حتى نبدأ فى إعداد الطفل لكى يكون متوافقًا مع هذه الطبيعة ، فاعلاً فيها .

وحتى نفهم هذا ، يمكن أن نعود إلى الوراء ، لنرى حقيقة وجوهر النظام التعليمى الذى نعرفه حاليًا ، والذى هو نابع من احتياجات ومصالح العمل الصناعى وعصر الصناعة . وأيسر سبيل لهذا الفهم هو أن نرصد مواصفات العامل المثالى فى عصر الصناعة ، سواء كان فى المصنع أو المكتب ، وهى كما يلى :

* قادر على القيام بالعمل العضلى الجزئى المكلف به ، وهو قادر على مواصلة هذا العمل يومًا بعد يوم بشكل متكرر ، دون سأم أو تململ ، ودون أن يطالب بالتعرف على المراحل السابقة أو التالية لعمله ، أو على الطبيعة الكليّة للمجال الذى يعمل فيه .
* مطيع لأوامر رؤسائه ، محترم لتسلسل الرئاسات ، لا يحاول أن يناقش الأوامر الصادرة له ، أو المجادلة فيها .
* منضبط زمنيًا ، يحضر إلى مكان العمل فى وقت معين ، وما أن تنطلق الصفارة أو يدق الجرس حتى يبدأ عمله ، ثم يتوقف عند إشارة أخرى ليستريح أو يتناول شرابًا أو طعامًا ، ثم يعود إلى العمل عند سماع الإشارة التالية .

دراسة لخدمة المصنع

لو تأملنا نمط المدرسة الذى شاع فى عصر الصناعة ، لوجدنا أن كل ما فيه يستهدف تكوين الفرد الذى تتحقق فيه مواصفات العمل فى المصنع والمكتب ، والتى أوردناها :

* تعويد التلميذ على العمل المتكرر ، كوسيلة للاستيعاب . وتقسيم المعارف إلى جزئيات متفرقة ، يتلقاها التلميذ واحدة بعد أخرى ، دون أن يطلب منه - أو يتاح له - الربط بينها ، للتوصل إلى الكليات . وخضوع التلميذ لآلية تلقى المعلومات ، ورفض أية محاولة من جانبه للخروج عن هذه الآلية ، أو ابتكار سبيل آخر للوصول إلى المعلومات .
* تعويد التلميذ على طاعة الرؤساء ، ابتداء من زميله مسئول الفصل ، إلى استاذه ومعلمه ، إلى ناظر المدرسة ، وتنفيذ الأوامر الصادرة إليه ، دون السماح له بمناقشتها .
* تعويد التلميذ على الانضباط زمنيًا ، من خلال برنامج العمل اليومى ، الذى يبدأ بجرس ، ثم حصة ، ثم جرس ، ثم راحة لخمس دقائق ، وهكذا حتى جرس الفسحة ، إلى أن يدق الجرس الذى تبدأ به مرحلة أخرى من اليوم الدراسى ، هذا بالإضافة إلى التوقيتات العامة لطابور الصباح ، وتحية العلم ، والنشيد الجماعى .

هذا هو جوهر العملية التعليمية وهدفها الأساسى ، والذى تم الالتزام به على مدى سنوات عصر الصناعة ، مهما كان الاختلاف بين المدارس والمراحل الدراسية والتخصصات والبلدان .

أمة فى خطر

كبار رجال التعليم فى العالم العربى أقاموا خبراتهم على هذا النوع من التعليم باعتباره الشكل الطبيعى المقبول للعملية التعليمية ، ودون أن يدركوا الأساس الذى قام عليه هذا التعليم ، أو

علاقته باحتياجات عصر الصناعة . وهم لا يتصورون إلا أنه الشكل الأرقى للتعليم ، قياسًا على ما كان سائدًا فى عصر الزراعة ، وقياسًا على ما كان سائدًا فى أروقة الأزهر . . وهذه ستكون عقبة كبرى أمام عملية إعادة بناء التعليم على الأساس الجديد .

وهذه العقبة ليست قاصرة على البلاد العربية ، بل يمكن أن نجدها بشكل أكثر حدة فى كثير من البلاد الصناعية المتطورة . وهذا الوضع يقتضى من القائمين على اصلاح التعليم وإعادة بنائه على أسس احتياجات مجتمع المعلومات ، مواجهة أمرين : تمسك كبار رجال التعليم بالأوضاع القديمة بحكم طول الممارسة ، والجهد المستميت الذى يبذله أقطاب الصناعة ، واصحاب المصلحة الحقيقية فى بقاء الأوضاع على ما هى عليه . وهذا يحدث اليوم فى دولة هى من أكثر الدول تطورًا فى جانب المعلومات وتكنولوجيات الكمبيوتر والاتصالات ، نعنى بذلك الولايات المتحدة الأمريكية . فى عام ١٩٨٣ ، وبعد أن شعر المسئولون والناس العاديون بتدهور المستوى التعليمى ، وبفشل النظم التقليدية فى التعليم ، والتى كان معمولاً بها لعشرات السنسن فى إعداد الطفل لكى يكون مواطنًا نافعًا ، فى ذلك العام صدرت دراسة بعنوان «أمة فى خطر» ، فضحت واقع العملية التعليمية فى أمريكا ، وأثبتت أن المدارس لم تعد تؤدى وظيفتها ، وأن خريجى المدارس الثانوية لا يستطيع بعضهم القراءة أو الكتابة أو اجراء العمليات الحسابية البسيطة ، وقالت إن ١٢ فى المائة من التلاميذ ينصرفون عن

الدراسة بمجرد بلوغهم السن التى يسمح فيها القانون بذلك . بل وذكرت أنه فى عديد من المدارس تنجح القلة من المدرسين فى اجتياز الامتحان النهائى فى المقررات التى يفترض أنهم يقومون بتدريسها!! .

ظهور «أمة فى خطر» أثار ضجة كبيرة فى البلاد ، وأسقط حجج كبار رجال التعليم الذين كانوا يدافعون عن النظام التعليمى السائد ، لكن الأهم من ذلك ، أنه جعل الناس يفكرون بشكل خلاق ، وينظرون إلى ما كانوا يقبلونه لعشرات السنين بعين جديدة ، ففهموا أن المسألة ليست عيبًا فى تطبيق النظام التقليدى للتعليم ، ولكنها ظروف حياة جديدة مختلفة ، تجعل ما كان ناجحًا فى السابق لا يثمر سوى الفشل . . وتأكدوا من أن مجتمع المعلومات يقتضى تعليمًا يقوم على أسس جديدة ، تساعد على تكوين الإنسان القادر على الإنتاج والابتكار فى مجالات العمل الجديدة .

إنســـان المســـتقبـــل

قبل أن نتكلم عن الأشكال المطروحة للعملية التعليمية فى المستقبل القريب ، سنعمد إلى نفس الترتيب الذى التزامنا به عندما تكلمنا عن التعليم فى عصر الصناعة . ، أى أننا سنبدأ بذكر الصفات المطلوبة فى إنسان مجتمع المعلومات ، والتى تجعله متوافقًا فى حياته مع ذلك المجتمع ، ثم نتكلم بعد ذلك عن طبيعة العملية التعليمية التى تحقق لنا هذه الصفات . ولنبدأ بحصر صفات إنسان المستقبل ، إنسان مجتمع المعلومات والتى نستمدها من طبيعة العمل والحياة فى ذلك المجتمع .

١ ـ متفرّد وغير نمطى :

نتيجة للتحول من النمطية وتعميم التوحيد القياسى على البشر ، إلى التنوع والتباين فى ذوات البشر نتيجة لتدفق المعلومات والمعارف ، فإن إنسان مجتمع المعلومات تختلف صورته عن إنسان مجتمع الصناعة ، الذى كان نمطيًا يخضع لعملية القولبة ، التى كان يفرضها صالح العمل الصناعى .

مجتمع المعلومات يستفيد أكثر من الإنسان الحريص على ذاتيته ، المعتز برؤيته الخاصة ، الذى لا يرضى أن يكون صورة مكررة من الآخرين . هو الذى ينفتح على سيل المعلومات والمعارف المتدفق عليه ، ويكون قادرًا على التعامل مع التكنولوجيات المعلوماتية التى تساعد على الاستفادة من هذه المعلومات والمعارف ، مستعد للتفاعل مع المعارف التى يستخلصها .

٢ ـ ممارس للتفكير الناقد :

نتيجة لتسارع المعلومات ، وتطور التكنولوجيات المتعاملة معها ، سيصبح من الضرورى بالنسبة لإنسان المستقبل أن يعيد النظر ، دائمًا ، فيما استقر عليه رأيه من قبل . لأن حقائق الحياة تتغير بما يستجد من معلومات ومعارف . لذا سيكون التفكير الناقد هو الأساس الذى يعتمد عليه .

وحتى نفهم بعض معالم التفكير الناقد ، نقول إنه نشاط مثمر إيجابى . وصاحب التفكير الناقد يكون أكثر تمسكًا بالحياة ، يمارس حق خلق ـ وإعادة خلق ـ مظاهر حياته الشخصية

والعملية والسياسية . ينظر إلى المستقبل باعتباره مفتوحًا وقابلاً للتشكيل . والتفكير الناقد ليس هدفًا نصل إليه ، ولكنه ممارسة متصلة على مدى الحياة وأهم عناصر ممارسة التفكير الناقد هى :

(ا) التعرف بوضوح على الافتراضات والمسلمات التى تقوم عليها الأفكار والعقائد الحالية ، ثم امتحان سلامتها وصلاحيتها للظروف المستجدة .

(ب) الانتباه إلى السياق الذى تنبع منه مجموعة الأفكار والقيم السائدة فى الحياة . فالإنسان كثيراً ما يتبنى بعض الأفكار الشائعة دون أن يتعرف على مصدرها ، والظروف التى نبعت منها ، وهو تتوافق مع الظروف الحالية أم لا .

(جـ) محاولة تخيل واستكشاف بدائل جديدة للسياق الذى يسيطر على حياته . ثم اكتشاف أكثر من منطق جديد للعلاقات الشخصية والعملية ، والسياسية ، حتى ولو كانت البدائل الجديدة متناقضة مع ما يسود حياته الحالية .

(د) ممارسة ما يطلق عليه اسم «التشكك التأمّلى» وهو ما يقتضى تأمّل المألوف والتفكير فيه ، وإلقاء نظرة جديدة عليه . فطول التعلق بفكرة معينة ، وكثرة عدد المطمئنين إليها ، لا يعنى أنها الأنسب للجميع ، وعلى مدى الزمن .

٣ ـ قادر على التعليم الدائم والذاتى والشامل :

مع تسارع المعلومات وتجدد المعارف ، وتباين المشاكل والتحديات ، يصبح من المستحيل أن يكتفى الفرد بتحصيل

معارفه عند عمر معين ، والحصول على شهادة لاتمام الدراسة ، ثم يترك التحصيل إلى العمل ، الأمر الذى كان سائدًا طوال عصر الصناعة . إنسان المستقبل يؤمن بأن الحياة عبارة عن سلسلة متعاقبة من التعليم والتدريب والعمل ثم إعادة التدريب . . وهكذا . وستكون فرص العمل ، وفرص الحصول على المزايا الأكبر ، رهنًا بمدى تطبيق هذه القاعدة .

وإنسان المستقبل يجب أن يكون ـ فى نفس الوقت ـ قادرًا على أن يعتمد على نفسه فى ملاحقة المعلومات والمعارف المستجدة ، يتزود منها بأكبر قدر تسمح له به قدراته الشخصية . وسيكون سبيله إلى ذلك برامج الكمبيوتر المتخصصة ، والكمبيوتر المنزلى الذى يتصل بمخازن المعلومات المتجددة عن طريق الكابل .

وبحكم انقضاء المفهوم الضيق للتخصص الذى شاع فى المجتمعات الصناعية ، وبحكم التغيرات الجذرية فى مجالات العمل نتيجة للتطورات المتلاحقة فى مجال المعلومات والمعارف والتكنولوجيات ، مما يسقط علومًا بأكملها ويقيم علومًا جديدة فى مكانها ، لم تكن معروفة من قبل ، ويقضى على صناعات بأكملها ويحل محلها صناعات جديدة ذات طبيعة مختلفة كل الاختلاف . . بحكم هذا كله ، يجب أن يكون إنسان المستقبل شموليًا فى معارفه ، مستعدًا للتحول من تخصص إلى آخر ، ولا يقصر معارفه وخبراته على تخصص ضيق محدود .

٤ ـ مبــــدع مبتـــكر :

مع انقضاء سيادة العمل اليدوى أو العضلى ، الجزئى المتكرر ، الذى عرفه عصر الصناعة ، ومع تولى التكنولوجيات الحديثة ، من كمبيوتر وروبوت وآلات التسيير الذاتى أمر هذا النوع من العمل فى المصانع والمكاتب ، بشكل أكثر دقة وكفاءة من الإنسان وأوفر اقتصاديًا . . مع هذا كله ، آن للإنسان أن يتحرر من ربقة ذلك العمل الممل الباعث على السأم ، الذى لا يقتضى تشغيل العقل . خاصة وان الأعمال والصناعات والخدمات التى تشيع فى مجتمع المعلومات تعتمد كلها على العمل العقلى .

ولهذا ، فإن إنسان المستقبل يجب أن يكون قادرًا على الإبداع والابتكار والخلق . لم يعد مطلوبًا منه أن يستسلم ويطيع وينخرط بشكل آلى فى النظام المعد له ، بل أصبح المطلوب أن يفكر ويتصور ويبتكر أشكالاً جديدة وأهدافًا جديدة لعمله . وعلى قدر إمكانياته فى الخلق والإبداع والابتكار ستتحدد مكانته ، وتتحدد الفرص والمزايا المتاحة له .

٥ ـ إيجابــى متعــاون :

كان التنظيم الهرمى هو الشكل الأمثل لتنظيم كل مظاهر الحياة فى المجتمع الصناعى ، وهو التنظيم الذى يعتمد على تسلسل الرئاسات ، من القيادة العليا الرابضة عند قمة الهرم ، إلى المستويات القيادية التالية ، وحتى الآحاد المتطابقة المتراصة عند قاعدة الهرم ، تتلقى أوامر كل هذه الرئاسات وتقوم بالعمل .

وهو أيضا التنظيم الذى يعتمد على مركزية التخطيط والتنفيذ واتخاذ القرار ، وحتمية ألا يفعل أحد شيئًا حتى يتلقى تعليماته من المستوى الأعلى منه ، ثم يقوم بتنفيذها دون مناقشة . وهو الهرم الذى نرى مثاله الأكثر وضوحًا فى تنظيم الجيش .

هذا الهرم التنظيمى لم يعد صالحًا لإدارة الأعمال ، نتيجة لانقضاء عصر الآحاد المتطابقة التى تقوم بالعمل عند القاعدة ، بفعل تدفق المعلومات والمعارف . وعلى امتداد العالم ، من أمريكا إلى اليابان إلى الهند إلى إنجلترا ، بدأت تظهر أشكال جديدة لإدارة الأعمال والمؤسسات الخاصة والعامة ، قد تباين فى تفاصيلها ، ولكنها جميعًا تختلف جذريًا عن صورة وهدف وآليات الهرم التقليدى .

هذه الأشكال الجديدة من التنظيمات تعتمد على الهبوط بنسبة كبيرة من مسئولية اتخاذ القرار ، التى كانت القيادة تنفرد بها ، إلى الوحدات القاعدية الصغيرة متكاملة التكوين ، مستقلة الأداء ، حرة الحركة ، التى يكون من حقها أن تجرى - بالإضافة إلى الاتصال الرأسى التقليدى - كل الاتصالات الأفقية المتاحة بباقى وحدات المؤسسة ، بل وبالوحدات الشبيهة خارج المؤسسة ، طالما أنها تحقق أهدافها ، وتطور عملها .

ولهذا فإن إنسان المستقبل يجب أن يكون إيجابيًا ، قادرًا على المبادرة وعلى التفكير بشكل خلاق عند اتخاذ القرارات التى

تتصل بعمله ، ناجحًا فى التعاون مع غيره من الأفراد فى مجموعته ، وفى المجموعات الأخرى داخل مؤسسته وخارجها .

٦ ـ معتز بعقيدته ، محترم لعقائد الآخرين :

إنسان المستقبل ـ ونتيجة للتنوع الشديد الذى سيطال البشر ـ لا يخجل من أفكاره وعقائده ، النابعة من حصيلة تفكيره الناقد ، متمسكًا ومعتزًا باختلافه عن الآخرين ، فاهمًا أن اختلافه عن الآخرين يضيف إلى رصيده ، حتى لو كان بهذا ينتمى إلى أقلية . وهو ليس كإنسان المجتمع الصناعى ، مضطراً إلى الخضوع للنمط العقائدى المفروض من أعلى ، أو إلى كبت تفرده واقتناعه بنمطه العقائدى الخاص . وهو يؤمن أن اختلافه عن الآخرين هو مصدر ثراء معلوماتى ، له وللآخرين .

لكنه فى الوقت نفسه يحترم عقائد الآخرين ، ولا يحاول أن يفرض عليهم عقائده .

مستقبل العملية التعليمية

من واقع صفات إنسان مجتمع المعلومات ، يمكننا أن نتصور إطار العملية التعليمية التى توفر البشر المتوافقين مع طبيعة ومصالح مجتمع المعلومات . وسنكشف أنها تختلف كثيراً عن العملية التعليمية المثالية فى عصر الصناعة ، وأنها تعتمد على أساليب لم تكن شائعة من قبل . هذه الأسس الجديدة للتعليم تعتمد على استشراف طبيعة مجتمع المعلومات ، وتساعد على إحداث عدد من التغيرات المجتمعية التى ترسم تفاصيل الحياة فى مجتمع المعلومات ، فى نفس الوقت .

ومرة أخرى ، نقول إن ما نقوم به الآن هو مجرد التفكير ـ من خلال رؤية متكاملة ـ فى مستقبل التعليم ، فى وظائفه وآلياته ، داخل مجتمع المعلومات . وهذا يعنى أنه من غير الجائز تطبيق ما نقوله على التعليم بشكل جزئى ، دون أن يواكب هذا ـ وفى نفس الوقت ـ تطبيق باقى الأفكار المتصلة بمختلف أوجه النشاط البشرى فى المجتمع . لهذا ، نكرر ـ أيضاً ـ إن التطبيق يجب أن يتم من خلال رؤية مستقبلية شاملة تجرى ترجمتها فى مختلف المجالات إلى استراتيجيات وخطط طويلة وقصيرة المدى ، وبحيث نراعى فى هذا كله الظروف الخاصة وواقع المجتمع الذى يتصدى لإعادة البناء . . هذه حقيقة يجب ألا ننساها ، فتطبيق ما نقوله عن النظام التعليمى الجديد على مجتمع لم تتوفر فيه البنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات ، ومازال الإنتاج فيه يقوم على أسس عصر الصناعة ، لن يقود إلى النجاح الذى نسعى إليه ، بل من الممكن أن يؤدى إلى المزيد من الخلط والارتباك .

بمعنى آخر ، نحن نفكر ونتكلم عن الشكل الأمثل للعملية التعليمية فى مجتمع المعلومات ، وسنتكلم بعد ذلك عن الإدارة ، والإعلام ، والإنتاج ، والديموقراطية ، والثقافة ، فى مجتمع المعلومات . . إلى أن تكتمل الصورة ، بما يسمح لصناع القرار ، وأصحاب المصلحة فى التطور ، من أبناء أى شعب عربى ، أن يتحولوا من مرحلة التفكير إلى مرحلة التطبيق والتنفيذ .

وفيما يلى بعض التحولات الأساسية التى نرى أنها ستطرأ على نظام التعليم الحالى :

١ ـ بيئة تعليمية جديدة :

من أهم التحولات التى ستطرأ على التعليم ، انتزاعه من المحاظير التقليدية للمدرسة . ستتحول البيئة التعليمية المغلقة الحالية إلى بيئة تعليمية مفتوحة ، تعتمد على شبكات المعرفة الالكترونية ، التى تعطى أهمية أكبر للقدرات الشخصية . وسيتم هذا فى إطار النظام المعلوماتى الاجتماعى الجديد ، الذى يستثمر شبكات الكمبيوتر فى عديد من المجالات الاجتماعية ، ويغطى مسائل مثل التلوث والمرور ومشاكل التوزيع . ستعمل هذه البيئة الجديدة ـ بطبيعتها ـ على إزالة الفجوة بين المدينة والأقاليم الريفية ، وستساعد على التقريب بين الدول الصناعية وغير الصناعية . والبيئة التعليمية الجديدة تنهى احتكار المدرسة للعملية التعليمية ، وتفتح الباب أمام ممارسة التعلم فى البيوت وفى المؤسسات الاقتصادية التى ستتكفل بتعليم الأفراد كل الخبرات والمهارات المستحدثة ، الضرورية لتطوير العمل الاقتصادى .

٢ ـ التعليم الشخصى :

إدخال نمط التعليم الشخصى ، الذى يتفق مع قابلية وقدرات كل فرد ، والذى يستبدل النظام التقليدى النمطى للتعليم الجماعى النابع من عقلية واحتياجات عصر الصناعة ، بنظام جديد يقوم على أساس اعتبار قدرة الفرد واختياراته . سيتم هذا من خلال برامج تعليمية تناسب مختلف مستويات التحصيل الدراسى ، مع تنوع واسع فى فرص التعليم . وهذا يعنى أنه فى

مكان نظام التعليم الحالى ، الذى يجرى تقسيمه على أساس الأعمار ، يقوم نظام جديد يسمح لقدرات الأفراد بالتحرك إلى مستويات متقدمة ، بصرف النظر عن العمر .

كذلك يدخل هذا النظام فى اعتباره الاستعداد الشخصى للدارس ، هل يستفيد بالوجود فى مجموعة صغيرة أم فى فصل كبير العدد؟ ، وهل يستفيد من دراسته بمفرده أم بصحبة الأصدقاء؟ ، وهل يفضل الاعتماد على القراءة والدروس والمحاضرات أم يفضل الاعتماد على برامج الكمبيوتر؟ . كما يدخل هذا النظام فى اعتباره مدى الإشراف الذى يحتاجه التلميذ . هذه التفرقة تنسحب أيضًا على استعدادات المدرسين أنفسهم . هل يجود عملهم وسط عدد محدود من التلاميذ ، أم مع مجموعة كبيرة؟ ، إلى آخر ذلك .

٣ ـ التعليم الذاتى :

سيصبح نظام التعليم الذاتى ، هو الشكل السائد والرائد فى التعليم ، بالنسبة للصغار والكبار ، اعتمادًا على الكمبيوتر المنزلى ، أو على أجهزة الكمبيوتر التى فى مقار الدراسة والتدريب ، المهم ان الإنسان سيعتمد فى التعليم على نفسه بالدرجة الأولى .

لقد قام النظام التقليدى للتعليم على أساس ثابت ، تلاميذ يتعلمون على أيدى المدرسين . وعندما يتم إدخال نظام التعليم الذاتى ، سيقتصر دور المدرس على النصح والإرشاد وتقديم الاستشارة . والكمبيوتر ـ بعكس المدرس البشرى ـ لا يشكو من

الإجهاد ، ولا تغيب عن طرحه نقطة هامة فى الموضوع ، ولا يتجاهل المتعلم البطىء القابع فى مؤخرة الفصل معطيًا اهتمامه لقلة من الأذكياء .

البرامج التعليمية الخاصة بالكمبيوتر يمكن أن تصحب الطفل من مرحلة التعرف على الحروف الأبجدية فى روضة الأطفال ، وحتى القراءة وقواعد النحو المركبة فى المدارس الثانوية . وعندما يخطىء الطفل ، يقوم الكمبيوتر بإعادة شرح الدرس ، مقدمًا المعلومات بأكثر من طريقة ، حتى يتمكن الدارس من دروسه .

ورغم أن الكمبيوتر لا يوفر العلاقة الشخصية بين المدرس والتلميذ ، إلا أن الاعتماد على الكمبيوتر سيحقق أهداف العملية التعليمية ، وسيحرر المدرس من واجباته التقليدية الحالية ، فيتيح له فرصًا أوسع لإقامة علاقات متبادلة خلاقة مع التلاميذ وعائلاتهم .

٤ ـ التعليم خالق للمعرفة :

فى المجتمع الصناعى ، استهدف التعليم حشو رؤوس الطلبة بشتات المعلومات وتدريبهم على بعض التقنيات . ومع تطور الكمبيوتر ، وقدرته على توفير المعلومات المطلوبة بشكل محدد فى الوقت المحدد ، دون ما حاجة إلى استذكارها ، فإن النظام التعليمى الجديد يستهدف خلق المعارف والتدريب المتواصل . ذلك لأن القيمة المعرفية ستصل إلى أرفع مستوياتها ، وأكبر عائد اقتصادى لها ، فى مجتمع المعلومات .

٥ ـ التعليم على مدى الحياة :

اعتمدت نظم التعليم الحالية على تعليم إجبارى يلتزم به الصغار ، بالإضافة إلى فرص قليلة للتعليم الأعلى والحرفى ، تكون متاحة لمتوسطى القدرة ، بعد إنتهاء التعليم الإجبارى . وكان التعليم ينتهى ـ عادة ـ بالحصول على شهادة إتمام الدراسة التى تؤهل لدخول الوظائف ومجالات العمل .

لكن . . مع تسارع المعلومات وتوالد المعارف وتلاحق التكنولوجيات المتطورة ، لم يعد من الممكن الأخذ بهذا النظام ، وتبلورت صورة جديدة للتعليم ، تجعله عملية ممتدة على مدى الحياة ، من المهد إلى اللحد . انتقال الفرد من إحدى مراحل التعليم إلى العمل ، لا يعنى عدم حاجته إلى تجديد وتعديل معلوماته ومعارفه وفقًا لما استجد . وهذا يعنى أن حياة الفرد ستكون سلسلة متعاقبة من عمليات التعليم والعمل والتدريب ، وإعادة التدريب . وبالطبع ، سيساعد على هذا مبدأ التعليم الذاتى ، الذى يعتمد على برامج الكمبيوتر وعلى الاتصالات والتكنولوجيا البيولوجية فى مجال الطب ، وغير ذلك من الأنظمة المتعددة المستجدة .

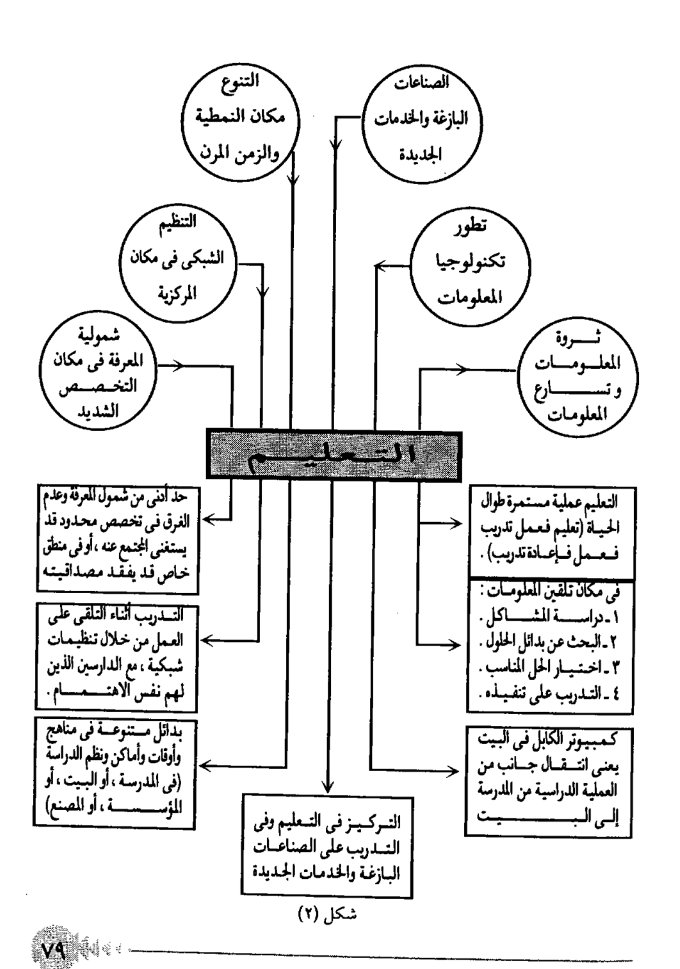
التغير من الداخل

فى المستقبل ، قد تبدو المدارس من الخارج بنفس شكلها الحالى ، حوائط ونوافذ ومساحات ، لكنها ستكون من الداخل متغيرة إلى حد بعيد . . ستمتلىء الفصول الدراسية بأجهزة الكمبيوتر وغير ذلك من الوسائل التعليمية ذات التكنولوجيات

المتطورة . . أما أساليب التعليم فستتغير لتعكس فهمنا المتنامى للعملية التعليمية ، وسيضم إلى مدرسى المدرسة عدد من المتطوعين أبناء مجتمع هذه المدرسة ، ومن العاملين فى المشروعات الاقتصادية المحلية التى تستفيد من جهد الذين يدرسون .

الأهم من هذا كله ، ان المقاييس التعليمية ستكون أكثر طموحًا ، وأكثر قابلية للتطبيق . سنطلب المزيد والمزيد من مدارسنا ، وسنوفر لها المزيد من الرعاية والمال والإمكانيات ، وسنحظى منها بعائد أكبر بكثير من عائدها الحالى .





التنوع مكان النمطية والزمن المرن
الصناعات البازغة والخدمات الجديدة
التنظيم الشبكى فى مكان المركزية
تطور تكنولوجيا المعلومات
شمولية المعرفة فى مكان التخصص الشديد
ثروة المعلومات وتسارع المعلومات
التعليم
حد أدنى من شمول المعرفة وعدم الغرق فى تخصص محدود قد يستغنى المجتمع عنه ، أو فى منطق خاص قد يفقد مصداقيته
التعليم عملية مستمرة طوال الحياة (تعليم فعمل تدريب فعمل فإعادة تدريب) .
التدريب أثناء التلقى على العمل من خلال تنظيمات شبكية ، مع الدارسين الذين لهم نفس الاهتمام .
فى مكان تلقين المعلومات :
١ ـ دراسة المشاكل .
٢ ـ البحث عن بدائل الحلول .
٣ ـ اختيار الحل المناسب .
٤ ـ التدريب على تنفيذه .
بدائل متنوعة فى مناهج وأوقات وأماكن ونظم الدراسة (فى المدرسة ، أو البيت ، أو المؤسسة ، أو المصنع)
كمبيوتر الكابل فى البيت يعنى انتقال جانب من العملية الدراسية من المدرسة إلى البيت
التركيز فى التعليم وفى التدريب على الصناعات البازغة والخدمات الجديدة

شكل (٢)

الفصل الرابع

الإدارة في مجتمع المعلومات

من أهم ما يحمله زحف مجتمع المعلومات من آثار على حياتنا ، ذلك الذى يتصل بإدارة مختلف المؤسسات ابتداء من إدارة الحكومة ، ومرورًا بإدارة المؤسسات الاقتصادية ، وانتهاء بإدارة المؤسسة الاجتماعية . كل ما تضمنته كتب الإدارة على مدى القرن الماضى ، والذى نال عليه أساتذة الإدارة ألقابهم العلمية ، واعتمد عليه خبراء الإدارة فى تدعيم مكانتهم . . كل هذا لم يعد مفيداً لنا ونحن نتعامل مع مجتمع التغيير المتلاحق المتسارع . لقد كان هرم تسلسل الرئاسات الذى يتربع رئيس أو مدير المؤسسة على قمته ، وتربض قوى الإنتاج الفعلى عند قاعدته ، كان هذا الهرم هو الشكل الأمثل لإدارة أى نشاط خلال عصر الصناعة . . هذا الهرم بدأ يهتز وتتساقط أحجاره ، وبدأ الذين يتربعون على قمته يشعرون بقلق متزايد ، فالذى يجرى يختلف تمامًا عما تعودوا عليه على مدى عشرات السنين . . المؤسسات الاقتصادية تناقصت أرباحها وتعددت مشاكلها ، وبدأ بعضها يحقق خسارات غير مسبوقة .

لهذا ، يعود الفضل فى كثافة البحث والتفكير والسعى إلى اكتشاف مجتمع المعلومات القادم ، إلى أصحاب النشاط الاقتصادى ، الذين أنفقوا بسخاء على مجموعات البحث على أمل التوصل إلى ما يعيد التوازن إلى مؤسساتهم . وقد جنت

المؤسسات الذكية ثمار ما أنفقته ، واستفادت من الأفكار التى توصل إليها علماء المستقبل ، فأعادت بناء نفسها من نقطة الصفر ، مستعدة لدخول مجتمع المعلومات ، فى أحسن وضع ممكن .

وعندما شعرت بعض الحكومات بأن الخلل الذى أصاب إدارة المؤسسات الاقتصادية يلحق بأجهزتها الإدارية ، استفادت من جهد هذه المؤسسات ، وبدأت تعيد ترتيب كيانها بما يتفق واحتياجات المجتمع الزاحف .

لقد كان هرم تسلسل الرئاسات ناجحًا تمامًا طوال سنوات ازدهار المجتمع الصناعى ، وجرى تطبيقه بنجاح على كل شىء فى المجتمع الصناعى ، من المصنع إلى الوزارة إلى المدرسة إلى المستشفى إلى استديو الإنتاج السينمائى! . فما هو السر فيما يحدث الآن ، ويجعل إدارة النجاح القديمة مصدرًا للمشاكل والفشل؟ ، وما هو البديل للهرم البيروقراطية الذى اعتمدنا عليه لعشرات السنين؟ .

القيم الجديدة والضرورة الاقتصادية

السر فى هذا هو أن التنظيمات الإدارية التى عرفناها ـ ومازال الكثير يتمسك بها حتى الآن ـ نبعت من طبيعة واحتياجات المجتمع الصناعى ، وتشكلت وفقًا لخبرات علماء الإدارة على مدى عشرات السنين من عمر المجتمع الصناعى . إلاّ أن هذا المجتمع الصناعى ذاته قد بدأ يتداعى ، ويتخلى عن مكانته لمجتمع جديد ، هو مجتمع المعلومات ، وهذا يقتضى أن نفهم جيدًا المبادئ والأسس والعقائد التى يقوم عليها المجتمع الجديد ، حتى نستنبط أفضل الأشكال الإدارية للتعامل معه ، وهى بالطبع غير ما استقر عليه الرأى طويلاً .

لقد اجتهد علماء المستقبل من أمثال توفلر وناسبيت ودراكار وغيرهم فى محاولة تصور شكل الإدارة المفيد فى مجتمع المعلومات ، إما بمبادرة شخصية ، أو لحساب المؤسسات الكبرى التى استشعرت الخطر ، فأوكلت إليهم مهمة طرح رؤاهم واقتراحاتهم التى يمكن أن تساعد فى مواجهة الموقف .

كانت المفاجأة أكبر مما يحتمل معظم أصحاب ومدراء هذه المؤسسات . . لقد اكتشفوا ان المطلوب لا يقف عند حد إجراء تعدل هنا وتطوير هناك ، وتغيير فى بعض الجزئيات . . اكتشفوا ان المطلوب وبشكل عاجل «إعادة ابتكار أو اختراع المؤسسة!» أى إعادة النظر فى الأهداف الأصلية للمؤسسة وطبيعة نشاطها والهيكل الإدارى الذى تعتمد عليه . فى هذا يقول جون ناسبيت :

«إعادة اختراع أو ابتكار المؤسسة كان حلاً طبيعيًا . وإذا كنا نحن ـ كمجتمع ـ نسعى إلى أن ننجح فى إعادة اكتشاف أنفسنا ، من الأسرة إلى المجتمع ، فلابد أن نبنى ذلك على أرض اقتصادية صلبة . الاختراع الجديد للمؤسسة الاقتصادية ، الذى يتيح لها أن تتحول إلى مكان يتحقق فيه احتمال الربح ، والاهتمام بصالح البشر فى نفس الوقت هو الذى يوفر لنا هذه الأرض الصلبة» .

ويقول إننا فى أنسب الأوقات للقيام بهذه العملية الثورية ، ويؤكد هذا بقوله : «إننا نعيش فى زمن نادر من التاريخ ، يتوفر فيه عاملان جذريان من عوامل التغيير الاجتماعى : القيم الجديدة ، والضرورة الاقتصادية» .

خطورة نجاحات الأمس!

ويقترب توفلر أكثر من تفاصيل الموضوع فيقول : إن المؤسسة الاقتصادية المناسبة لزمننا لابد أن تكون «مؤسسة دائمة التكيّف» ولهذا فهى تحتاج إلى نوع جديد من القيادات . . إنها تحتاج إلى «مديرى تكيّف» يتزودون بمجموعة كاملة من المهارات الجديدة التى تكون غير خطّية أو أحادية فى طبيعتها ، أى تكون متعددة الجوانب ، وفاهمة لتبادل التأثير بين هذه الجوانب .

الحكمة فى قول توفلر واضحة ، فنحن فى زمن التدفق المتسارع للمعلومات والمعارف والتكنولوجيات المتطورة ، وهذا يؤثر بشكل كبير على جدوى أى نشاط اقتصادى أو اجتماعى ، مما يقتضى من أصحاب هذا النشاط أن يعيدوا النظر فى مجمل وتفاصيل نشاطهم ، وبشكل دورى ، على ضوء ما تغير من معارف وتكنولوجيات ، وبالتحديد على ضوء ما تغير فى البشر نتيجة لتغير المعارف .

ويقول توفلر : إن المدراء القادرين على التكيف ، عليهم اليوم بدلاً من إقامة صروح دائمة أن يعيدوا بناء شركاتهم بحيث يصلون بها إلى الحد الأقصى من القدرة على المناورة . . . عليهم أن يتكيفوا سريعًا بالضغوط المباشرة ، ويفكروا ـ فى نفس الوقت ـ فى اطار الأهداف بعيدة المدى . فى الماضى ، كان بإمكان العديد من المدراء أن يحققوا نجاحهم بتقليد استراتيجيات الشركات الأخرى الناجحة ، واستيحاء نموذجها التنظيمية . أما اليوم ، فعلى قادة المؤسسات الاقتصادية أن يبتكروا ويخترعوا ، لا أن يقلدوا وينسخوا .

وهو يحذر - بوضوح - أولئك الذين يتجاهلون التغيرات الهائلة التى تحدث من حولهم ، ويريدون أن يمضوا فيما كانوا فيه ، مكررين ما كانوا يفعلونه فى الماضى ، فيقول : « . . عندما تجتاح المجتمع والاقتصاد مثل هذه الموجات العظيمة من التغيير ، يكون مصير المديرين التقليديين ، الذين تعودوا الخوض فى المياه الآمنة ، أن تلفظهم مؤسساتهم . فعاداتهم التى مارسوها على مدى حياتهم - تلك التى ساعدتهم على النجاح - تصبح اليوم عقبة أمام الإنتاج والتطور . . ونفس الشىء ينسحب على المنظمات الاقتصادية ، نوع الإنتاج والأشكال التنظيمية التى ساعدتها فى الماضى على النجاح غالبًا ما يثبت فشلها اليوم . لهذا ، فالقاعدة الذهبية للبقاء تصبح «ليس هناك اليوم ما هو أخطر من نجاحات الأمس!» .

الضغوط والرؤية البديلة

إذا قمنا بتطبيق ما نقوله عن إدارة المؤسسة الاقتصادية أو الشركة على إدارة المجتمع ، أو بمعنى أدق إدارة الحكومة ، سنجد توازيًا شبه كامل فى الجانبين . من أمثلة ذلك الحديث عن الاشتراطات التى تكون ضرورية لإحداث تغيير ملموس فى المؤسسات الكبرى .

اشتراطات التغيير الأساسية ثلاثة :

* **الضغوط الخارجية :** يمكن أن تكون هذه الضغوط على شكل منافسة متزايدة ، أو تنظيمات حكومية جديدة ، أو تدخلات طارئة وجذرية من جانب الحكومة ، أو مطالب جديدة للمستهلكين أو العاملين أو دعاة الحفاظ على البيئة . وأيضاً من

الضغوط الخارجية عدم رضا الزبائن أو حملة الأسهم ، وعدم انتظام الإمدادات ، أو تغيير فى الوضع الضرائبى أو فى سعر الفائدة ، أو سعر العملة . هذه الضغوط يجب أن تكون على درجة عالية من القوة ، مما يجعل من المستحيل على المؤسسة أن تواصل سيرها بالطريقة السابقة .

* **الضغوط الداخلية** : وهذه قد تتراكم نتيجة لأن الإدارة تفشل فى انتهاز الفرص الجديدة ، أو لكونها بطيئة ومرتبكة فى استجابتها للتهديدات الخارجية . أو خضوع المؤسسة لضغوط نتيجة لسياستها الداخلية وللصراعات الدائرة داخلها من أجل احتلال الوظائف الأعلى .

* **الرؤية البديلة** : فى جميع الأحوال ، وحتى عندما تتجمع الضغوط الخارجية والداخلية وعندما تظهر معارضة صحية ، فإن احتمال حدوث تغييرات جذرية يبقى ضعيفاً ، ما لم تستطع العناصر الداخلية التى تسعى إلى هذا التغيير أن تقدم رؤية واستراتيجية مترابطة منطقيًا ، وما لم تكن لديها رسالة جديدة مقترحة تحل محل الرسالة القديمة وأهداف مبتكرة مستحدثة محل الأهداف المستقرة . وحتى فى حالة رفض القائمين على المؤسسة لهذه الرؤية البديلة ، فإنها ستظل تلعب دورها الجدى فى بلورة الأفكار ، وتحريك العناصر المساندة للتغيير ، وإحداث التسارع فى السعى إلى التكيف بالظروف الجديدة .

هذه الاشتراطات قد لا تكون متعادلة التأثير ، وقد لا تكون كافية لاحداث التغيير الأمثل لكنها تكون لازمة وضرورية .

تحدثنا من قبل عن الآثار المجتمعية التى ترسم ملامح مجتمع المعلومات ، وأشرنا إلى أهمية التعرف على هذه الآثار التى تقود عملية التغيير فى حياة الجنس البشرى ، على اتساع العالم . وقلنا إن تسارع المعلومات والمعارف وتطور تكنولوجيات الكمبيوتر والاتصالات ، هو احد المحركات الأساسية فى حركة التغيير ، وإنه من المهم أن نمضى لما هو أبعد من مجرد تأمل هذه الانجازات التكنولوجية لتحديد التغيرات التى تفرضها على مختلف مجالات النشاط البشرى .

وفيما يلى من حديث ، سنلمس مدى التأثير الذى تحدثه هذه التغييرات المجتمعية فى حياتنا ، وبصفة خاصة فى الاسلوب والنهج الإدارى الذى نلتزم به فى مؤسساتنا . سنلقى الضوء على عناصر التحول التى تقتضى ابتكار أسس جديدة لإدارة كل شىء ، من الحكومة إلى الشركة إلى الأسرة ، وكيف أن المطلوب ليس مجرد التعديل والتطوير ، ولكن إعادة البناء والاستكشاف .

من رأس المال النقدى إلى رأس المال البشرى :

المؤسسة الجديدة تختلف عن القديمة وأهدافها وافتراضاتها الأساسية . فى عصر الصناعة ، عندما كانت الموارد الاستراتيجية هى رأس المال ، لم يكن هدف المؤسسة يتجاوز تحقيق الربح . أما فى عصر المعلومات ، حيث المعلومات والمعارف والابتكارية هى الموارد الاستراتيجية ، لابد أن يتغير هدف المؤسسة . ولا يوجد سوى سبيل واحد أمام كل مؤسسة ، فى سعيها للوصول إلى

هـذه الموارد الثمينة ، هو سبيل البشر الذى تكمن فيهم هذه الموارد .

لهذا ، فإن الافتراض الأساسى للمؤسسة التى تريد أن تعيد اكتشاف ذاتها ، هو أن البشر ـ رأس المال البشرى ـ هم أكثر مواردها أهمية . لقد آن الأوان لكى ننظر بجدية إلى الشعار الذى كان المصلحون يطلقونه دون جدوى ، وهو «البشر قبل الربح» والذى تقتضى الأوضاع الجديدة بتعديله حتى يكون أكثر توازنًا ، وبحيث يصبح «البشر والأرباح» .

فى مجتمع المعلومات ، تصبح الموارد البشرية لأية مؤسسة هى سلاحها فى المنافسة .

وإذا أردنا أن نرى جانبًا من تطبيق هذا المبدأ فى بعض المؤسسات ، نشير إلى تضاعف الانشغال المستحدث للمؤسسة بصحة ولياقة العاملين فيها . فالمؤسسة المتطورة تعامل البشر الذين تضمّهم ـ أى رأسمالها البشرى ـ باهتمام جديد ، تشجعهم على التوقف على التدخين ، وعلى أن يخفضوا أوزانهم ، وأن يمارسوا التمارين الرياضية ، ويتدربوا على مواجهة التوترات بشكل صحى . إن ما كان يعتبر فى الماضى تدخلاً معيبًا من جانب الإدارة فى شئون العاملين وحياتهم الشخصية ، يصبح حقًا ـ وواجبًا ـ بالنسبة للمؤسسة التى تحرص على مواردها الاستراتيجية . على ذلك فإن المؤسسة التى تحرص على إعادة اكتشاف نفسها ، تعطى أكبر اهتمام لنوعين من البشر تتوقف عليهما حياتها : موظفيها وزبائنها .

من المهم أن يكون واضحًا الفرق بين ما نقوله ، وبين ما كان

يحدث سابقًا فى بعض الشركات والمؤسسات الاقتصادية ، التى كانت تحرص على معاملة العاملين فيها بلطف كنوع من كرم الأخلاق ، وبين إدراك المؤسسة حاليًا أنها إذا كانت ستحقق شيئًا ما فإن ذلك سيكون من خلال البشر الذين تتعامل معهم .

التخلص من الإدارة الوسيطة :

إننا نشهد اليوم بداية اتجاه شامل للاستغناء عن الإدارات الوسيطة ، التى تتوزع على مستويات هرم الإدارة بين القمة والقاعدة . وحقيقة الأمر أننا نشهد هبوطًا لقمة الهرم ، واقترابًا من قاعدته ، بعد تضاؤل دور القيادات والإدارات الوسيطة ، التى كانت لها أهميتها خلال عصر الصناعة .

ماذا كانت تفعل هذه الإدارات الوسيطة؟ ، كانت تجمع وتعالج وتمرّر المعلومات من أسفل إلى أعلى وبالعكس ، عبر هرم الإدارة البيروقراطى ، وهذا هو ما يمكن أن يقوم به الكمبيوتر بمزيد من الحيدة والدقة والكفاءة . لقد استفادت الإدارات الوسيطة من فكرة أن الناس يعملون بشكل أفضل عندما يخضعون لرقابة مباشرة . إلاّ أن التحولات المجتمعة الجديدة تفقد الإدارات الوسيطة مكانتها ، وتحضّ على تقسيم مجال العمل إلى مجموعات صغيرة ذاتية الإدارة ، متباينة التكوين ، تدخل فى تنظيمات شبكية ، تتصل بالإدارة العليا مباشرة ، بالاضافة إلى اتصالها أفقيًا بالمجموعات الأخرى داخل المؤسسة وخارجها .

الملاحظ حاليًا ، إن الإدارات الوسيطة أخذت فى التقلص . ولم ينتبه بعض المحللين إلى حقيقة الظاهرة ، فأرجعوا ذلك إلى الكساد

الاقتصادى ، إلا أن هذا ليس صحيحًا . خاصة وان الشركات والمؤسسات الجديدة ، التى تبدأ عملها الآن ، تبنى هيكلها على أساس هرم مفلطح ، تقترب قمته من قاعدته ، يقوم فيه المنتجون بإدارة أنفسهم تقريبًا . . المهم إن الإدارة الذاتية تحل محل هيئة المديرين الذين كانوا يديرون الأنظمة . يحدث هذا الآن فى الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا واليابان . ويقول خبراء العمل إن الكمبيوتر يحل محل الإدارات الوسيطة بمعدل أكبر بكثير من احتلال الروبوت لوظائف عمال خطوط التجميع .

وبالطبع سيخلق هذا مشكلة بالنسبة للأعداد الكبيرة من أصحاب الخبرة الإدارية الذين كانوا فى عداد الإدارات الوسيطة . وبعض المؤسسات يصعب عليها الاستغناء عن هؤلاء الذين عملوا بكفاءة فى السنوات السابقة . ومن بين الحلول التى لجأت إليها هذه المؤسسات ، هو أن تضع هؤلاء الذين تتوفر لديهم الكفاءة والموهبة معًا فى مجموعات صغيرة للقيام بمهام محددة ، أو بأن يعملوا كمقاولين داخليين لدى المؤسسة الأم ، تسند إليهم مهام إنتاجية محددة . ونظام المقاولة داخل المؤسسات الكبيرة يتضخم يومًا بعد يوم ، لأنه أكثر اتفاقًا مع احتياجات العمل فى عصر المعلومات .

نحو إدارة ذات رؤية واضحة وقوية :

أول مكونات إعادة اكتشاف وابتكار المؤسسات هو تحقق الرؤية القوية ، أى تحقق إحساس شامل جديد نحو المسار الذى تمضى فيه المؤسسة ، والأسلوب الأمثل للمضى فى هذا المسار .

عادة ما يكون قائد العمل هو مصدر الرؤية . وهذا يقتضى أن يكون هذا القائد حائزًا على مجموعة من المهارات الفريدة ، والقدرة العقلية اللازمة لخلق الرؤية وإبداع التصور ، ثم القدرة العملية على تحقيق هذه الرؤية . العمل فى مجتمع المعلومات يحتاج إلى قائد ، وليس إلى آمر أو مدير . والقائد الجديد للعمل يجب أن يكون صاحب رؤية نامية .

المفروض أن تقود الرؤية السليمة إلى مزيد من المبيعات والنمو فى الأرباح ، وعوائد أكبر للمساهمين ، إلاّ أن المهم فى الإدارة الجديدة هو أن الأرقام يأتى دورها بعد الرؤية ، وليس كما يحدث فى الإدارة التقليدية عندما تعتبر الأرقام هى الرؤية .

تبنى أفراد المؤسسة للرؤية :

إذا كان خلق الرؤية من أول وظائف قائد العمل ، فإن وظيفته التالية هى أن يستقطب الأفراد الذين يمكنهم مساعدته على تحقيقها ، على أساس تبينهم لهذه الرؤية باعتبارها رؤيتهم الخاصة ، ومشاركتهم فى مسئولية تحقيقها . هذا النوع من التراص والتكاتف مطلوب من جانب جميع العاملين . يقول ناسبيت : «عندما يتوحد العاملون مع أهداف الشركة ، عندما يمارسون نوعًا من الملكية نتيجة مشاركتهم فى الرؤية ، يشعرون أنهم يقومون بعمل العمر بدلاً من احساسهم بأنهم يقومون بمجرد عمل يستهلك وقتهم» .

الرؤية الناجحة لأية مؤسسة هى التى تربط وظيفة الشخص بهدف حياته حتى يتحقق التراص المطلوب ، وذلك التراص الذى يخلق الحماس ويدفع العاملين فى الشركة إلى بذل كل

جهد إضافى ، يجعلهم يقومون بالعمل الموكل إليهم بأسلم الطرق . قد يبدو هذا القول معاداً ، تضمنته أحلام المصلحين فى أوج أزدهار عصر الصناعة ، إلا أن الوضع الآن غير هذا . المسألة ليست مسألة أحلام ومبادئ ، حقيقة الأمر ان طبيعة العمل العقلى فى مجتمع المعلومات تجعل هذا ضرورة . أنت تستطيع أن تلزم العامل العضلى بالقيام بعمل محدد فى زمن محدد ، وتعاقبه إذا هبط عن المستوى المحدد وتكافئه إذا تجاوزه . أمّا فى مجتمع المعلومات ، بما فيه من عمل عقلى يعتمد على ابتكار وخلاقية العامل . فهذا الذى نقوله هو الحد الأدنى للحصول على نتائج أفضل من العامل .

لهذا ، فإن أعدى أعداء الإدارة فى مجتمع المعلومات ، هو المدير الذى مازال يحلم بأسلوب استبدادى حازم فى إدارة مؤسسته . . هذا الحلم القديم يبدو مغرياً لكنه لا يحقق أية نتائج إيجابية فى عصر المعلومات ، لسبب بسيط هو أن الإدارة الاستبدادية تقضى على صلاحيات الخلق والابتكار عند العامل وهما شرطان أساسيان فى عصر المعلومات .

□ □ □

والآن ، ما هى الأشكال الأنسب للتنظيمات الإدارية فى مجتمع المعلومات؟ . .

للإجابة على هذا السؤال يحسن أن نجرى مقارنة عملية بين رؤية منظّر إدارى فى عصر الصناعة ، وآخر فى عصر المعلومات .

شركة التليفون والتلغراف الأمريكية

فى عام ١٩٦٨م ، تلقى الكاتب المستقبلى الكبير آلفين توفلر مكالمة تليفونية غير متوقعة من إدارة شركة التليفون والتلغراف الأمريكية ، وهى واحدة من أكبر المؤسسات الاقتصادية فى العالم ، ويرمز لها بالحروف (AT&T) وكانت تعرف فى ذلك الحين باسم شركة بل . طلب منه نائب مدير الشركة أن يتفرغ عدة سنوات لدراسة نظام الشركة المعمول به ، مع وعد بإطلاعه على كافة البيانات المطلوبة ، وتوفير مساندة من كل مدير فيها . وفى عام ١٩٧٢ انتهى توفلر من تقريره السرى ، الذى اقترح فيه استراتيجية جديدة للشركة أثارت جدلاً شديداً ، متنبئًا بضرورة فض احتكار الشركة لنظم بل التليفونية ، ومعتبرًا هذا أمرًا حتميًا ، وناصحًا أن تتبنى الشركة أساليب جديدة للاتصال . وبعد هذا بعشر سنوات ، كانت الشركة قد تبنت اقتراحات توفلر بنجاح ورفعت السرية عن ذلك التقرير ، الذى اعتبرته من كلاسيكات علوم إدارة مجتمع المعلومات . . وهكذا كتب توفلر كتابه عن «المؤسسة دائمة التكيّف» يتضمن قصة ذلك الجهد وتعليقاته على بنود التقرير الذى كان قد أنجزه .

ومن أطرف ما جاء فى كتاب توفلر ، تلك المقارنة التى يجريها بين آراء العبقرى الإدارى تيودور فيل الذى وضع شركة بيل على أول طريق النجاح عند نهاية القرن الماضى ، أى فى أوج ازدهار المجتمع الصناعى ، وبين الآراء الإدارية الجديدة التى يستمدها توفلر من فهمه بطبيعة مجتمع المعلومات . وهذه المقارنة كافية لإقناعنا

بعدم جدوى الاعتماد على الرؤى الخاصة بعصر الصناعة مهما كانت مفيدة وناجحة فى وقتها .

يقول توفلر عن تيودور فيل : إنه العبقرية التنظيمية ، التى تكاد أن تكون منسية اليوم ، مع أنه هو الذى وضع شركة بيل على خريطة النشاط الاقتصادى لأول مرة عند نهاية القرن الماضى ، ويقول : إن فيل كان مصلحًا ابتكاريًا ، وليس مجرد إدارى ناجح . لقد توصل إلى فهم خصائص المجتمع الصناعى الزاحف ، ثم ناقش افتراضات رجال الأعمال التقليديين الذين سبقوه ، وأرسى أهم مبادئ الإدارة فى مجتمع الصناعة . . لقد كانت كتابات فيل بمثابة الشريعة لأجيال من العاملين فى شركة بيل ، وكانت أفكاره كأساس لاتخاذ قرارات صائبة ، قادت إلى نجاح الشركة . . لكن فى الوقت الذى دعى فيه توفلر لكتابة تقريره (١٩٦٨) ، لم تكن أعمال الشركة على نفس كفاءاتها السابقة . لهذا شعرت قيادات الشركة بأن الوقت قد أصبح مناسبًا لمناقشة ما إذا كانت الأساليب التقليدية للشركة مازالت مناسبة .

ماذا كنا نطلب من الحياة؟

فيما يلى نستعرض رؤية تيودور فيل ، حول أنجح أساليب الإدارة فى مجتمع الصناعة الذى عاش فيه :

* معظم الأفراد يطلبون نفس الشىء من الحياة . . معظمهم ينظر إلى النجاح الاقتصادى باعتباره الهدف النهائى ، وعلى ذلك فإن تشجيعهم وحفزهم يتم من خلال المكافآت الاقتصادية .

* كلما كانت الشركة أكبر ، كلما اصبحت أفضل وأقوى ، وأكثر تحقيقًا للأرباح .
* العناصر الأولية للإنتاج ، هى العمالة والمواد الخام ورأس المال ، وليس الأرض .
* الإنتاج النمطى للبضائع والخدمات يعتبر أكثر كفاءة من الإنتاج الحرفى القديم ، الذى يتم قطعة بعد أخرى . والذى تختلف فيه كل وحدة عن التالية .
* البيروقراطية هى أكثر التنظيمات كفاءة ، والتى يكون فيها لكل تنظيم فرعى دوره الدائم والمحدد بوضوح فى سلم تسلسل الرئاسات . وبحيث تصبح المؤسسة أو المنظمة فى واقع الأمر ماكينة تنظيمية لإنتاج القرارات النمطية .
* التطور التكنولوجى يساعد على نمطية الإنتاج ، ويقود إلى «التقدم» .
* العمل بالنسبة لمعظم العاملين يجب أن يكون عملاً روتينيًا متكررًا ، ونمطيًا يخضع للتوحيد القياسى .

هذه هى مجموعة الافتراضات حول طبيعة عمل المجتمع الصناعى . وهى التى أتاحت لأبناء جيل تيودور فيل أن يضعوا أهداف واقعية للمؤسسة ، وأن يخترعوا التكنولوجيات والإجراءات الفعالة لتطبيق هذه الأهداف .

لهذا ، سادت النمطية وعمليات التوحيد القياسى خلال شباب شركة بيل ، ولحوالى نصف قرن ، من ١٩٠٠ وحتى عام ١٩٥٠ ،

كان الشعار الرسمى للشركة هو «سياسة واحدة ، نظام واحد ، خدمة عالمية» . وعند نهاية الأربعينيات كانت عوائد الشركة السنوية تبلغ ٢,٩ بليون دولار ، وكانت تستخدم نصف مليون عامل ، وتدفع ٢١ مليون دولار من الأرباح للمساهمين الذين بلغ عددهم ٨٣٠ ألف مساهم . لهذا كله كانت الشركة تحظى بنصيب الأسد فى سوق خدمات الاتصال . وأصبحت ـ بكل المقاييس ـ واحدة من أكبر المؤسسات الاقتصادية الخاصة فى العالم .

ماذا بعد التليفون الأسود..؟

عندما بدأ ألفين توفلر دراسة أوضاع الشركة فى عام ١٩٦٨ ، كانت أوضاعها قد تغيرت كثيرًا عما كانت عليه فى عام ١٩٥٠ ، إلا أن هذه التغيرات كانت متدرجة ، وما اتخذته قيادة الشركة فى مواجهة تغير الأوضاع العامة ، تم نتيجة نوع من الحدس والتخمين ، وليس على أساس فهم شامل لطبيعة التغيرات الطارئة . لقد طرأت تغيرات على السوق وعلى نوع الطلب من جانب المشترين ، وطرأ تمايز شديد على أمزجة واختيارات المستهلكين ، وهذا جميعه تناقض بشدة مع مبدأ النمطية فى القرار والتنظيم والإنتاج ، الذى كانت الشركة تلتزم به .

فى الخمسينات . . بدأ الوضع يتغير بالنسبة لشيوع النمطية والقولبة التى كانت تسود المجتمع الأمريكى ، والتى كانت الماكارثية هى الانعكاس السياسى لها . وفى الستينات بدأ لأول مرة ظهور التنوعات الشديدة فى أساليب الحياة والأفكار والأزياء وشكل الأسرة ، وبدأت احتياجات المستهلكين المختلفة تمثل أهمية خاصة .

شركة لا تنتج سوى جهاز التليفون الأسود الشهير ، فانكسر هذا التوجه النمطى عندما بدأت الشركة عام ١٩٥٤ فى إنتاج أجهزة تليفونية ذات ثمانية ألوان ، ثم تعددت استخدامات التليفون وأشكاله ، وليس لونه فقط .

إلا أن الأمر كان أبعد من ذلك ، فلم تكن الأوضاع تحتم فقط تنويع الإنتاج ، بل تجاوزت ذلك ضرورة تنويع أساليب الإنتاج ، وتنويع الأساس التنظيمى الذى تقوم عليه الشركة .

فما هى الافتراضات التى وضعها توفلر فى تقريره معارضًا بها افتراضات تيودور فيل؟

مزاج المستهلك

لقد استمد توفلر افتراضاته من فهمه لواقع واحتياجات مجتمع المعلومات الزاحف على العالم ، وجاءت كما يلى :

* عندما تتحقق الاحتياجات الأساسية للعيش . يظهر معظم الناس عدم قبول بنفس الشىء من الحياة ، وعلى ذلك فالمكافأة الاقتصادية وحدها لا تكون كافية لإثارة حماس مواطن اليوم وحفزه على الإنتاج .
* فى زمننا هذا ، يوجد حد أقصى لضخامة المشروع الاقتصادى ، وهذا ينسحب على المؤسسات الاقتصادية وعلى التنظيمات الحكومية أيضًا .
* المعلومات لها نفس أهمية الأرض والعمل ورأس المال والموارد الأولية ، بل ربما تكون أهم منها جميعًا .

* إننا نتحرك من الإنتاج النمطى الهائل للمصنع ، نحو نظام جديد يعتمد على إنتاج ما يشبه الحرف اليدوية ، من حيث خصوصية الإنتاج وتنوعه ، ومن الممكن تسمية هذا الإنتاج باسم «الحرف العقلية» ، فهو إنتاج يقوم على المعلومات والتكنولوجيات فائقة التطور . الإنتاج النهائى لهذا النظام ليس ملايين الوحدات المنتهية المتطابقة والنمطية ، ولكنه عبارة عن بضائع وخدمات «حسب المقاس» ، و«وفقًا لمزاج المستهلك» .
* البيروقراطية لم تعد أفضل الوسائل للتنظيم . الأنسب الآن أن تصبح المكونات التنظيمية عبارة عن وحدات نموذجية يمكن أن تضاف إلى التنظيم ، كما يمكن الاستغناء عنها . كل وحدة من هذه الوحدات تتصل بالوحدات العديدة الأخرى أفقيًا ، وليس فقط رأسيًا من خلال النظام الهرمى لتسلسل الرئاسات . قرارات هذه الوحدات ، مثل إنتاجها وخدماتها تكون متباينة ، وفقًا لاحتياج المستهلك ، وليست نمطية .
* التطور التكنولوجى لا يوفر بالضرورة ما نطلق عليه «التقدم» . حقيقة الأمر أنه إذا لم يتم التحكم فى التكنولوجيا بحرص ، فمن الممكن أن تخرب ما تم الوصول إليه من تقدم .
* العمل ، بالنسبة لمعظم الأفراد ، يجب أن يكون متنوعًا ، وغير متكرر ، ويتضمن تحمل المسئولية ، وأن تتوفر فيه التحديات لقدرات الفرد على الاختيار والتقييم واتخاذ القرار .

أزمة تحديد الهوية

ويعقب توفلر قائلاً : إنه فى اقتصاد يتزايد تركيبًا وتنوعًا مع مرور

كل ساعة ، من المحتم أن تجدد العديد من الشركات نفسها ، وسط أزمة عميقة بالنسبة للتعرف على الذات . كلما زاد التباين والتمايز فى بيئة نشاط الشركة ، أصبح من الضرورى جدًا أن تعرف الشركة بالتحديد نوع العمل الذى تقوم به ، فى إطار ما يجرى من تغيرات .

بالنسبة لشركة التليفون والتلغراف الأمريكية ، كان شعار الخدمات العالمية هو المادة اللاصقة التى كانت تحقق التماسك لمضمون عملها . بالطبع ، حدث هذا عندما كانت تنتج التليفون الأسود التقليدى . وما يتصل به من خدمات . لكن فى بيئة سريعة التغير متزايدة التعقيد ، تدفع إلى التمايز والتباين بصفة دائمة ، لم يعد التليفون الأسود كافيًا ، وأصبح على الشركة أن تسأل نفسها : ما الذى يجب أن تفعله أساسًا؟ هل هو تأجير التليفونات . أم تصنيع السنترالات؟ . . فإذا كان الأمر كذلك ، أى نوع من المعدات ولأى غرض؟ . . هل على الشركة أن تدخل سوق الكمبيوتر؟ . . هل يساعدها هذا على الدخول فى اقتصاد المعلومات؟ . .

بغير الإجابة عن هذه التساؤلات ، وما يشبهها ، كيف يمكن للإدارة أن تتحكم فى مواردها بشكل ذكى؟ . . لقد اكتشف قادة الشركة أن مبرر وجودها لم يعد له نفس الثقل القديم . . وهذا هو السر فى ما قامت به الشركة من محاولات لمواجهة أزمة تحديد الهوية

من الهرم إلى المجموعة الشمسية

تكلمنا فيما سبق عن انقضاء التصور الإدارى ، الذى شاع فى مجتمع الصناعة ، والذى مازال يتخبط هذه الأيام فى بيئة مجتمع

المعلومات . وأجرينا مقابلة بين مفهوم الإدارة الناجحة فى عصر الصناعة ، والمفهوم المناقض للإدارة الناجحة فى عصر المعلومات . . فما هى تفاصيل التنظيم الإدارى الجديد ، أو بمعنى أصح التنظيمات الإدارية المتعددة والجديدة؟ .

الجديد المطلوب ليس مجرد تعديل أو تطوير للقديم . فى هذا يقول توفلر : إننا بحاجة إلى طريقة جديدة فى التفكير بالنسبة لإدارة نشاطاتنا الاقتصادية . وفى مكان التقسيمات التقليدية التى كانت قائمة ، يجب أن تنقسم المؤسسة إلى بنيات مرنة إلى أبعد حد ، لتكون قادرة على مواجهة التغيرات المتسارعة . وهذه البنيات تتكون من «هيكل عام» و«وحدات مستقلة» . مؤسسة المستقبل ليست لها صورة الكيان الهائل المستقر الذى كان لمؤسسة الأمس . مؤسسة المستقبل ستكون أشبه بالنظام الكوكبى ، أو المجموعة الشمسية . . المؤسسة الأم تحتل موقعها فى مركز ذلك «النظام الكوكبى» التى هى جزء منه ، ومن حولها الشركات والوكالات والتنظيمات النابعة منها ، وذات الاتصالات المتبادلة بينها . يقول توفلر : إن هذا التصور يمكن أن يضع نموذجًا قويًا للمؤسسات القادرة على التكيّف الدائم .

لقد كان الهرم الراسخ هو النموذج الإدارى الأساسى فى المجتمعات الصناعية التقليدية ، حيث مجموعة تحكم صغيرة عند القمة ، فوق صفوف من الأقسام الوظيفية الدائمة . واليوم يتغير شكل النموذج الإدارى الأمثل . النموذج القادر على التعامل مع التغيرات المتلاحقة التى يأتى بها مجتمع المعلومات ، يكون أشبه

بالاسطوانة ذات الهياكل شبه الدائمة ، يتعلق بها تنوع من الوحدات الصغيرة المؤقتة ، والتى تتعدل علاقتها ببعضها وفقًا لاحتياجات التغير .

وللوصول إلى كيفية تطبيق هذا التصور على المؤسسات الكبرى ، يبدأ توفلر بطرح ثلاث مشاكل تنظيمية خلقتها الظروف الجديدة لمجتمع المعلومات .

التنافر بين المؤسسة وبيئتها

البنيات التنظيمية القائمة فى معظم الشركات ، جرى تصميمها لتنتج ـ بشكل متكرر ـ أنواعًا محدودة من القرارات الأساسية . وفى ظل النظام البيروقراطى التقليدى ، يكون لكل مشكلة طارئة فى محيط الشركة ، جهة مناسبة فى تنظيم الشركة سواء كان هذه المشكلة متصلة بالتسويق أو الإنتاج أو التمويل . ونظرًا لأن انماط المشاكل كانت محدودة ومتكررة ، جرى العرف أن يدفع بالمشكلة إلى الوحد أو الجهة المناسبة .

واليوم ، تنشأ أعداد متزايدة من المشاكل ـ غير المسبوقة ـ والتى لا يمكن أن نجد عنصرًا تنظيميًا مناسبًا لها بشكل حقيقى . لذلك ، نما عدد متزايد من التنافرات بين البنية التنظيمية القائمة فى أية لحظة ، ومتطلبات هذه اللحظة . أصبحت المشاكل لا توكل إلى الإدارات أو الأقسام القادرة على حلها ، وساد أيضًا نوع من عدم الفهم لطبيعة المشاكل الناشئة ، وجرى تفسير كل مشكلة بشكل قسرى مفتعل ، حتى يتم إخضاعها للسوابق التنظيمية التقليدية . هذا بالإضافة إلى ما قاد إليه ذلك من تخبط وفوضى فى خطوط

الاتصال بين الأقسام المختلفة ، فى محاولة لضبط ما يظهر من تسيب فى سير العمل .

تسارع التغيرات على مستوى الوحدات الفرعية للمؤسسة ، بالنسبة لعدة عناصر ، مثل احتياجات المستهلكين أو المؤشرات الاجتماعية ، أو التغير فى القوى السياسية ، أو فى المسائل المتصلة بالسكان ، إلى آخر ذلك . . هذا التسارع فى التغيرات أصبح يعنى أن المؤسسة تواجه فيضًا متسارعًا من الفرص الجديدة والمشاكل غير المتكررة أو المسبوقة . وكلما تزايدت سرعة التغيرات ، كلما تناقصت الاستمرارية فى المجتمع ، وكلما قل احتمال أن تكون مشكلة الغد شبيهة بمشكلة اليوم .

المشكلة المؤقتة ، وحيدة الظهور أو غير المتكررة ، تقتضى تنظيماً مؤقتًا غير متكرر يتصدى لحلها . وطبيعى أنه من غير المعقول أن نبنى هيكلاً كاملاً دائمًا ليتعامل مع مشكلة لن تصادفنا بعد هذه الفترة من الزمن . وهذا يقود إلى التفكير فى الشكل الإدارى الأمثل ، الذى يقوم على توالد وتكاثر وحدات العمل الصغيرة المستقلة نسبيًا ، والتى تنهى نفسها بنفسها عند إنتهاء مهمتها ومبرر وجودها . ويقوم على تشكيل جماعات خاصة لحل كل مشكلة من المشاكل ، ولجان مؤقتة تتشكل لبحث موضوع بعينه ولغرض بعينه ، وغير ذلك من مجموعات العمل التى تجتمع من أجل هدف خاص مؤقت . بعض هذه الوحدات يمكن أن تكون كبيرة وضخمة إلى حد بعيد ، كما فى حالة وكالة الفضاء الأمريكية (ناسا) ، وبعضها يتم تصميمه ليبقى على مدى عدة سنوات ، والبعض الآخر لا يستمر وجوده لأكثر من عدة أيام .

هذا التحول من النماذج الدائمة الثابتة إلى النماذج المغيرة المتصلة بموضوع معين ولغرض بالذات ، هو فى الحقيقة تكيفًا أساسيًا من المجتمع بضرورات التغير الاجتماعى شديد السرعة . . وهو السبيل إلى القضاء على التناقض بين المؤسسة وبيئتها .

التسلسل الهرمى

التنظيمات التى تعتمد على التسلسل الهرمى الرأسى ، والتى تنساب فيها الأوامر بنعومة عبر سلسلة من القيادات السفلية المتدرجة ، هذه التنظيمات كان ينظر إليها على مدى عشرات السنين باعتبارها النموذج الأمثل للكفاءة ، وهذا النموذج التنظيمى للتحكم هو خاصية أساسية من خواص التنظيم فى عصر الصناعة .

نظام التحكم هذا ، يعتمد على عاملين : تغذية مرتدة سليمة وذات وزن وقيمة من القاعدة ، وتجانس نسبى فى نوع القرارات المطلوبة . ولما كانت أنواع المشاكل التى يتصدى لها صانع القرار متكررة وقليلة التنوع ، كان بإمكان المديرين أن يجمعوا قدرًا كبيرًا من المعلومات حول المشاكل التى تصادفهم ، وترتب على هذا أن تراكمت لديهم الخبرة المستفادة القابلة للتطبيق ، من واقع سوابق نجاحاتهم وإخفاقاتهم .

واليوم . . . يفقد هذا النظام القائم على تسلسل الرئاسات الرأسى ما كان له من كفاءة ، وذلك بسبب غياب الشرطين الأساسين لنجاحه . . التغذية المرتدة وتجانس القرارات . صناع

القرار اصبحوا يواجهون بشكل متزايد الأكثر والأكثر من الأنواع المتباينة من القرارات . . قرارات تتصل بالتطورات التكنولوجية المرتبطة بالاقتصاد ، بكل ما فى هذا المجال من تعقيدات وتغيرات . . قرارات يعانى منها صانع القرار نتيجة لتزايد عبء المسئوليات السياسية والثقافية والاجتماعية . ومن ناحية أخرى ، يشعر صانع القرار أن التغذية المرتدة من القواعد تفقد كفاءتها بشكل متزايد .

إن المعلومات التى تتدفق على إدارة المؤسسة ، يتزايد تدفقها بشكل لم يسبق له مثيل فى التاريخ ، وهو قدر من التدفق يتجاوز قدرة المدير على استيعابه ، أو التعامل معه . وفى نفس الوقت ، يواجه المدير تزايداً فى حجم وتنوع المشاكل التى تتكاثر بتسارع كبير ، لا يتناسب مع الفقر الشديد فى التغذية المرتدة الصحيحة التى يحصل عليها .

لقد عملت ثورة المعلومات على إحداث تنويع جذرى فى البيئة الاقتصادية والتكنولوجية والاجتماعية التى تعمل فيها المؤسسة ، وهذا يتطلب استجابات أكثر تنوعًا وسرعة ، كما أن الضغوط تتغير بشكل أسرع من أى وقت مضى ، لم تعد هناك فسحة من الوقت تسمح للمعلومات المطلوبة أن تنتقل عبر المستويات المختلفة لهرم تسلسل الرئاسات ، أو للمديرين الذين فى القمة أن يتراكم لديهم القدر الوافى من الخبرات حول أى نوع من المشاكل .

ونتيجة لهذا ، القرارات الفعالة فى عالم اليوم يجب أن يتم اتخاذها عند المستويات الأدنى فالأدنى من المؤسسة . إن

احتياجات المشاركة فى اتخاذ القرار على هذا الأساس لا تنبع من أيديولوجيات سياسية ، أو حلم أخلاقى ولكنها تنبع من فهم أن النظام ـ ببنيته الحالية ـ لا يمكن أن يستجيب بكفاءة للبيئة سريعة التحول التى تعيشها . . لهذا بدأنا نرى الحاجة إلى اللامركزية السياسية ، وإلى المشاركة فى العوائد ، وللمساهمة من جانب الطبقات الشعبية ، والاستقلال الذاتى للمحليات . . إلى آخر ذلك .

حجم المؤسسة

العديد من المؤسسات تواجه اليوم احتمال أن يؤدى اتساع نطاقها وكبر حجم نشاطها إلى نتائج مخربة ، ليس فقط بالنسبة لصالح المجتمع ، ولكن لصالح المساهمين فيها أيضًا .

ويقول توفلر : إن بعضالمؤسسات تجاوزت الآن امكانية إنقاذها ، إنها عبارة عن ديناصورات تنظيمية . إن هذه المؤسسات الضخمة تكون غير قادرة على التكيف بالظروف المتغيرة ، ولا يمكن أن تواصل وجودها بشكلها الحالى عند مطلع القرن القادم .

التحدى الذى ستواجه هذه المؤسسات الكبيرة فى المستقبل ، هو أن تفى بوعودها للجمهور وحاملى الأسهم دون أن تعانى من ضخامة حجمها ، أو دون أن تصاب مراكز اتخاذ القرار فيها بتصلب الشرايين ، أو دون أن تنهار بالكامل . والحل بالنسبة لمؤسسة اليوم هو أن تنظر بجدية إلى مخاطر التنافر مع بيئتها ، وتمسكها بالتسلسل الهرمى ، وبإصرارها على التمسك بحجمها الكبير .

فى ختام حديثنا عن أثر التغيرات المجتمعية التى يأتى بها عصر المعلومات على المجال التنظيمى الإدارى ، نلخص ما قلنا ، وننتقل إلى طرح الافتراضات والتنبؤات حول التغرات التنظيمية فى مجال الإدارة .

وفيما يلى أربعة عناصر أساسية عند التفكير فى مستقبل الإدارة ، ومستقبل التنظيمات الإدارية .

١ ـ بناء أية شركة أو مؤسسة يجب أن يكون مناسبًا لبيئتها الخارجية ، وليس لبعد واحد من أبعاد هذه البيئة . العديد من رجال الأعمال والاقتصاديين والمخططين يعتمدون فى تعريفهم لبيئة المؤسسة على الاصطلاحات الاقتصادية الضيقة . والأمر يجب أن يكون على عكس هذا ، فلابد عند تعريف بيئة المؤسسة أن تدخل فى الاعتبار تنوعًا واسعًا من العوامل السياسية والاجتماعية والثقافية ، وغير ذلك من العوامل التى اعتدنا تجاهلها . والذى يتصدى لوضع استراتيجية المؤسسة عليه أن يرصد أفقًا واسعًا .

٢ ـ لقد تغيرت بيئة المؤسسة بسرعة ، وبشكل جذرى ، خلال العقود الماضية ، بحيث أن التصميمات والهياكل التى كانت تستهدف النجاح فى البيئة الصناعية ، تكاد أن تكون غير صالحة بالمرة هذه الأيام . ولهذا فعلى قادة العمل . أو أولئك الذين يصنعون استراتيجيات المؤسسة ، أن يكتشفوا التصميمات والهياكل التى مضى زمنها ، وأن يسعوا إلى تغييرها قبل أن تقود إلى هدم المؤسسة .

٣ ـ وهذا يعنى إن العديد من العقائد الأساسية حول المؤسسة ـ تلك التى كانت قابلة للتطبيق والنجاح فى الماضى ـ يجب أن يعاد امتحانها . لأن العقائد إذا لم تعد صالحة ، دفعت السياسات القائمة عليها بالمؤسسة إلى الطريق الخطأ . علينا اليوم أن نناقش انطباعاتنا الأساسية حول عدة أشياء : التوحيد القياسى ، والنمطية ، واقتصاديات الضخامة ، والتكامل الرأسى ، ونوع حوافز العاملين ، ومدى كفاءة الإنتاج والتوزيع على نطاق واسع ، وحقيقة ما يفضله ويطلبه الزبائن ، وطبيعة تسلسل الرئاسات الهرمى .

٤ ـ لا يجب أن نعتمد على المؤشرات المعزولة ، سواء كانت صغيرة أم كبيرة . ففى زمن التغير السريع يكون الاعتماد على التخطيط الاستراتيجى القائم على استكشاف المؤشرات الخطية أو الأحادية خادعًا بطبيعته . وهذا النقد للمؤشرات الخطّية الأحادية المعزولة ، يتضاعف إذا ما كانت هذه المؤشرات لا تخرج عن نطاق العوامل الاقتصادية أو السكانية . الذى نحتاجه اليوم فى التخطيط ليس مجرد مؤشرات معزولة عن بعضها البعض ، ولكن نماذج متعدّدة الأبعاد ، يدخل فى اعتبارها التأثيرات المتبادلة للقوى التكنولوجية والسياسية ، وحتى الثقافية ، جنبًا إلى جنب مع الاقتصاد .

تطبيقات بالجملة

عندما نتكلم عن مستقبل التنظيمات الإدارية ، لا يجب أن

نتصور حديثنا يجرى عن شيء سيحدث فى المستقبل ، فحقيقة الأمر إن عالم اليوم تجرى فيه ـ شرقًا وغربًا ـ العديد من التجارب للبحث عن الهياكل الإدارية التى تحقق الاشتراطات التى أوردناها والتى تستجيب للتغيرات التى يفرضها عصر المعلومات . من بين هذا :

*** فريق العمل الصغير :**

أكثر بدائل نظام الإدارة البيروقراطى انتشارًا هو نموذج فريق العمل الصغير ، المرن سريع الحركة ، المتضمن لكل الكفاءات الضرورية . هذا النموذج يشيع فى مصانع السيارات بديترويت ، كما يشيع فى شركات الالكترونيات بوادى السيليكون . . . لقد اكتشفت الإدارة ان الناس يحبون العمل فى فرق صغيرة متكاملة ، كل فريق يضم خبرات هندسية وصناعية وتسويقية ، وله مدير أو قائد عمل يتصل مباشرة بالقيادة العامة للمؤسسة .

*** التنظيم البيولوجى :**

ابتكرته شركة مينيسوتا للتعدين والصناعة (ثرى ام) لمواجهة بيروقراطية الهيكل الإدارى التقليدى ، ويعتمد فى جوهره على فريق العمل الصغير . ولكن كلما راج منتج من بين منتجات إحدى الفرق ، انسلخ عن هذا الفريق فريق جديد تخصص فى هذا المنتج ، وبذلك تتوالد الفرق الصغيرة بيولوجيا .

*** نموذج الزمالة :**

فى كثير من المؤسسات يترك الخبراء الحرفيون المتفوقون مواقعهم ، بهدف ترقيتهم إلى وظائف إدارية عليا تتضمن المزيد من

السلطة والنفوذ والمال ، بعيدًا عن المجالات التى تفوقوا فيها . وهذا ، يحرم الخبير من عمل يحبه ، ويوجب على المؤسسة أن تبحث عن خبير بديل ، ويضاعف من وظائف الإدارة العليا التى لا تتصل مباشرة بالإنتاج .

منذ أكثر من ثلاثين سنة ، قامت شركة (آى . بى . ام) باعتماد نظام الزمالة الذى يتيح للمهندس ـ مثلاً ـ أن يظل مهندسًا ، ومع ذلك يطرّد ارتفاع مرتبه ، وتزيد سلطته فى الشركة وتتضاعف امتيازاته ، دون انتزاعه من مجال تفوقه ، وتحميل الشركة أعباء إدارية لا تكون فى مصلحتها .

* **التنظيم الشبكى :**

وهذا النموذج يعتمد أيضًا على فريق العمل الصغير (وقد طبقته شركة جور وشركاه لصناعة النسيج منذ عام ١٩٨٥) الموظف فى الشركة يطلق عليه اسم «الشريك» ، والتعامل بين أى شريك وآخر يتم بشكل مباشر ، ومن خلال شبكة من خطوط الاتصال الأفقية والرأسية . وتنبع القيادة بين الشركاء بشكل طبيعى من خلال الصفات التى تتجسد أثناء العمل ، وكل شريك يختار المهمة التى يتصدى لإنجازها عملاً بشعار : «الأهداف يضعها أولئك الذين يكون عليهم تحقيقها» . وينمو مرتب الشريك وفقًا لمدى إنجازه لأهدافه .

□ □ □

وكما حدث عند تناول موضوع مستقبل العملية التعليمية ، عندما استنبطنا ذلك المستقبل من خلال العلاقة المتبادلة بين

مؤشرات التغير الأساسية التى تصنع مجتمع المعلومات ، نطرح - فى ختام الحديث عن الإدارة - كيف يمكن أن نستنبط مستقبل الإدارة من خلال نفس المؤشرات الأساسية ، ونحدد أهم التحولات وعلاقتها بغيرها من التحولات ، وهى كما يلى :

١ - التحول من التخطيط قصير المدى ، إلى ضرورة تكوين رؤية مستقبلية تنبع منها جميع الاستراتيجيات والخطط . وهذا يفرض على كل مؤسسة أن تعيد اكتشاف نفسها ، ووظيفتها وكيانها ، وأن تعتمد فى تحقيق أهدافها على الخطط المرنة ، النابعة من رؤيتها الجديدة .

٢ - الانتقال من الصناعات الكهروميكانيكية التقليدية ، كأساس للنشاط الاقتصادى ، إلى صناعات التسيير الذاتى ذات الإدارة الرقمية ، وإلى الاعتماد على الروبوت . . وانتقال مركز ثقل الإنتاج من صناعات الأشياء المادية إلى صناعات المعلومات والخدمات . وهذا يقود إلى عدة نتائج ، من بينها التحول من سيادة العمالة العضلية ، التى تتطلب من العامل فيها أن يقوم بعمل جزئى محدود متكرر ، إلى شيوع العمالة العقلية التى تتطلب من العامل أن يفكر ويبتكر . وتقود أيضاً إلى التحول من رأس المال الاقتصادى إلى رأس المال البشرى ، لأننا ننتقل من مجتمع كانت موارده الاستراتيجية هى رأس المال ، وهدف مؤسساته هو الربح ، إلى مجتمع جديد موارده الاستراتيجية هى المعلومات والمعارف والابتكار ، الأمرالذى لا يتحقق إل من خلال البشر ، الذين تسعى

المؤسسة إلى ترسيخ هذه الصفات فيهم . . . ولذلك ، فأهم عنصرين فى المؤسسة الجديدة هما : العاملون فيها ، وزبائنها من المستهلكين لإنتاجها .

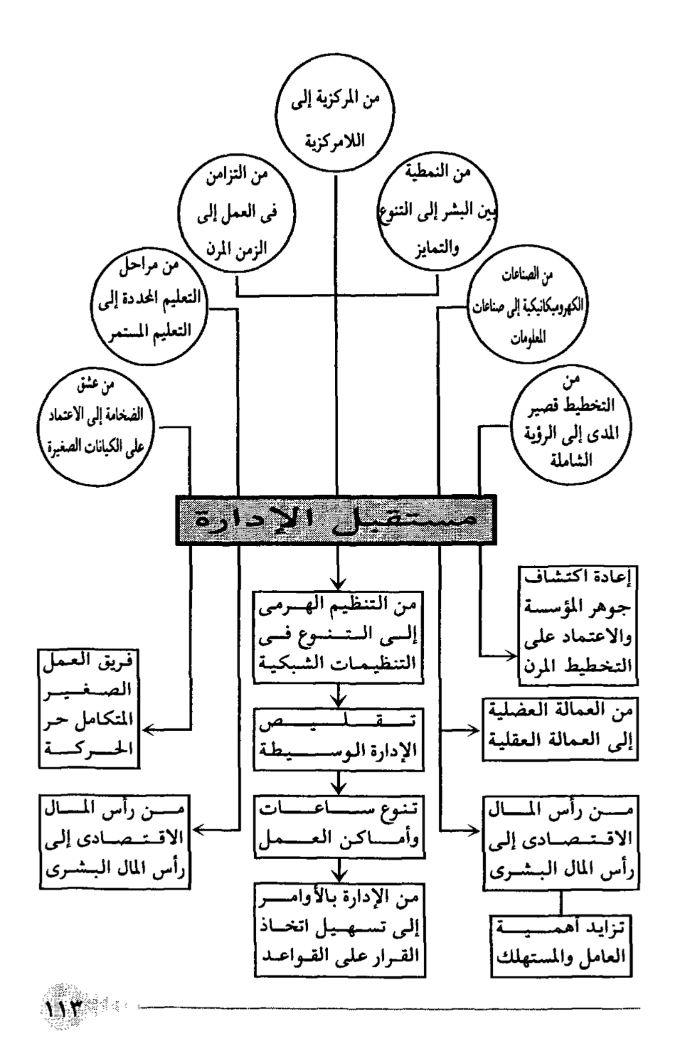
٣ - التحول من المركزية الصالحة لمجتمع الصناعة ، إلى اللامركزية التى لا غنى عنها ، فى ظل تسارع المعلومات والمعارف وتلاحق التغيرات . وهذا المؤشر له عدة تأثيرات على الإدارة فى المستقبل . فهو يعنى صرف النظر عن التنظيم الهرمى البيروقراطى ، والانتقال إلى تنوع من التنظيمات الشبكية ، التى تعتمد على مجموعات ، والانتقال إلى تنوع من التنظيمات الشبكية ، التى تعتمد على مجموعات العمل القاعدية الصغيرة المتكاملة ، التى تعمل بمبادرتها على مجموعات العمل القاعدية الصغيرة المتكاملة ، التى تعمل بمبادرتها فى إطار الخطة المتفق عليها . ويعنى تقلص مستويات الإدارة الوسيطة التى تفصل بين قيادة المشروع والعاملين فيه ، خاصة بعد الاعتماد على الكمبيوتر الذى يساعد على سرعة وسيولة الاتصال بين قيادة العمل والوحدات التابعة له . كما أن هذا يقود أيضًا إلى إنتهاء نظام ساعات العمل النمطية الموحدة ، ليحل حله تنوعًا فى ساعات وأيام وأماكن العمل وبذلك تتحول وظيفة الإدارة العليا من إعطاء الأوامر إلى تسهيل مهمة القواعد فى اتخاذ قرارتها .

٤ - كانت ضخامة المؤسسة ميزة فى عصر الصناعة ، لكنها لا

تناسب طبيعة مجتمع المعلومات والذى يفضل فيه الاعتماد على فريق العمل الصغير ، حر الحركة .

٥ ـ نتيجة لتسارع المعلومات والمعارف ، تغيرت طبيعة العملية التعليمية ، وأصبحت حياة الفرد فترات متعاقبة من التعليم والتدريب والعمل وإعادة التدريب . وهذا يضع على عاتق المؤسسة الاقتصادية دورًا أساسيًا فى التعليم والتدريب ، مما يجعل المؤسسة الاقتصادية فى المستقبل متضمنة جامعة خاصة بها .

□ □ □


من المركزية إلى
اللامركزية
من التزامن
فى العمل إلى
الزمن المرن
من النمطية
بين البشر إلى التنوع
والتمايز
من مراحل
التعليم المحددة إلى
التعليم المستمر
من الصناعات
الكهروميكانيكية إلى صناعات
المعلومات
من عشق
الضخامة إلى الاعتماد
على الكيانات الصغيرة
من
التخطيط قصير
المدى إلى الرؤية
الشاملة
مستقبل الإدارة
من التنظيم الهرمى إلى التنوع فى التنظيمات الشبكية
إعادة اكتشاف جوهر المؤسسة والاعتماد على التخطيط المرن
فريق العمل الصغير المتكامل حر الحركة
تقليص الإدارة الوسيطة
من العمالة العضلية إلى العمالة العقلية
من رأس المال الاقتصادى إلى رأس المال البشرى
تنوع ساعات وأماكن العمل
من رأس المال الاقتصادى إلى رأس المال البشرى
من الإدارة بالأوامر إلى تسهيل اتخاذ القرار على القواعد
تزايد أهمية العامل والمستهلك

الفصل الخامس

الممارسة الديموقراطية في مجتمع المعلومات

قد يكون من المفيد تذكير القارئ بأننا مازلنا نستعرض الآثار المجتمعية لثورة المعلومات على البشر . تكلمنا عن التعليم والإدارة فى مجتمع المعلومات ، ونتكلم هنا عن شكل الممارسة الديموقراطية فى مجتمع المعلومات . . . ومازال الهدف ، هو أن نفهم طبيعة الحياة فى مجتمع المعلومات الزاحف ، ونستوعب صورته الشاملة . عندما ننتهى من استعراض كافة مجالات النشاط البشرى فيه ، تمهيدًا لأن نتأمل واقعنا على ضوء ذلك . . ثم نبدأ ـ بعد هذا كله ـ التفكير فى المستقبل الذى نريده لأنفسنا ، والرؤية المستقبلية التى نرتضيها لبلادنا . عندما يتحقق هذا ، تبدأ عملية إعادة البناء فى كل جوانب حياتنا ، متوافقة ، ومؤدية لتجسيد تلك الرؤية المستقبلية .

بعد هذا التذكير ، نعود إلى طبيعة الممارسة الديموقراطية التى تنسجم مع ظروف مجتمع المعلومات .

بداية ، يحسن أن نتأمل تطور طبيعة الحكم ، وأشكال مؤسسات اتخاذ القرار عبر المجتمعات الزراعية والصناعية .

القصة باختصار هى أنه فى أية لحظة توجد مسئولية محددة لاتخاذ القرارات اللازمة لإدارة مجتمع ما . . مجموعة خاصة من

القرارات ، على درجة معينة من التعقيد ، لابد من اتخاذها خلال وقت محدد . ومدى اتساع قاعدة المشاركين فى اتخاذ القرارات ، يحدد مدى التطبيق الديموقراطى فى ذلك المجتمع . كلما زاد عدد المشاركين فى اتخاذ هذه القرارات ، وكلما شملت المشاركة فئات وطوائف وتجمعات ذلك المجتمع ، كلما تحقق المزيد من الديموقراطية .

فكيف كان الوضع على مدى عشرة آلاف سنة ، هى عمر المجتمع الزراعى؟ .

فى المجتمعات الزراعية القديمة ، لم يكن يشارك فى اتخاذ القرارات السياسية أو الاقتصادية الأساسية سوى قلة محدودة من الأشخاص . وحتى فى أثينا القديمة ، قامت ديموقراطية لحساب الأقلية ، وعلى أساس عبودية الأغلبية . خلال هذه الآلاف من السنين ، كان المزارع يعرف بوضوح من الذى بيده مقاليد الأمور فى مجتمعه المحدود ، الملك أم الإقطاعى أم رجل الدين . لم يكن المزارع فى حاجة إلى خبير فى العلوم السياسية ليدله على صاحب النفوذ الفعلى فى مجتمعه .

وفى ظل التنظيم البسيط للعمل الذى شاع فى المجتمع الزراعى ، لم يكن مطلوبًا البحث عن أشكال ديموقراطية للحكم . لهذا كانت السلطة شاملة ، يخضع فيها الفرد خضوعاً كاملاً لمصلحة الجماعة ، كما يراها الحاكم . كانت «الشورى» هى الحد الأقصى لمشاركة الآخرين فى صناعة القرار . فالحياة مستقرة والتغيرات محدودة . وخبرات الأسلاف كافية لأن يتخذ الحاكم ـ بمفرده ـ القرار السليم فى الوقت المناسب .

ويمكننا بذلك أن نقول : كانت «الشورى» هى الشكل الأمثل للممارسة الديموقراطية خلال سنوات المجتمع الزراعى .

الأشكال الغامضة للسلطة

إلا أن الأمر قد اختلف مع ظهور طلائع الثورة الصناعية . لقد فرض المجتمع الصناعى شكلاً خاصًا لسلطة اتخاذ القرار يعكس نفس التعقيد الذى ساد المجتمع . لقد ظهرت أشكال جديدة من السلطة ، أشكال غامضة مختلفة ، وأصبح الفرد عندما يتحدث عن السلطة الحقيقية التى ترسم له خطوط حياته وتتحكم فى مقدراته ، يستخدم تعبيرات معماة غامضة ، كأن يقول «هم يريدون ذلك . .» ، فما الذى عناه الفرد بكلمة «هم»؟ .

ما هى قصة الثورة الديموقراطية التى واكبت الثورة الصناعية؟ وكيف تنازلت صفوة المجتمع الزراعى عن احتكارها لعملية اتخاذ القرار؟ .

عندما زحفت الثورة الصناعية على المجتمعات الزراعية وطوتها ، لم تجلب معها فقط مداخن المصانع وخطوط التجميع ، بل جلبت أيضًا ـ كما أوضحنا ـ حاجة شديدة إلى التنسيق وتوفير التكامل بين جوانب المجتمع . وقد اقتضى هذا المزيد من القرارات وقاد إلى نمو كبير فى نسبة الأفراد المشاركين فى اتخاذ القرارات السياسية الاقتصادية والاجتماعية . هذه المجموعة الوافدة على نادى اتخاذ القرارات ، ثم تنظيمها ـ كما قلت من قبل ـ على شكل هرمي ، من صفوة عليا وصفوة وما تحت الصفوة ، وصنع هؤلاء العمود الفقرى للطبقة المتوسطة .

فالصفوة القديمة الضئيلة جدًا ، والقادمة من المجتمع الزراعى ، لم يعد بإمكانها أن تتخذ كافة القرارات المطلوبة لإدارة المجتمع الصناعى ، بكل ما فيه من أشكال تنظيمية مركبة . ونتيجة لهذا ، ثم إدخال الأشخاص الجدد إلى دائرة اتخاذ القرار .

هذا هو جوهر «الثورة الديموقراطية» التى جاءت فى اطار الثورة الصناعية ، لتلبى حاجات المجتمع الصناعى . لكن ، لماذا لم تعد صفوة المجتمع الزراعى قادرة على تحمل عبء اتخاذ القرار خلال المجتمع الصناعى؟ .

الحكومة الكبرى

لعل من أهم ما جاءت به الثورة الصناعية هو الإنتاج على نطاق واسع ، ومن ثم التوزيع والاستهلاك على نطاق واسع . خلال المجتمع الزراعى كان المنتج ـ فى معظم الأحيان ـ على صلة بالمستهلك . وفى أحيان كثيرة كان الإنتاج يتم وفقاً لطلب المستهلك . لكن ، مع التطور التكنولوجى الذى صاحب الثورة التكنولوجية ، ونتيجة لدوافع اقتصادية ، بدأ إنتاج السلع النمطية المتكررة على نطاق واسع ، فكان الصانع لا يعرف من الذى يستهلك سلعته ، وعلى أية أرض يقيم . وهكذا ، ظهرت الحاجة إلى ما نعرفه اليوم باسم «السوق» ، أهم الركائز وأقواها فى المجتمع الصناعى . وسوق المجتمع الصناعى ، لا تشبه فى شىء السوق القديمة التى عرفها المجتمع الزراعى ، والتى لم تكن تتحكم فى مصائر المنتجين والمستهلكين ، وفى كل ما يتصل بحياة الإنسان .

وفى نفس الوقت ، عمدت الثورة الصناعية إلى تفتيت الأسرة

الزراعية الكبيرة ، التى كانت تضم الأجداد والآباء والأحفاد والأقارب والأنسباء ، والتى كانت تشكل وحدة إنتاجية متكاملة ، وتقوم بكل الوظائف من إنتاج إلى علاج إلى رعاية للأطفال والمسنين إلى عمليات التعليم والتثقيف . لقد سحبت الصناعة هذه الوظائف من الأسرة ، فأنشأت المؤسسات المتخصصة ، من مصانع ومدارس ومستشفيات وملاجئ وسجون . وأصبحت الأسرة كيانًا صغيرًا ، يتكون من الأب والأم وابنين أو ثلاثة ، حتى تكون سهلة الحركة مستعدة لتلبية احتياجات الصناعة فى أى موقع .

انفصال الإنتاج عن الاستهلاك ، وتفتيت الأسرة الكبيرة ، وكذلك تفتيت المعرفة إلى نظم تعتمد على الإخصائيين ، وتفتيت الوظائف إلى شظايا من فرعيات التخصص المنفصلة عن بعضها . . هذا كله فتح الباب أمام أنواع جديدة من الإخصائيين ، الذين ينحصر عملهم فى الربط بين هذه الجزئيات المتناثرة ، وتحقيق التكامل بينها ، من منفذين وإداريين ومنظمين ورؤساء ومديرين . . وعلى قمة هذه الكيانات التنظيمية قامت «الحكومة الكبرى» ، التى تعرفها معظم دول العالم حاليًا .

التخطيط الخفى

هذا هو السر فى أن الصفوة الصغرى التى عرفها عصر الزراعة لم تعد قادرة على تحمل مسئولية اتخاذ القرار ، وهذا هو سر استجابة عصر الصناعة لدعاوى التحرر والديموقراطية . . لقد كان الدافع الأكبر هو الحاجة إلى إدخال عناصر جديدة إلى دائرة مسئولية اتخاذ القرار .

ولكن ، كيف صمم المجتمع الصناعى أداته الديموقراطية؟ .

مع كل الاختلافات التى نراها بين النظم السياسية فى الدول الصناعية ، يمكننا أن نكتشف عناصر التشابه بينها ، إذا ما نزعنا قشرتها الخارجية . . ستعرف أنها أقيمت جميعًا وفق تخطيط خفى واحد ، وأنها أنشئت وفق مزيج من الافتراضات القديمة للحضارة الزراعية ، مع بعض الأفكار التى شاعت فى عصر الصناعة .

فما هى الأسس الحقيقية للديموقراطية النيابية ، أو ديموقراطية التمثيل النيابى التى عرفها المجتمع الصناعى ، ومازلنا نأخذ بها فى معظم دول العالم؟ .

□ □ □

أزمة الديموقراطية النيابية

لقد كان من الصعب على واضعى النظم السياسية للمجتمع الصناعى ، أن يتصوروا نظامًا سياسيًا مقامًا على أساس العمل أو رأس المال أو الطاقة والمواد الخام ، وليس على أساس الأرض . لهذا بقيت الأرض وتقسيماتها فى صميم كيان المجتمع الصناعى ، وبقى الأساس الجغرافى ماثلاً فى كل النظم الانتخابية المختلفة ، ومازال انتخاب ممثلى الشعب ونوابه ، فى الدول الصناعية ، يجرى باعتبارهم ممثلين لسكان قطعة من الأرض ، وليس كممثلين لطبقة اجتماعية ، أو لعرق من الأعراق ، أو لأى تقسيم من التقسيمات الاجتماعية .

ومن ناحية أخرى ، انبهر رجال الأعمال ، والمثقفون والثوريون انبهارًا كاملاً بالآلة فى بداية العصر الصناعى ، فأقاموا العديد من

نظم الحياة على نفس الأساس الذى تعمل به الآلة . ومن أمثلة ذلك ما أشرنا إليه من قبل عندما طرحنا تصور المجتمع الصناعى للعملية التعليمية . ولهذا صمموا مؤسسات سياسية تشترك فى ملامحها مع عدد من ملامح آلات مطلع عصر الصناعة .

ويطرح المفكر المستقبلى آلفي توفلر تجسيدًا طريفًا لهذا الفهم ، فيقول «المؤسسون الثوريون لمجتمعات الموجة الثانية (يقصد عصر الصناعة) وقد تشبعوا بهذا التفكير الميكانيكى ، وتشربوا بإيمان أعمى وإحساس عميق بقوة وكفاءة الآلة ، لم يكن غريبًا أن يبتكروا مؤسسات سياسية تشترك فى ملامح عديدة مع آلاف مطلع العصر الصناعى ، سواء كانوا رأسماليين أو اشتراكيين» .

ثم يتحدث توفلر عما يسميه «لعبة التمثيل النيابى الشائعة» والتى تنحصر مكوناتها فى :

* الأفراد الذين يتسلحون بأصواتهم .
* الأحزاب التى تجمع هذه الأصوات .
* الأفراد أو الزملاء الذين بمجرد فوزهم بالأصوات ، يتحولون فورًا إلى «ممثلين» أو «نواب» لأصحاب الأصوات .
* الهيئات البرلمانية التى يقوم فيها النواب بإنتاج القوانين على أساس التصويت .
* المنفذون . . رؤساء أو رؤساء وزارات أو وزراء ، الذين يلقمون آلة صنع القوانين هذه بالمادة الخام ، على شكل سياسات ، ومن ثم يفرضون ما يصدر من قوانين .

ويمضى توفلر فى طرح هذا التشبيه الطريف للمارسة الديموقراطية النيابية بالآلة الميكانيكية ، فيقول : إن أصوات الناخبين تمثل الذرات . والأحزاب تقوم بدور أنبوبة التجميع التى تصب فيها الأنابيب الفرعية المختلفة ، وهى تتولى جمع هذه الأصوات من مصادرها المختلفة ، وتلقمها لماكينة جمع الأصوات الانتخابية . . وهذه تقوم بخلط الأصوات ومزجها وفقا للقوة النسبية للحزب . ويكون المنتج هو ما نطلق عليه «إرادة الجماهير» وهو الوقود الأساسى الذى من المفروض فيه أن يشغّل ماكينة الحكومة .

وهو يرى ان النظم السياسية للمجتمع الصناعى ، مهما تحورت ، تستمد عناصرها مما يطلق عليه اسم «صندوق عدّة الانتخابات» وهو يعتقد أن «صندوق العدّة» هذا هو الأساس الذى يستخدم فى صناعة الماكينة السياسية التقليدية فى جميع الدول الصناعية ، والدول غير الصناعية التى خضعت لاستعمار الدول الصناعية . وكما يرمز المصنع للمجال التكنولوجى الصناعى بأكمله ، أصبحت الحكومة القائمة على نظام التمثيل النيابى رمزاً لكل الدول «المتحضرة» .

هذه «الماكينة الديموقراطية» لم يتقصر تطبيقها على المستوى القومى ، بل انتقلت إلى ما تحته من المستويات الإقليمية والمحلية ، حتى وصلت إلى القرى وأصغر التجمّعات السكانية . فى هذا يقول توفلر « . . ويوجد اليوم ، فى الولايات المتحدة الأمريكية وحدها ، حوالى خمسمائة ألف نائب أو مسئول عام منتخب ،

و٢٥٨٦٩ وحدة حكومية محلية فى المناطق العمرانية ، كل منها له انتخاباته الخاصة ، وممثلوه وإجراءاته الانتخابية!» .

واليوم ، على مستوى العالم ، تقعقع وتطقطق مئات الآلاف من آلات التمثيل الانتخابى هذه ، منتجة فيضًا من القوانين واللوائح والقواعد فى دول المجتمع الصناعى و«صناديق العدة» فى كل الدول الصناعية ، تكون فيما بينها - وبشكل متزايد - آلة واحدة هائلة وخفية ، هى مصنع القوانين العالمى . ويبقى علينا بعد ذلك أن نعرف كيف يتم تحريك روافع هذه الآلة العالمية ، وتشغيل مفاتيحها . . . ومن هم أولئك الذين يقومون بالتشغيل؟ .

البناء التحتى للسلطة

لابد من الاعتراف بأن الحكومة القائمة على التمثيل النيابى والانتخاب ، والتى ولدت من الأحلام التحررية لثوار المجتمع الصناعى ، كانت تقدمًا مدهشًا بالنسبة لنظم السلطة السابقة عليها . لقد كانت نصرًا تكنولوجيًا أكثر إثارة من الآلة البخارية أو الطائرة . فقد أتاحت الحكومة القائمة على هذا النظام تسلسلاً منظمًا ، يختلف عن حكم السلالة الوراثى ، وفتحت قنوات الاتصال فى المجتمع بين القاعدة والقمة ، ووفرت طقسًا يتيح التعامل مع الخلافات بين الجماعات والفئات المختلفة على أساس سلمى .

وبفضل تمسك هذه الحكومة القائمة على التمثيل الانتخابى بمبدأ حكم الأغلبية وبحق كل إنسان فى إعطاء صوته ، ساعدت بعض الفقراء والضعفاء فى استدرار قدر من المنافع من إخصائيّى

السلطة ، الذين يديرون آلة التكامل فى المجتمع ، ولهذا ظهرت الحكومة فى مطلع الثورة الصناعية ، بمظهر الثورة الإنسانية فى التاريخ .

ومع ذلك ، ومنذ البدايات الأولى ، عجزت هذه الحكومة دائمًا عن الوفاء بالتزاماتها ، ولم تستطع فى أى مكان أن تغير البناء التحتى للسلطة فى الدول الصناعية ، بناء الصفوة والصفو العليا . وهكذا تحول الانتخاب ، بصرف النظر عمّن يكسب فيه ، إلى أداة حضارية قوية فى يد الصفوة .

ويمضى توفلر فى تشبيهه الميكانيكى للنظام السياسى فى المجتمع الصناعى ، فماذا يقول؟ .

عملية الدفعة الواحدة

إذا ما نظرنا إلى النظام السياسى للمجتمع الصناعى بعين المهندس الميكانيكى وليس بعين العالم السياسى ، ستصدمنا فجأة حقيقية جوهرية تمر علينا عادة دون أن نلحظها .

المهندس الصناعى يفرّق دائمًا بين نوعين أساسين من الآلات : الآلات التى تعمل بشكل متقطع ، وهى تعرف فى مجال الصناعة باسم آلات «عملية الدفعة الواحدة» ، والآلات التى تعمل باستمرار ، والتى يطلق عليها اسم آلات «الانسياب الدائم» .

مثل النوع الأول من هذه الآلات ، المكبس أو الآلة الكبس ، التى يقدم إليها العامل صفيحة المعدن المسطحة لتشكلها وفقًا للمطلوب ، ثم تتوقف حتى يقدم إليها الصحيفة التالية . ومثال

النوع الثانى آلات مصنع تكرير البترول ، التى ما أن تبدأ عملها حتى تواصله بدون توقف .

ويقول توفلر : إذا نظرنا إلى مصنع القوانين ، بما يعتمد عليه من عمليات انتخاب متقطعة ، وجدنا أنفسنا بصدد عملية «دفعة واحدة» تقليدية . فالجمهور يسمح له بأن يختار بين المرشحين فى وقت حدد ، وبعده تتوقف «ماكينة الديموقراطية» عن العمل ، حتى موعد الانتخابات القادمة ، وهو يقارن بين هذا وبين تيار التأثير المتواصل ، النابع من مختلف منظمات أصحاب المصالح وجماعات الضغط وباعة السلطة . ويقول : إن الصفوة خلقت لنفسها آلة قوية من آلات «الانسياب الدائم» تعمل إلى جانب آلة الانتخابات المتقطعة ، وتكون فى كثير من الاحيان متناقضة معها .

الضربات الأولى

وقاد مبدأ الانتخاب والتمثيل السياسى أخيرًا ، إلى ابتكار أداة أخرى أكثر فعالية للتحكم الاجتماعى .

ذلك لأن مجرّد اختيار بعض الأفراد لتمثيل الآخرين ، يضيف أعضاء جدداً لطبقة الصفوة . فالأفراد الذين يتم انتخابهم لا يكتفون بمجرد التمثيل السياسى لمن انتخبوهم ، بل يدخلون كوسطاء بينهم وبين الصفوة فى مجال العمل والمجال الحكومى مما يحولهم آخر الأمر إلى أعضاء فى صفوة إخصائيين التكامل ، ويجعل منهم ـ شاءوا أم أبوا ـ إخصائيين فى السلطة .

أى أنه فى المجتمع الصناعى تعتبر الحكومة القائمة على التمثيل النيابى هى المعادل السياسى للمصنع ، وعندما بدأت الصناعة فى

تلقى الضربات الأولى من ثورة المعلومات تعرضت هذه الحكومة للمزيد من الضربات ، وظهرت الحاجة - إلى التفكير فى نظام جديد للممارسة السياسية يتفق مع احتياجات ومبادئ مجتمع المعلومات الزاحف .

فما هى طبيعة ذلك النظام الجديد؟ .

ديموقراطية المشاركة

إذا كانت «الشورى» هى الشكل الأمثل للممارسة الديموقراطية فى عصر الزراعة ، وإذا كان «التمثيل النيابى» هو الشكل الأمثل للممارسة السياسية فى عصر الصناعة ، فما هو الشكل الأمثل للممارسة السياسية فى عصر المعلومات . .؟ .

حسمًا لأى خلط أو تشويش ، نقول بداية إن المطلوب لا يقف عند حد تطوير نظام التمثيل النيابى ، ودعم حرية الانتخابات ، وإقامة نوع من الرقابة على أداء النواب ، والمزيد من تسليم الحكومة بإرادة النواب . . . المطلوب نظام ممارسة سياسية جديدة يتفق مع طبيعة التحولات الاقتصادية والاجتماعية ، التى تمضى بنا من مجتمع الصناعة إلى مجتمع المعلومات .

أهم اختلاف بين النظام الحالى للممارسة السياسية ، والنظام الجديد ، هو اننا نمضى بحكم ما يفرضه مجتمع المعلومات : من نظام يفترض فيه تحقيق إرادة القواعد عن طريق توكيلهم لمن ينوب عنهم فى اتخاذ القرار ، إلى نظام يهبط بنسبة من عملية اتخاذ القرار إلى القواعد ، حيث تتولى القواعد اتخاذ قراراتها فى كل ما يمس مصالحها القريبة والبعيدة ، بنفسها ، ودون وكالة أو تمثيل . .

وهو ما نطلق عليه تعبير «ديموقراطية المشاركة» . لماذا يعتبر هذا التحول ضرورة؟ وما هو شكل وتفاصيل ديموقراطية المشاركة؟ .

الصفوة العليا

بداية ، لم تنجح «ماكينة الانتخاب» التى ابتكرها المجتمع الصناعى فى تحقيق ديموقراطية حقيقية ، فنتيجة لعديد من العوامل ، أفرزت المجتمعات الصناعية طبقة قوية من خبراء التكامل ، الذين يقومون بدور همزة الوصل بين ما تفتت من كيان المجتمع الزراعى . مع الوقت ، شكّل هؤلاء السلطة الحقيقية المؤثرة فى المجتمع الصناعى ، ومن هؤلاء تشكلت الحكومة الكبرى لأية دولة من الدول .

وهكذا ، ساد المجتمعات الصناعية ، الاشتراكية والرأسمالية معًا ، نفس النسق ، شركات كبرى أو منظمات إنتاجية كبرى ، وماكينات حكومية هائلة . وبدلاً من أن يمسك العمال بمقاليد وسائل الإنتاج كما تنبأ ماركس ، أو أن يستولى الرأسماليون على السلطة كما يميل إلى القول أتباع آدم سميث ، نمت قوة جديدة تمامًا ، تتحداهما معًا . . لقد استولى اخصائيو السلطة على وسائل التكامل ، وعن طريقها أمسكوا بزمام التحكم الاجتماعى والثقافى والسياسى والاقتصادى .

كذلك ظهرت فى المجتمعات الصناعية «صفوة عليا» عند القمة ، هى المسئولة عن تخصيص الاستثمارات ، سواء فى الصناعة أم المال ، فى البنتاجون أم فى مكاتب التخطيط السوفيتية ، تقوم الصفوة العليا بتخصيص الاستثمارات الكبرى ،

داخل المجتمع الصناعى وتضع الحدود التى يلتزم بها اخصائيو التكامل ، ويعملون فى حدودها .

التصنيع والديموقراطية لا يجتمعان

وقد حدث مرارًا وتكرارًا ، فى دولة بعد أخرى ، أن هب الثوار والمصلحون يحاولون نسف جدران السلطة القائمة ، لبناء مجتمع جديد على أسس العدالة الاجتماعية والمساواة السياسية . ولبعض الوقت ، استطاعت هذه الحركات أن تحيى وجدان الجماهير بأحلام الحرية والعدل ، بل وتسلمت السلطة فى بعض الحالات ، ومع ذلك فقد كان يتشكل فى كل مرة نظام جديد للصفوة والصفوة العليا ، فتتغير بعض الوجوه ، إلا أن البناء التقليدى للمجتمع الصناعى يعود ليتشكّل من جديد .

الثابت ، إن التصنيع والديموقراطية التى يطمح إليها البعض لا يجتمعان معًا .

ولكن ، هل نجحت ماكينة الانتخابات هذه ، كأداة فى يد الصفوة واخصائيّى التكامل فى مواجهة التحولات التى يمر بها الجنس البشرى فى وقتنا هذا؟ .

الإجابة : لا . . لماذا؟ لأن عبء اتخاذ القرار أصبح فوق طاقة كل هذه الآليات .

السبب؟ ، أمران : تزايد التنوع فى البشر والمجتمع ، وسرعة حدوث التغيرات ، يضاف إلى ذلك تطور متسارع فى التكنولوجيات التى تتعامل مع المعلومات ، مما يؤدى إلى المزيد من التنوع والتغيير .

لقد أفرزت الثورة الصناعية مجتمع الجماهير النمطية ، وشجعت كل ضروب النمطية الاجتماعية والسياسية والثقافية ، كما وضعت توحيدًا قياسيًا للإنتاج واللغة والمسكن والتعليم والمناهج ، ولكل أساليب الحياة . وقد ساعد هذا صفوة المجتمع الصناعى على القيام بالتخطيط والتنفيذ المركزيين ، وعلى اتخاذ القرارات المركزية .

كابوس المخطط المركزى

هذه الصور قد تبدلت فى جميع انحاء العالم ، وبخاصة فى الدول الصناعية المتطورة . فمجتمع اليوم يتميز بالتنوع الشديد ، وعدم الخضوع للتوحيد القياسى ، تنفرط فيه الجماهير النمطية الضخمة إلى مجموعات وطوائف وفرق وأفراد ، ويتم فيه التغيير بمعدلات سريعة .

إن ما يحدث يشكّل كابوسًا للمخطط المركزى ، ويصبح فيه من الصعب على أية صفوة عليا أو صفوة أو ما تحت الصفوة ، اتخاذ القرارات والتحكم من أعلى . لماذا؟ لأنه كلما زاد التنوع والتباين فى أى مجتمع ، زاد تنوع الواقع المحلى ، وتسارعت التغيرات ، وتضاعفت الفروق بين موقف الأفراد من لحظة إلى أخرى . وهذا كله يرغم الصفوة العليا ، أو المخطط المركزى على التعامل مع الخطوط الرئيسية ، ومن ثم الوصول إلى قرارات تعميمية ، لا تنسجم مع ما يجرى فى المجتمع .

إن التخبّط الذى نلمسه فى تصرفات وقرارات القيادات ، على مستوى العالم ، ليس مرجعه إلى أن هذه القيادات أقل ذكاء من القيادات التى كانت مسئولة منذ مائة سنة مثلاً ، لكنه يعود إلى

أن التيار المتدفق للتغيير والتنوع على مستوى القاعدة ، والذى يلد فى كل لحظة سيلاً من المعلومات المستجدة ، يجعل من المستحيل على أية قيادة أن تستوعب الموقف بشكل دقيق ، ومن ثم يجعل من المستحيل اتخاذ القرارات السليمة فى الوقت المناسب .

ولعل ما حدث فى الاتحاد السوفيتى أن يكون خير دليل على هذا الذى نقوله . . لقد كان تمسك القيادة السوفييتية طويلاً بمركزية التخطيط والتنفيذ ، هو الذى عمّق الفجوة بين القيادة والقواعد فى الجمهوريات المختلفة ، وقاد تراكمه إلى الانفجار الذى شهدناه .

الدولة تفقد سلطتها

ماذا إذن عن مستقبل الديموقراطية؟ .

عندما فشلت الصفوة الإقطاعية ، وقت قيام الثورة الصناعية ، فى تحمل عبء اتخاذ القرار ، دخلت أعداد جديدة وكبيرة من البشر إلى الشكل الجديد لنظام اتخاذ القرار ، وظهرت الديموقراطية النيابية الحالية . وهى الآن بكل المقاييس ديموقراطية جزئية ، أو هى شبه ديموقراطية ، نتيجة للزيادة المفاجئة فى عبء اتخاذ القرار اجتماعيًا وسياسيًا واقتصاديًا وتنظيميًا ، على مختلف المستويات ، هذه الممارسة الديموقراطية التى ستصبح أكثر عجزاً عندما يصبح عبء اتخاذ القرار أثقل من أن تتحمله الصفوة التى تحكم الآن .

الحل الحقيقى الآن ، لا يمكن أن يقتصر على فتح قنوات جديدة على المواطنين ، من مستهلكين ومنتجين ، يمكن استغلالها فى تغذية صناع القرار بالمعلومات . الحل الوحيد ، والذى يتفق مع طبيعة التحوّل من مجتمع الصناعة إلى مجتمع المعلومات يكمن

فى إعادة توزيع عبء اتخاذ القرار ، والتحوّل فى عملية اتخاذ القرار من المركزية إلى اللامركزية ، بحيث ينتقل جانب كبير من هذا العبء إلى مختلف المستويات القاعدية والفئوية .

لقد فقد التنظيم الهرمى لتسلسل الرئاسات ، الذى قامت عليه المجتمعات الصناعية ، قدرته على التعامل مع عالم اليوم المتغير والمتنوع . وأصبحت القيادة المركزية غير قادرة على اتخاذ القرار السليم فى الوقت المناسب . والتحول من المركزية إلى اللامركزية فى كافة مجالات الحياة فى عصر المعلومات ، يعنى استبدال الهرم التنظيمى بعلاقات شبكية بين الكيانات القاعدية والفئوية ، والتى ستحصل على جانب كبير من سلطة اتخاذ القرار .

وهذا يعنى أن الدولة ، أية دولة ستفقد جانبًا عظيمًا من سلطة اتخاذ القرار ، إما لحساب المستويات القاعدية والفئوية ، أو لحساب المؤسسات العالمية التى يتضاعف نفوذها ، ويتأكد دورها يومًا بعد يوم . . ويعنى أيضًا انقضاء دور الأحزاب فى تجميع الأصوات . . . نحن بصدد تحول المجتمع إلى ملايين المستقلين .

وإذا كان نقول إن ديموقراطية المشاركة ، هى ديموقراطية المستقبل ، فإن ذلك لا يمنع من طرح تحفظ لابد أن يثور فى العقول ، وهو : هل يمكن للقواعد أن تتخذ القرارات السليمة ، التى تتضمن مراعاة المصلحة العامة ، والتى تمتد صلاحيتها إلى ما هو أبعد من اللحظة الراهنة؟ .

الديموقراطية التوقعية

من أهم الآثار المجتمعية لثورة المعلومات ، انقضاء صلاحية النظم

المركزية فى مختلف المجالات ، تلك النظم التى حققت أكبر نجاح خلال سنوات الصناعة . والسمة الأساسية لمجتمع المعلومات أنه يعتمد على اللامركزية فى كل شىء . . فى الاقتصاد ، والإنتاج والتعليم ، وأيضًا الممارسة السياسية . لقد أوضحنا فيما سبق كيف فقدت ديموقراطية التمثيل النيابى ، بكل ما تضمنته من أحزاب وانتخابات وبرلمانات ، صلاحيتها كأداة ممارسة سياسية فى ظل التغيرات التى جاءت بها ثورة المعلومات ، نتيجة أنها تقوم على نفس الأسس المركزية التى قام عليها كل شىء فى مجتمع الصناعة . وقلنا إن مجتمع المعلومات يستوجب توزيع سلطة اتخاذ القرار المتمركزة فى المستويات القيادية ، على مختلف المستويات القاعدية ، بمنطق أن طبيعة الحياة فى عصر المعلومات تقتضى أن يتخذ البشر فى القواعد قراراتهم بأنفسهم ، بدلاً من أن ينيبوا عنهم من يتخذها لهم . . وهو ما يطلق عليه اسم ديموقراطية المشاركة .

ولكن ، هل يمكن أن ينجح الناس عند القواعد فى اتخاذ القرارات السليمة؟ .

. . أليس الأرجح أنهم سيعمدون إلى اختيار القرارات التى تحقق مصالحهم العاجلة ، بصرف النظر عن قيمتها على المدى البعيد ، وبالنسبة للمجتمع ككل؟ .

هذه التساؤلات هى التى دفعت بعض مفكرى المستقبل إلى طرح موضوع «الديموقراطية التوقّعية» ، وهم يعنون بذلك مشاركة قاعدية فى اتخاذ القرار من خلال نظام لا مركزى ، مع الالتزام

بالتوجه المستقبلى بين القواعد . أى أنها ممارسة تستهدف الربط بين مشاركة الجماهير ، وبين توفر الوعى المستقبلى عند هذه الجماهير . هذا التصور يتحدى بشكل مباشر فكرة إن الأفضل ترك عملية وضع الأهداف طويلة المدى للمخططين السياسيين والمستقبليين المحترفين . ولهذا ، فإن الديموقراطية التوقّعية يمكن أن ينظر إليها باعتبارها دمجًا بين الحرية والمستقبل .

ويعتبر آلفين توفلر أول من طرح هذا الاصطلاح ، عندما ظهر فى أول كتبه «صدمة المستقبل» . وهو يقول : «فى عالم تحكمه العقائد السياسية العتيقة ، وتجتمع فيه اصطلاحات (الجناح اليسارى) ، و(الجناح اليمينى) ، و(الليبراليون) ، و(المحافظون) ، كما لو كانت مازالت غنية بالمعانى . . . فى مثل هذا العالم ، من المفيد الوصول إلى فكرة جديدة ، لا يمكن حشرها فى خانة أيديولوجية مناسبة ، وفكرة (الديموقراطية التوقّعية) هى واحدة من هذه الأفكار» .

ورغم أن العديد من المفكرين قد تناولوا هذه الفكرة بالشرح والتطوير ، إلا أن خير من يفسرها هو آلفين توفلر ، وسنعتمد فى هذا على ما قاله فى مقدمة كتاب «الديموقراطية التوقعية» الذى ساهم فيه عدد من المفكرين ، بهدف تصور دور الشعب فى سياسات المستقبل .

ماوراء السياسة

يقول توفلر : إن الديموقراطية التوقعّية يمكن أن يستجيب لها الناس فى أى موقع على الخريطة السياسية ، ليس لأنها تقدم كل شىء لكل إنسان ـ كما يدّعى السياسيون اليائسون ـ ولكن لأنها

تتعامل مع طبيعة «العملية» السياسية كشىء متميز عن «البرنامج» السياسى . . لذلك هى لا تطلق دعايات حول رفع الحد الأدنى للأجور ، أو تحقيق التشغيل الكامل ، أو التحكم فى البيئة ، أو تخفيض ميزانيات التسلح ، الأمر الذى تتضمنه عادة البرامج السياسية . . إنها فى مكان هذا ، تحضنا على التمعن فى ذات العملية التى تتم من خلالها اختياراتنا السياسية ، أيًا كانت هذه الاختيارات .

وبهذا يمكننا القول إن الديموقراطية التوقعّية لا تتعامل مع السياسة ، ولكن مع ما وراء السياسة .

لقد استعار عصر الصناعة فكرة التمثيل النيابى من أصول تاريخية سابقة ، وروج لها على اتساع كوكب الأرض باعتبارها الشكل الأحدث ، والأكثر كفاءة وإنسانية ، والذى يتسق مع تصور الحكومة فى المجتمع الصناعى . هذا العصر يمضى إلى نهايته ، مفسحًا المجال لعصر جديد ، يختلف عنه جذريًا . القفزة إلى هذا التطور التاريخى الجديد ، تجىء معها بنمط جديد للطاقة ، وترتيبات جديدة للسياسة الطبيعية ، ومؤسسات اجتماعية جديدة ، وشبكات جديدة للاتصال ، ونظام جديد للعقائد والرموز والاستخلاصات الثقافية . وبناء على هذا ، فمن الطبيعى أن تفرض أبنية وعمليات سياسية جديدة للغاية . كيف يمكن أن تكون لدينا ثورة تكنولوجية ، وثورة اجتماعية ، وثورة معلوماتية ، وثورة أخلاقية وعرقية ، ولا تكون لنا بالمثل ثورة سياسية؟ .

يقول توفلر : «كل هذا يعنى أننا نحتاج إلى طرق مبتكرة

وطازجة ، ويتأكد هذا عندما نفكر فى الانهيار السياسى ـ أو أزمة الكفاءة الحكومية ـ الذى نراه من حولنا : شلل المجالس النيابية ، وسخافة البيروقراطيات الحكومية العملاقة ، والتذبذبات الجنونية فى بؤر الاهتمام السياسى ، والتركيز على هذا ثم على ذاك دون أن نصل إلى فهم سليم لأية مشكلة ، فضلاً عن حلها . هذا السلوك المتردد ، وغير الكفء ، من جانب الحكومات فى العالم الصناعى ، لا يمكن تفسيره بالاعتماد على الاصطلاحات التقليدية . . إن ما يحدث ليس بسبب أن السياسيين والبيروقراطيين المعاصرين أغبياء ، كما أنه لا يرجع إلى تآمر ما يسمونه باليمين أو اليسار ، وهو ليس لأن الأغنياء الجشعين يفسدون مؤسساتنا السياسية ويتحكمون فيها ، وإن كانوا ـ يعلم الله ـ يسعون إلى ذلك من كل قلوبهم! . كما أنه ليس صحيحًا أن أزمة عدم الكفاءات ترجع إلى أن الفقراء الطمّاعين يطالبون بصلاحيات ضخمة جدًا من النظام ، وكذلك ليس لأننا نشهد (الأزمة العالمية للرأسمالية) التى تنبأ بها ماركس . إن هذا كله يعود ـ فى حقيقة الأمر ـ إلى إنتهاء المراحل الأولى لما يمكن أن نطلق عليه (الأزمة العامة للصناعة) التى تعتبر الرأسمالية والاشتراكية معًا فرعين منها» .

عندما ينقطع التيار..!

وهو يرى أن نظامنا السياسى الراهن ، باعتباره «تكنولوجيا إنتاج القرار الجماعى» ، غير قادر الآن ـ بنيويًا ـ على اتخاذ قرارات سليمة ، فيما يتصل بالعالم الذى نعيش فيه .

لقد أفرز عصر الصناعة بيئة محدّدة لاتخاذ القرار ، تقوم على

أساس التجانس الاجتماعى . كما ولدت الثورة الصناعية ضغوطًا هائلة ثقافية وسياسية وتكنولوجية ، تدور كلها حول خلق نمطية فى اللغة والقيم والآلات وطرق العمل والمعمار ووجهات النظر السياسية ، وفى أسلوب الحياة بشكل عام . إلا أن الثورة التى تستجمع قواها اليوم تحملنا بالتحديد إلى الاتجاه المضاد . إننا نمضي بسرعة نحو المزيد من التنوع اجتماعيًا وثقافيًا وسياسيًا ، بشكل لم يحدث من قبل . لهذا تتزايد صعوبة الوصول إلى إجماع محلى .

وإذا كانت الصناعة قد استجابت لتنوّع المستهلكين فى السنوات العشرين الأخيرة ، من خلال ما يسميه الإداريون «تنويع البضائع» ، وإذا كانت الشركات قد تنافست فى تقديم مختلف الطرز والنظم والأحجام ، فإن «مصانع الخدمات» فى الحكومة الكبرى بسبب تحجر التنظيمات وجمودها ، ولفقدان حافز المنافسة ، مازالت تضخ خدمات نمطية لجمهور تتعاظم لانمطيته ويتزايد تنوعه . فلا عجب إذن أن نرى هذه الهوة بين احتياجات الناس ومطالبهم ، وبين ما يحصلون عليه من الحكومة . . لا عجب أن نرى هذه الهوة تتسع كل يوم بشكل مخيف .

النتيجة الحتمية لهذا هو أن الكثير مما تقوم به الحكومة يجىء خاطئًا ، أو متأخرًا جدًا عن وقته . . الناس لا يتلقون المساعدة عندما يكونون فى أمسّ الحاجة إليها ، والذين لا يحتاجون إلى شىء يتلقون المكاسب الوفيرة . . البرامج الموضوعة فى العاصمة لا تتفق بالدرجة المناسبة مع احتياجات الأقاليم والمحليات ، برامج العمل القديمة ، التى كان من الواجب صرف النظر عنها منذ

سنوات ، مازالت مستمرة فى القعقعة دون اعتبار لما تطحنه أو تجرشه ، البرامج الجديدة تتكاثر متجاوزة قدرة أى شخص على إدارتها أو تنفيذها . وبدلاً من تقديم خدمات على قياس الأفراد الحقيقيين ، تهتز مصانع الخدمات الحكومية بعنف لتتمخض عن إنتاج نمطى لزبائن غير موجودين! .

إن أزمة عدم الكفاءة الحكومية - باختصار - نوعية وكمية فى نفس الوقت . والتصادم بين مؤسسات إصدار القرار المصمّمة على أساس المجتمع النمطى القديم ، وبين الحضارة التى تندفع بسرعة نحو اللانمطية ونحو التنوع ، يمكن أن نرى نماذجاً له فى الأجهزة البيروقراطية ، وفى المراكز التشريعية والتنفيذية .

أى نظام من نظم اتخاذ القرار له حد أقصى من القدرة على معالجة قدر معين من مسئولية اتخاذ القرار المطلوبة ، ومع تعقد المواقف ، ومع تزايد السرعة المطلوبة يصبح عبء اتخاذ القرار - فى بعض الأحيان - أكبر مما يحتمل النظام . . عند هذه النقطة ، تنصهر (الأكباس) وينقطع التيار .

هذا هو - بالتحديد - ما يحدث لنظم اتخاذ القرار فى جميع الدول المتطورة تكنولوجيًا . . إنها صدمة المستقبل السياسية ، فما هو البديل لهذا كله؟ .

بناء جمهور المستقبل

النظام السياسى أكبر من مجرد نظام لاتخاذ القرار . لكن إذا اختل أداء نظام اتخاذ القرار ، يصبح الوضع متزايد الاستحالة فى التعامل بذكاء مع الموضوعات اليومية العصيبة ، من البيئة إلى

حقوق الإنسان إلى الحب . . وما لم نتوصل إلى تصميم عمليات سياسية مناسبة لاتخاذ القرارات الجماعية ، عمليات تكون على مستوى البيئة المستجدة لاتخاذ القرار ، فإننا سنواجه كارثة شاملة . ويقول توفلر : إن تصميم نماذج عمليات اتخاذ القرار الجديدة ، لن تقفز إلى أيدينا فجأة من فوق لوحات التصميم الخاصة بالمهندسين الاجتماعيين والسياسيين ، فهى لا تتكامل إلا بعد عمليات متكررة من المحاولة والخطأ والتجريب ، ومن خلال التجارب المبتكرة التى يقودها النشطين من السياسيين وأصحاب الاهتمام العام . . وهذا يعود بنا ثانية إلى مضمون الديموقراطية التوقّعية فى مواجهة مسألة الانهيار المتزايد فى عملية اتخاذ القرار ، عند مركز اتخاذه ، يوجد طريقان مختلفان تمامًا . . الطريق الأول هو محاولة المضى قدماً فى تقوية السلطة الحكومية ، بإضافة المزيد من السياسيين والبيروقراطيين والمستشارين ذوى الخبرة والعقول الالكترونية ، على أمل اجتياز محنة التسارع والتعقيد والتركيب فى الأحداث القاعدية والعالمية . والطريق الثانى هو البدء بتخفيض عبء اتخاذ القرار ، بتوسيع قاعدة المشاركين فى هذا العبء ، والسماح بمزيد من القرارات التى يتم اتخاذها فى القواعد والأقاليم ، أو فى مراكز النشاط الفئوى ، بدلاً من التركيز على قيادة صنع القرار المزدحمة فى المركز .

الطريق الأول يقود إلى المزيد من المركزية والتكنوقراطية والشمولية ، بينما يقود الطريق الثانى إلى ديموقراطية جديدة ، ذات مستوى أكثر تطورًا . ولا اعتقد بوجود أسباب تحضّ على اتخاذ

الطريق الأول ، فالقول إن المركزية والشمولية فى اتخاذ القرار هما السبيل إلى «الكفاءة» ، وان الديموقراطية تقود إلى التشويش والإخفاق ، هذا القول ليس إلا خرافة زائلة . والنظر الأمين إلى الديموقراطية بشىء من التعقل وعلى ضوء نظرية المعلومات واتخاذ القرار ، بعيدًا عن النظريات السياسية ، يفيد انها تحقق من الفضائل ما تفتقده المركزية والشمولية .

مستقبل الطاغية

ما يحدث فى مختلف المجتمعات من تغير متلاحق متسارع ، يجعل مهمة الطاغية أو الدكتاتور محفوقة بالمخاطر . وإذا كان الدكتاتور قادرًا على الحركة السريعة نتيجة لعدم اضطراره سماع ومواجهة الرأى الآخر ، فإن هذا يعتبر ميزة فقط إذا كان حكيمًا وذكيًا ، وإذا كان مجتمعه نمطيًا ، يتمتع بثبات نسبى . ولقد أثبتت التجارب السياسية فى مختلف انحاء العالم أنه فى حالة تحقق هذا ، فإن العائد الذى يحققه مثل هذا النظام يقترن بمخاطر كبيرة . وإن تصرفات الحاكم الأوحد تصبح بشكل متزايد عرضة للخطأ وتتسم بالخطورة . وهى وإن كانت تستهدف تضخيم الذات ، إلا أنها ـ فى أغلب الأحيان ـ تقود إلى تحطيم الذات ، إذا لم تتم مراجعتها عن طريق معارضة ديموقراطية ، وإذا لم يتم تصحيحها ومراجعتها على ضوء الأفكار المتغيرة القادمة من «أسفل» .

وعلى العكس من هذا ، يقود تضاعف قنوات التغذية المرتدة ، وخاصة التغذية المرتدة السلبية بين المواطنين وصناع القرار فى الحكومة ، التى تحافظ على استقرار المجتمع ، والتى تعمل عمل

«الترموستات» فى النظم الحرارية . . يقود هذا إلى تخفيض مخاطر الخطأ . ويعنى أيضًا أنه مجرد ارتكاب الخطأ ، يكون من الممكن تصحيحه بأقل الخسائر . وكلما ضعفت التغذية والتغذية المرتدة للديموقراطية ، زادت الفجوة بين القرارات والواقع ، وزاد خطر بقاء الأخطاء بلا تصحيح ، حتى يتضخم أثرها وتتحول إلى أزمة .

تزييف الديموقراطية

والحديث عن ديموقراطية المشاركة يكون ناقصًا ـ بشكل ما ـ إذا ما أهملنا النظر إلى الزمن كعامل مؤثر فى سلامة القرار . فلكى تكون مشاركة المواطنين فعّالة ، لابد أن يتجاوز اهتمامهم ما هو «هنا والآن» عند اتخاذهم قراراتهم ، وأن يدخلوا فى اعتبارهم الأكثر أهمية ، والتى تؤثر على المستقبل البعيد .

يجب أن يكون واضحًا ، أن المشاركة القاعدية بدون وعى مستقبلى ليست ديموقراطية بالمّرة ، إنها تزييف للديموقراطية ، إن ترك المواضيع طويلة المدى زمنيًا للآخرين على سبيل الاهمال أو عدم الاهتمام ، ينتهى بالمواطنين ـ على أحسن الفروض ـ إلى التورط فى اتخاذ قرارات قاصرة ، ثم الاضطرار إلى الدخول فى معارك ، عند التصدى للتصورات بعيدة المدى التى يضعها غيرهم .

وهذا هو السبب فى ان الديموقراطية التوقعّية تصرّ على دمج التغذية المرتدة للمواطنين ، بتوافر الوعى المستقبلى لديهم .

وتوافر الوعى المستقبلى لدى الجماهير ، هو الهدف الذى كرست له كتاباتى وأحاديثى على مدى عقدين من الزمان ، إدراكًا منى لأهمية توفر هذا إذا ما أردنا ان نصحح مسار الممارسة الديموقراطية

بين أبناء الشعوب العربية . وبديهى أن مثل هذا الجهد ، حتى لو اتسع نطاق المساهمين فيه ، لن يقود إلى تحقيق الهدف الذى أشرنا إليه . لذلك أقول دائماً إن خير ما نبدأ به هو أن تشرع اجهزتنا التعليمية والإعلامية والثقافية بوضع خطط متكاملة لنشر الوعى المستقبلى ، لإقناع الفرد بأن القرار الأسلم ليس هو الذى ينقذ يومه على حساب غده ، ويحقق مصلحته على حساب أولاده أو على حساب مصلحة غيره . يجب أن يسود التوجه المستقبلى مناهج وبرامج التعليم والمواد الإعلامية فى الصحافة والإذاعة والتليفزيون ، وأن يشكّل مؤشرًا واضحًا لدى المبدعين فى حقول الثقافة .

والمراقب المتأمل للتجارب الأولى فى حقل الديموقراطية التوقّعية ، فى المجتمعات التى شرعت فى الأخذ بها ، سيلاحظ توترًا متناميًا بين أولئك الذين يؤمنون أساسًا بالمشاركة مع عدم إيمانهم القوى بالتوجه المستقبلى ، وبين المستقبلين الذين لا يضعون ثقلاً مناسباً على المشاركة .

الأسئلة الخصبة

كذلك من المهم أن نتفق على أن هذا التركيز على المستقبل بين الجماهير ، ليس له علاقة بما عرفناه من جهد المخططين التكنوقراطيين . . الذين يتصورون أننا نحتاج إلى «خطة شاملة» لربع القرن القادم مثلاً ، أو بمن يتحمسون للوصول إلى إجماع حول قضية ما ، بما يتضمن أن نمضى جميعًا وراء رؤية واحدة . . كل من هذين الموقفين يعتبر من مخلفات المجتمع النمطى المنصرم .

أهم ما يناط بأولئك الذين يلتزمون بالديموقراطية التوقّعية ، ليس

السعى إلى استنباط نوع من الأهداف المحددة للحى أو المدينة أو المحافظة أو الولاية أو الدولة ، ولكنه السعى إلى خلق واستنباط معالجة جديدة لعملية اتخاذ القرار ، تتم فيها بصفة مستمرة إعادة تقييم الأهداف ، بصرف النظر عن كونها أهداف هذا أو ذاك ، وبأن يتم هذا على ضوء التغير المتسارع .

وعلى هذا ، فالديموقراطية التوقّعية لا تعد بسلامة القرار الذى يتخذه المواطنون العاديون (حتى عندما يتم هذا بمساعدة من الخبراء ، كما هى الحال دائمًا) ، كما أنها لا تفترض قدرة المواطن على فهم الأمور التقنية دون تعليم أو مساعدة الخبراء ، وهى لا تسعى بالضرورة إلى اجماع ، دعك من فرضه ، إنها لا تستلم لغلطة ما يسمى بالتوجه اليمينى أو اليسارى . إن ما تفعله هو بناء جمهور للمستقبل ، وليس هناك ما هو أهم من ذلك ، فهى تخلق عدداً كبيرًا من المواطنين النشيطين ، الذين ـ بصرف النظر عما يكون بينهم من اختلافات ـ يتفقون فى الاعتقاد بأن خط النهاية للحياة السياسية يجب أن يمتد إلى ما بعد الانتخابات التالية .

هذا الجمهور المستقبلى يساعد على تحرير الساسة الأذكياء ، وموظفى الدولة من قيودهم الحالية . مما يتيح لهم أن يقوموا بعمل أفضل : حتى فى ظل أدوات اتخاذ القرار الحالية غير المناسبة . إنها تحررهم إلى حد أن يصبحوا قادرين على التحدث بصراحة وذكاء عن الاحتياجات بعيدة المدى ، دون أن يظهروا بمظهر البلهاء أو المنحرفين .

وهكذا توفر الديموقراطية التوقّعية دعمًا للسياسات بعيدة النظر ،

وتضاعف من تقديرنا للفرص والبدائل الخلاقة بما فى ذلك الرؤى المستقبلية ، التى عادة ما يتم حجبها بتأثير الاستقطاب السياسى ، فيحدث التطوير المطلوب فى عملية إتخاذ القرار .

وخارج المجال السياسى الشكلى ، تثير الديموقراطية التوقّعية العديد من الأسئلة الخصبة : إلى أى مدى يمكن إعادة التوافق بين «الخبراء» و «المواطنين» ، فى علاقة لا تتسم بالخصومة؟ . وما هى العلاقة بين الديموقراطية والتعليم؟ وهل يمكن أن تساعدنا فى وضع استراتيجيات عريضة للتطور التكنولوجى تحظى بتأييد المواطنين؟ .

□ □ □

إذا نظرنا إلى الديموقراطية التوقعية ، على ضوء ضخامة المخاطر التى تواجهنا ، فقد نراها مجرد استجابة متواضعة . . فهى لا تتضمن حديثًا دراميًا ، وهى لا تقتل أو تخطف خصومها ، كما أنها لا تهدد بقلب نظام الحكم تآمرياً . . إنها فى جوهرها ديموقراطية مهذبة . . ومع ذلك فإننا نرتكب خطأً كبيرًا عندما نقلل من قيمة القوة التى تولدها ، أو من دلالة هذه الطاقة السياسية الجديدة .

الفصل السادس

الإعلام فى مجتمع المعلومات

أقول دائمًا إن التعليم والإعلام هما رأسا الحربة فى اقتحامنا لمجتمع المعلومات ، ولحاقنا بركب التطور الذى يمر به الجنس البشرى . وإذا كنت قد بدأت بطرح موضوع التعليم ، فذلك لأن بناء نظمنا التعليمية على أساس رؤية شاملة لمجتمع المعلومات ، يمثل الجهد الاستثمارى طويل المدى فى تحركنا . إلا أن هذا لا ينقص من أهمية تحركنا لإقامة الاعلام على نفس الأساس . فالإعلام لا يتعامل إلا مع المعلومات ، وانتقال مركز الثقل فى المجتمع من المزروعات والمصنوعات إلى المعلومات ، يرتب دورًا جديدًا وطبيعة جديدة للإعلام فى مجتمع المعلومات .

وتكمن أهمية إعادة بناء الإعلام على أساس مستقبلى ، فى كونه أداة نوعية ـ حتى فى حدود تكوينه الحالى ـ تسهل عمليات إعادة البناء فى مختلف نواحى النشاط البشرى ، بما يجعلنا نقترب من احتياجات مجتمع المعلومات ، ونستفيد من اندفاعه . هذا الدور التكتيكى للإعلام ـ فى حدود مؤسساته الحالية ـ يقتضى بداية أن يتفهم رجال الإعلام المقروء والمسموع والمرئى ، حقائق مجتمع المعلومات ، وأن يتزودوا بالتوجه المستقبلى حتى يصبح فى مقدورهم تطبيق هذا على مهامهم اليومية .

إشاعة الفهم المستقبلى بين العاملين فى مجال الإعلام ، يسهل

إعادة النظر فى الخرائط الإعلامية ، لإحداث التوازن بين التوجه المستقبلى ، وبين باقى التوجهات الإعلامية . كما يساعد على تصميم وتناول البرامج المستقبلية بطرق سليمة ومفيدة ، ومحققة لأهداف نشر الوعى والتوجه المستقبلى بين الجماهير .

هذه الإجراءات التكتيكية ، ستساعد فى تحقيق عملية إعادة بناء أجهزة وسائل الإعلام على أساس استراتيجى . وهذا ضرورى فى وقتنا هذا ، وإلى أن نعيد بناء نظم الممارسة الديموقراطية على الأسس التى يفرضها مجتمع المعلومات ، وفى ظل النظم المركزية التى يقوم عليها كل شىء فى حياتنا حاليًا . هذه الإجراءات تساعد على تحويل الإعلام الحالى إلى إعلام ثنائى الاتجاه ، ينقل رؤية صانع القرار إلى القواعد ، ويساعد على نقل الرؤية الصادقة للقواعد إلى صناع القرار عند قمة التنظيم الهرمى المركزى ، حتى تجىء قراراتهم سليمة وفى الوقت المناسب .

وقد يكون من المفيد ، هنا أيضًا ، أن نتأمل البناء الإعلامى على مدى مراحل التطور البشرى ، والذى قاد إلى ما نطلق عليه اليوم الإعلام الجماهيرى (MASS MEDIA) معتمدين على التحليل الذى قام به آلفين توفلر فى كتابه «الموجة الثالثة» .

هتلر.. ومارلين مونروا !

قبل أن تسود وسائل الإعلام الجماهيرى ، كان الطفل فى المجتمع الزراعى يشب فى قرية بطيئة التغيير ، مقيمًا تصوره للواقع وفقًا للصور التى يتلقاها من مصادر ضعيفة محدودة ، معلم القرية أو رجل الدين أو رأس القرية ، وأساسًا يتلقاها من عائلته . لم يكن

هناك راديو أو تليفزيون فى البيوت ، يتيح للطفل فرصة الالتقاء بأنواعٍ متعددة من الغرباء ، من مختلف المشارب ودروب الحياة ، وأيضًا من مختلف الدول . القليل جدًا من أهل القرية هو من أتيح له أن يرى مدينة أخرى . . والنتيجة أن أهل القرية لم يكن لديهم حتى العدد المحدود من البشر الذين يختلفون عنهم ، ويمكن أن يتخذوهم نموذجًا أو يحاكوهم . . وهكذا ، كانت صورة العالم التى يكونها الطفل فى القرية محدودة وضيقة إلى أبعد حد .

وجاء المجتمع الصناعى ليضاعف عدد القنوات التى يستمد منها الفرد صورة الواقع . لم تعد مصادر الطفل قاصرة على الطبيعة أو البشر المحيطين به ، لقد ظهرت الجرائد والمجلات الجماهيرية ، والراديو ، وبعد ذلك التليفزيون . وفى معظم الحالات - خلال المجتمع الزراعى - كانت توجيهات الدولة والبيت ورجال الدين والمدرسة مازالت تعمل متوافقة ، ومتبادلة التأثير فيما بينها . ولكن ، مع زحف الصناعة ، أصبحت وسائل الإعلام الجماهيرى أشبه بمكبرات الصوت العملاقة ، وامتدت سيطرتها عبر العالم والأعراق والقبائل واللهجات ، محدثة نوعًا من التوحيد القياسى والتنميط والقولبة للصور التى تتشكل فى مسار عقلية المجتمع .

يقول توفلر : إن بعض الصور البصرية ، على سبيل المثال ، تم نشرها على أوسع نطاق ، وزرعها فى الملايين العديدة من الذاكرات الفردية الخاصة ، مما جعل هذه الصور أقرب إلى الأيقونات الدينية المقدسة . صورة لينين بفكه البارز ، يتطلع منتصرًا أمام خلفية العلم الأحمر المرفرف ، التى أصبحت بالنسة للملايين أقرب إلى صورة

السيد المسيح فوق الصليب ، ثم صورة شارلى شابلن بقبعته وعصاته وملابسه المهلهلة ، أو صورة هتلر وهو يخطب فى الجماهير التى يبلغ حماسها حد الجنون ، أو صورة تشرشل يرسم علامة النصر بأصبعيه ، أو مارلين مونرو وقد طارت اطراف ثوبها بفعل الرياح ، هذا بالإضافة إلى عشرات الصور الإعلامية التى تنشط مبيعات بعض المنتجات .

هذه الصور التى جرى إنتاجها مركزيًا ، وتم حقنها فى «العقل الجاهيرى» عن طريق وسائل الإعلام الجماهيرى ، ساعدت على إشاعة النمطية فى سلوك الأفراد ، مما يتفق مع صالح نظام الإنتاج الصناعى .

التغيير المدهش

واليوم ، يزحف مجتمع المعلومات ليغير هذا كله بشكل جذرى . فمع تسارع التغيرات فى المجتمع ، ينعكس هذا على شكل تسارع مواز داخل الأفراد . المعلومات الجديدة تصلنا ، فيدفعنا هذا إلى مراجعة ملف تصوراتنا بشكل متصل ، وبمعدلات أسرع فأسرع . التصورات القديمة ، التى قامت على واقع منصرم ، لابد من أن يتم استبدالها . لأننا إن لم نفعل ذلك ، وإذا لم نجدد تصوراتنا ، تنفصم تصرفاتنا عن الواقع ، ونصبح ـ بشكل متزايد ـ أقل كفاءة مما يجعل حياتنا شاقة .

تسارع تشكل التصورات داخلنا ، يعنى أن هذه التصورات تصبح مؤقتة بشكل متزايد . الأفكار والعقائد والتوجيهات التى تندفع كالصواريخ إلى وعينا ، تتعرض لتحديات وضروب من

المقاومة ، ثم فجأة تختفى وتتلاشى . النظريات العلمية والسيكولوجية يطاح بها وتتهاوى يوميًا . الأيديولوجيات تدب فى جسدها الشروخ وتنفرط . فى كل يوم ، نتعرض للعديد من الشعارات السياسية والأخلاقية المتناقضة التى تطاردنا . بالإضافة إلى أن مجتمع المعلومات يفعل ما هو أكثر من تسريع تيار المعلومات التى تصلنا ، إنه يبدّل البنية الأعمق للمعلومات التى نعتمد عليها فى حياتنا اليومية .

لقد نمت قوة وسائل الإعلام الجماهيرية بشكل متزايد ومتصل خلال المجتمع الصناعى ، واليوم نشهد تغييرًا مدهشًا يسود حياتنا . فمع الزحف الراعد لمجتمع المعلومات ، لم تعد وسائل الإعلام الجماهيرية تواصل التوسع فى فرض تأثيرها ، بل على العكس من ذلك بدأت تسمح مرغمة لكيانات أخرى بمشاركتها فى هذا النفوذ . لقد بدأت تتلقى الهزائم على مختلف الجبهات ، وفى نفس الوقت ، من جانب ما يسميه توفلر «الإعلام اللاجماهيرى» .

انهيار المجلات الجماهيرية

لقد قدمت الصحافة المثال الأول ، فبدأت الصحافة ، أقدم وسائل الإعلام الجماهيرى ، تفقد قراءها بشكل متواصل . حدث هذا بالنسبة للجرائد الكبرى ، بينما ظهرت الجرائد العديدة الصغيرة والاقليمية لتحصد ما خسرته الجرائد العامة الكبيرة . . وقد أثبتت الدراسات أن نقص القراء لا يمكن ارجاعه فقط إلى مجرد التليفزيون ، فقد ظهر أن المنشورات المتخصصة التى تخاطب جمهورًا بعينه ، أبناء إقليم معين أو طائفة معينة أو غرض معين أو

توجه معين أو هواية معينة . . هذه المنشورات المتخصصة التى لا تخدم الشعب بأكمله ، تتكاثر ويرتفع توزيع معظمها ، مما يعنى انصرافًا جزئيًا عن الجرائد العامة لحساب الجرائد المتخصصة .

والمثال التالى قدمته المجلات الجماهيرية فمنذ منتصف الخمسينيات ، لايكاد يمر عام فى أمريكا إلا ويتم الإعلان عن إغلاق مجلة جماهيرية كبرى ، مثل لايف ولوك وسترداى ايفننج بوست . وبين عامى ٧٠ و١٩٧٧ ، رغم أن تعداد الولايات المتحدة الأمريكية قد ارتفع بمقدار ١٤ مليوناً ، فإن توزيع المجلات الجماهيرية الكبرى قد انخفض بمقدار أربعة ملايين . وفى نفس هذه السنوات ، شهدت البلاد انفجارًا فى توالد المجلات الصغيرة المتخصصة ، مجلات تهتم بأقليم أو مدينة أو حى ، مجلات لقادة الطائرات والمراهقين وهواة الغطس والمحالين إلى المعاش والنساء الرياضيات وهواة جمع آلات التصوير القديمة وجمهور لعبة التنس وهواة التزلق . . إلى آخر القائمة الطويلة . كل مجموعة من الناس وجدت المجلة الخاصة بها ، بالإضافة إلى المجلات الإقليمية .

فى هذا يقول جون ناسبيت ، فى كتابه (المؤشرات العظمى) : «منذ أكثر من عقد ، انهارت المجلات الكبرى عامة الأغراض ، مثل لايف ولوك وستارداى ايفننج بوست ، والتى وصلت فى توزيعها إلى عشرة ملايين ، وفى نفس عام الانهيار ولدت ٣٠٠ مجلة جديدة ذات اختصاص محدد ، ثم ما لبث العدد ان ارتفع إلى ٦٠٠ ، ثم ٨٠٠٠ ولدينا الآن ـ يعنى سنة ١٩٨٢ ـ ١٣ ألف مجلة ذات توجه متخصص . .» .

أزمة الإعلام الجماهيرى

رأينا كيف بدأ بعض وسائل الإعلام الجماهيرى تواجه أزمة بقاء، مع زحف الإرهاصات الأولى لمجتمع المعلومات. وتابعنا كيف أن الصحف والمجلات المحلية والفئوية والمتخصصة بدأت تسحب البساط من تحت أقدام الصحف والمجلات الكبرى ذات الاهتمام العام. وإذا كان البعض قد حاول أن يرجع هذا إلى ظهور التليفزيون وجذبه أعداداً من قراء الصحف والمجلات، فهذا القول مردود عليه. ويكفى للتدليل على ذلك أن نبين انعكاس نفس الأزمة على محطات الإذاعة والتليفزيون الكبرى ذات الاهتمام العام.

وإذا كنت فيما سبق ويلى اعتمد على المتوفر لدى من معلومات عما يحدث فى المجتمع الأمريكى، فإن ذلك لا يمنع من أن يجتهد الدارسون والباحثون فى رصد مدى تحقق هذا فى المجتمعات العربية، وعلاقته بمدى زحف مقومات مجتمع المعلومات فى كل مجتمع منها.

أثر المجتمع الصناعى على مجال الاتصال، لم يقتصر على وسائل الإعلام المقروءة. ففى الفترة بين عامى ١٩٥٠ و١٩٧٠، قفز عدد محطات الإذاعة فى الولايات المتحدة الأمريكية من ٢٣٣٦ محطة، إلى ٥٣٥٩ محطة، علماً بأنه فى الفترة التى زاد خلالها تعداد السكان ٣٥ فى المائة، زادت محطات الإذاعة بنسبة ١٢٩ فى المائة. وهذا يعنى أنه بدلاً من محطة إذاعية لكل ٦٥ ألف مواطن، أصبحت هناك محطة لكل ٣٨ ألف مواطن. ماذا يعنى هذا؟.. يعنى ان المستمع يكون لديه المزيد من البرامج التى يختار

من بينها ، ويعنى أيضًا أن الجمهور الموحد الذى كانت تعتمد عليه وسائل الإعلام الجماهيرى قد تفتت وتوزع على العديد من المصادر .

وقد زاد التنوع والتفتت فى المجال الإعلامى ، عندما بدأت المحطات المختلفة تتوجه إلى شرائح خاصة من الجمهور ، بدلاً من التوجه إلى الجمهور النمطى الذى كان يسعى إليه الإعلام الجماهيرى . لقد كانت المحطات الإذاعية الإخبارية تتوجه إلى البالغين المتعلمين من الطبقة المتوسطة بشكل عام . أما اليوم فقد تعددت المحطات التى يتخصص كل منها فى إنتاج معين من المواد الإذاعية ، تتوجه به إلى جمهور معين من المواطنين . . محطات مختلفة لأنواع مختلفة من موسيقى الروك ، ومحطات لموسيقى الزنوج وأخرى للموسيقى الكلاسيكية . . محطات باللغات واللهجات الأجنبية لمختلف الجماعات العرقية ، من برتغاليين إلى إيطاليين ، إلى القادمين من أمريكا الجنوبية ، إلى اليابانيين والصينيين والعرب واليهود .

وفى نفس الوقت ظهرت وسائل جديدة للاتصال الصوتى ، قضت على البقية الباقية من جمهور الاعلام الجماهيرى . فخلال الستينات ظهرت أجهزة التسجيل الصغيرة الرخيصة ، تشيع بين الصغار والشباب فى كل مكان . ثم ظهر نظام الإذاعة الشخصية ، وهى بعكس محطات الإذاعة الشائعة التى يكون فيها المستمع سلبيًا ، يتلقى فقط ما يذاع له ، أتاحت أجهزة سى . بى . (C.B.) لصاحب الجهاز أن يتصل بالآخرين ، فى محيط ١٥ ميلاً ، يستمع

إليهم ويتحدث معهم . ولكى نأخذ فكرة عن مدى انتشار هذه الأجهزة ، يكفى معرفة أنه فى الفترة ما بين ٥٩ و١٩٧٤ كان عدد الأجهزة المستخدمة فى الولايات المتحدة مليون جهاز . . وبعد ثمانية أشهر تضاعف عددها فأصبح مليونى جهاز ، ثم أصبح ثلاثة ملايين بعد ذلك بثلاثة أشهر . وفى عام ١٩٧٧ بلغ عددها ٢٥ مليون جهاز . وهذا يعنى أن التحول إلى التنوع فى المطبوعات يناظره تحول فى الإذاعة .

تليفزيون الكابل

وفى عام ١٩٧٧ ، كان التليفزيون من أقوى وسائل الاتصال وأكثرها قدرة على قولبة الجماهير ، وجعلها نمطية . وكانت محطات التليفزيون الكبرى أقوى وسائل الإعلام الجماهيرى نفوذًا وتأثيرًا . وفى ذلك العام بالذات ، بدأت تهتز قدرة ذلك الجهاز مما أثار الذعر فى نفوس أصحاب هذه المحطات والعاملين فيها . . لقد بدأ عدد المشاهدين فى الانخفاض . ما حدث للصحف والمجلات بدأ يحدث للتليفزيون! . . فى البداية ، لم يصدقوا أن هذا ممكن الحدوث ، ثم بدأوايبحثون عن تفسيرات خاصة ، تتصل بمستوى البرامج ، أو طبيعة توزيعها بين الاهتمامات المختلفة ، إلاَّ أن الحقيقة بدت سافرة بعد ذلك . . الواقع الجديد لمجتمع المعلومات الزاحف يتناقض مع جميع وسائل الإعلام الجماهيرى العامة .

وانخفاض عدد المشاهدين بالنسبة لشبكات التليفزيون يعتبر كارثة اقتصادية ، لأن مواردها من الإعلانات تتأثر بأى اهتزاز فى عدد المشاهدين .

وترتب على هذا أن ظهر شيء جديد ، اسمه «تليفزيون الكابل» ليحل مشكلة التنوع والتباين التى تفرض نفسها . وتليفزيون الكابل هو الشكل الذى يتوافق مع مجتمع المعلومات ، أو مجتمع الخيارات المتعددة ، فى مكان الخيار الواحد أو الخيارين فى مجتمع الصناعة . أسرعت شبكات التليفزيون الأمريكية الكبرى ، مثل (أ .بى .سى) و(سى .بى .اس) و(ان .بى .سى) بإنشاء ما يزيد على خمسة آلاف نظام لتليفزيون الكابل .

ونظام تليفزيون الكابل أشبه بالسوبر ماركت . إنه يعتمد على شراء البرامج والخدمات من عدة مصادر ، يتم توزيعها على القنوات المختلفة للنظام . ومقابل أجر شهرى يستطيع الشخص أن يختار البرامج والمواد والخدمات التى يرغب فى أن يشترك فيها . وتليفزيونات الكابل تقدم كافة البرامج المحلية ، وبعض البرامج التليفزيونية من محطات المدن القريبة ، والخدمات التليفزيونية البعيدة التى يتم نقلها عن طريق القمر الصناعى .

واليوم ، أكثر من ٦٥ فى المائة من بيوت الولايات المتحدة الأمريكية تمتد إليها كابلات الخدمة التليفزيونية ، ويستطيع أهل كل بيت من هذه البيوت أن يختاروا القنوات التى يريدونها بين ما يزيد على ٢٠٠ قناة ، تقدم كل شيء . . أخبار وتحقيقات وتسلية وأطفال ، قنوات محلية وعرقية وفئوية متخصصة . . قنوات للأفلام السينمائية ومسلسلات تليفزيونية قديمة أو حديثة ، قنوات لكافة الخدمات الثقافية من مسرح وموسيقى ورقص ، بالإضافة إلى قنوات خاصة بالأحوال الجوية ، وبالرصد الرادارى للمنطقة ، وبمواعيد هبوط وإقلاع الطائرات وما يطرأ عليها من تغيير ، وكذلك قنوات للسياحة وأسواق المال .

لقد قام تليفزيون الكابل بنفس ما قامت به المجلات المحلية والفئوية المختصة ، فاستجاب لما يفرضه مجتمع المعلومات ، من لا جماهيرية وسائل الاتصال والإعلام .

الفيديو.. وألعابه..

وتليفزيون الكابل ، ليس هو مصدر التهديد الوحيد لشبكات التليفزيون الكبرى ، فهناك ألعاب الفيديو التى تتيح لأى فرد من أفراد الأسرة أن يحول شاشة التليفزيون إلى ملعب كرة قدم أو كرة الطاولة أو التنس .

عن هذه الألعاب يقول ألفين توفلر : «قد يبدو هذا التطور هامشيًا للمحللين السياسيين أو الاجتماعيين الحرفيين ، إلا أنه يمثل موجة من التعليم الاجتماعى ، ومن التدريب المبكر على العيش فى بيئة الغد الالكترونية . وألعاب الفيديو لا تقوم فقط بالمزيد من تفتيت الجمهور ، وتخفيض العدد الذى يتابع برامج التليفزيون فى وقت معين ، ولكن من خلال هذا الجهاز الذى يبدو بريئًا بتعلم ملايين الأفراد أن يلعبوا مع جهاز التليفزيون ، أن يتكلموا إليه ويستجيبوا بردود أفعال على أفعاله . من خلال هذا يتغير هؤلاء الأفراد ، من مستقبلين سلبيين ، إلى موجهى رسائل فى نفس الوقت . . إنهم يتحكمون فى الجهاز بدلاً من ترك الجهاز ينفرد بالتحكم فيهم» .

أضف إلى هذا وذاك ، الخدمات الإعلامية التى تقدمها بعض الشبكات التليفزيونية ، والتى يشترك فيها الفرد ، ويستطيع عن طريق جهاز التحكم عن بعد أن يطلب على شاشة التليفزيون

المعلومـــات التى يريدها ، وهذا بدوره يوفـــر المزيد من التنوع فى استخدام شاشة التليفزيون .

ثم هناك الانتشار الواسع لأجهزة الفيديو ، ملايين الأجهزة فى ملايين البيوت . . وجهاز الفيديو يعتبر أداة حاسمة فى تنوع وتمايز الجماهير ، وخروجها من النمطية . . جهاز الفيديو لا يسمح لك فقط بأن تسجل مباراة كرة القدم التى جرت ظهر الأمس لتشاهدها مساء اليوم ، وبهذا تنتصر على خاصية التزامن ، التى تجعل معظم الناس يفعلون نفس الشىء فى نفس الوقت ، الأمر الذى يفرضه المجتمع الصناعى . لقد أصبح بإمكان الفرد أن يختار المادة التى يحب أن يراها ، وأن يشاهدها فى الوقت الذى يحبه . إنه يجعل من الفرد مشاهدًا تليفزيونيًا ومنتجًا تليفزيونيًا فى نفس الوقت .

كل هذه المستحدثات بما فى ذلك استقبال برامج الأقمار الصناعية تشترك فى شىء واحد ، هو أنها تحيل الحشد الجماهيرى للتليفزيون الجماهيرى إلى شرائح منفصلة ، وكل شريحة تضاعف تنوعنا الثقافى ، وتضرب جذور سيطرة المحطات أو الشبكات التليفزيونية الكبرى ، والتى كانت تتحكم فى رؤيتنا لواقع الحياة .

ويلخص جون اكونور ، الناقد بجريدة نيويورك تايمز ، ما يحدث قائلاً : «الشىء الوحيد الأكيد ، هو أن التليفزيون التجارى لن يعود قادرًا على أن يفرض علينا ، ما نشاهده أو وقت مشاهدتنا له» .

لكن ، ما هو السبب الذى ساعد على رواج هذه المستحدثات؟ ، ولماذا يصبح من الضرورى أن نتحول من وسائل الإعلام الجماهيرى ، إلى وسائل إعلام لا جماهيرية؟ .

إعلام شبكي لا مركزي

لعب الإعلام الجماهير« دورًا ناجحًا فى ترسيخ أسس ومبادئ المجتمع الصناعى ، وكان أداة عظمى فى إشاعة مبدأ النمطية والتوحيد القياسى بين البشر فما الذى جعله اليوم يفقد مصداقيته بين الناس؟ وما هو سر الصعود البازغ لأشكال جديدة من الإعلام ، تتفق جميعًا فى كونها غير جماهيرية ، وأميل إلى الخصوصية؟ .

يرجع ذلك كله إلى زحف مجتمع المعلومات الذى يقوم على أسس ومبادئ وأساليب حياة تختلف عن سابقاتها فى المجتمع الصناعى وتتناقض معها فى أغلب الأحيان .

من بين هذه التغيرات ، التحول من النمطية إلى التنوع والتباين . لقد نبع الإعلام الجماهيرى من نمطية المجتمع الصناعى ، وكان من أمضى أسلحته فى إشاعة وترسيخ النمطية بين الجماهير ، وساهم إلى حد بعيد فى نقل عملية التوحيد القياسى من العمليات الصناعية إلى البشر ، ونجح ـ غالبًا ـ فى قولبة البشر وجعلهم آحادًا أقرب إلى التطابق ، رغم تعارض هذا مع طبيعة وتكوين ورغبة الإنسان . استمر هذا التوجه المعاكس لطبيعة الإنسان على مدى ما يزيد عن قرنين ، لأنه كان متفقًا مع مصالح المجتمع الصناعى ، وخضع له معظم البشر فى معظم أنحاء العالم ، فى الدول الصناعية ، وفى الدول التى استعمرتها .

صيحات الغزو الفكرى

ويندهش البعض لتصاعد التحذير من الغزو الفكرى والثقافى

والإعلامى من الخارج . وهم يتساءلون لماذا يحدث هذا الآن ، وليس من قبل ، عندما كان المجتمع الصناعى يفرض أسلوب حياته ومنطق تفكيره على أبعد وأصغر المجتمعات فى آسيا وأفريقيا وأمريكا الجنوبية ، ويطردهم بإعلامه الجماهيرى الذى يشبع نمطًا فكريًا وثقافيًا وعقائديًا ، يتناقض فى كثير من الأحيان مع الانماط الفكرية والثقافية المتباينة لمجتمعات هذه القارات؟ ، لماذا رضخت هذه المجتمعات للنمط المفروض فى أسلوب حياتها ، بل وسعت إلى تقمصه ، خجله من إعلان اختلافاتها عنه ، كاتمة كل ما يمثل هويتها وخصوصيتها ، ثم بدأت تسلك مؤخرًا مسلكًا مناقضًا وتعالت صيحات التحذير من الرضوخ للمنطق النمطى؟ ، ولماذا تتسم الدعاوى المعاصرة بالعصبية ، وبالتطرف فى إعلاء كل ما هو قديم وخصوصى ، حتى عندما يكون بعض هذا القديم حاملاً من المخاطر ما لا يقل عن مخاطر الخضوع السابق للتوحيد القياسى الذى فرضه المجتمع الصناعى؟ .

إلى هولاء المندهشين والمتسائلين ، أقول إن السر فى هذا كله هو زحف مجتمع المعلومات ، وثورة المعلومات التى قادت إلى رفع الغطاء عن المرجل الذى وصل ما بداخله إلى حد الغليان والفوران . وإن الانحرافات فى الدعوة إلى الذاتية والخصوصية ، ونداءات الحفاظ على التراث ، حتى بشكله الجامد ومضمونه الحفرى ، هى البخار الذى يندفع من فتحة المرجل بكل قوته .

لقد رضخت المجتمعات العالمية المختلفة - مرغمة ومغلوبة على أمرها - لعمليات التوحيد القياسى والتنميط التى فرضها صالح

المجتمع الصناعى ، وعندما بدأت تهتز دعائم ذلك المجتمع ، نتيجة الاندفاع الصاروخى لثورة المعلومات ، وعندما بدأ الناس يخرجون من شرنقة النمطية ، ويخلعون رداء التوحيد القياسى ، وعندما بدأوا يتمايزون ويتنوعون فى أفكارهم وأحلاهم ومشاربهم وأساليب حياتهم . . عندما حدث هذا كان من الطبيعى أن يندفعوا إلى السبيل المعاكس ، برد فعل عاطفى - غير عقلانى - تعويضًا عن زمن الكبت الطويل . ومع كل ما فى هذا الاندفاع من مخاطر ، ومع ما يسببه من نزاعات وخصومات تصل إلى حد القتل والانتحار ، إلا أنه أفضل من بقاء الوضع النمطى الذى فرضه المجتمع الصناعى . خاصة وأن طبيعة الأمور تقول إن هذا الاندفاع المعيب ، ستهدأ حدته مع الأيام ، فيفسح المجال لتعبير صحى ، يتضمن التمييز بين ما هو مقبول - فى زمننا هذا - من ذلك التراث القديم ، وما هو متناقض مع صالح تطور الجنس البشرى كما يرسمه مجتمع المعلومات .

الأمزجة المتباينة...

كان الإعلام الجماهيرى هو الذى تلقى أولى ضربات مرحلة التحول الحالية . . تلقاها قبل أن تصل الضربات إلى المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية . وهذا هو سر التحول الذى طرأ على المجال الإعلامى ، والذى ظهر على شكل تداعيات لأدوات الإعلام الجماهيرى الكبرى ، وبزوغ لأشكال إعلامية جديدة تتجه إلى أقاليم أو فئات أو أعراق خاصة .

وإذا كان التحول من المركزية إلى اللامركزية هو أحد

التحولات الاساسية من مجتمع الصناعة إلى مجتمع المعلومات ، فقد كان لهذا أثره فى المحنة التى يواجهها الإعلام الجماهيرى ، وذلك لأن الإعلام الجماهيرى مركزى فى تخطيطه وإدارته وتنفيذه . وشأن أية مؤسسة مركزية أخرى فى حياتنا ، أدت مركزية الإعدام الجماهيرى إلى فشل قيادته فى ملاحقة التغيرات السريعة المتلاحقة التى تطرأ على جمهوره ، وبعد أن تحول جمهوره إلى جماهير عديدة . المخططون للاعلام الجماهيرى فى الحكومات أو فى الشركات الكبرى لم يعودوا قادرين على فهم التحولات التى تجرى فى القواعد ، لم يعد بإمكانهم التعرف على الرغبات والأحلام والأمزجة المتجددة والمتباينة للجماهير . وبحكم الطبيعة الديناصورية لوسائل الإعلام الجماهيرى ، اصبح من الصعب عليها أن ترصد هذا التغير فى الوقت المناسب ، وتعدل من طيعتها وفقًا له .

حديث الناس إلى بعضهم..

وساعد على تعميق أزمة الإعلام الجماهيرى ، أن تنظيمه وبحكم مركزيته ، يخضع لنظام تسلسل الرئاسات الذى كان ناجحًا فى عصر الصناعة ، وظهرت معالم فشله مع زحف عصر المعلومات ، الذى يطرح بديلاً عنه التنظيم الشبكى .

وتعبير التنظيم الشبكى من التعبيرات التى استحدثها واقع مجتمع المعلومات . فبعد فشل التنظيمات الهرمية البيروقراطية التى تخضع لنظام تسلسل الرئاسات ، وبعد أن ظهر عجزها عن حل مشاكل المجتمع ، دفع هذا بالناس إلى التحدث إلى بعضهم

البـعض حـول هذه المشـاكل . . وكـان هذا بداية ظهـور التنظيم الشبكى . مع الانهيارات الأولى للهرم البيروقراطى ، تجمع الناس وسط حطامه ، ليتناقشوا فيما سيفعلونه ، وبدأوا يتحدثون إلى بعضهم البعض خارج بناء التسلسل الرئاسى ، وكان هذا بداية الاتجاه إلى التنظيمات الشبكية .

يقول جون ناسبيت فى كتابه المؤشرات العظمى : «فنحن كأفراد ، أو كأعضاء فى جماعات صغيرة ، أو فى مؤسسات كبيرة نعمد إلى تبادل الموارد والاتصالات والمعلومات بسرعة المكالمة التليفونية ، أو رحلة الطائرة النفاثة . معتمدين على اللمسة الإنسانية لأصواتنا . . الاعتماد على التنظيم الشبكى هو أداة قوية للعمل الاجتماعى . وأولئك الذين يمكن لهم أن يغيروا العالم ، بدأو يفعلون ذلك محليًا ، فى منظومة كوكبية من أصحاب التجانس العقلى ، من أجل تحقيق هدف جديد . .» .

مثال ذلك حركة تحرير المرأة . لقد بدأ هذا النشاط على شكل تنظيمات شبكية فى جميع انحاء الدول المتطورة . تجمعت النساء معًا فى جماعات صغيرة ـ عادة من الصديقات وصديقات الصديقات ـ لعرض رؤيتهن ، ومن ثم تغيير رؤية المجتمع التقليدية للمرأة . ونفس الشيء حدث فى حركات الخضر والحفاظ على البيئة ، وفى الحركات المعادية للحروب وللأسلحة النووية . . والداعية إلى السلام .

وفى أحيان أخرى يلجأ الناس إلى التنظيم الشبكى ليحققوا ارتباطًا فيما بينهم ، كما يحدث عندما تتفق مجموعة من الجيران

مع سائق سيارة أجرة لنقل أطفالهم إلى المدارس ، عندما تعجز المدارس عن توفير ذلك من خلال حافلات عامة . وبهذا المعنى يكون التنظيم الشبكى هو السبيل فى مجتمع خدمة الذات ، بعيدًا عن خدمة الحكومة ، أو نتيجة لقصورها وعجزها .

عصر الثراء المعلوماتى

والتنظيم الشبكى بهذا المعنى ، هو الإطار الجديد المستحدث الذى يتيح للناس أن يتحدثوا إلى بعضهم البعض ويتشاركوا فى الافكار والمعلومات والمعارف ، فى نشاط معين ومن أجل هدف محدد . وتقول مارلين فرجسون صاحبة أحد أهم الكتب عن التنظيم الشبكى : إنه يتحقق عن طريق المؤتمرات والمكالمات التليفونية والرحلات الجوية ، وبواسطة آلات الاستنساخ (فوتى كوبى) ، والمحاضرات ، وجماعات البحث ، والحفلات ، والصداقات المتبادلة ، ولقاءات القمة ، والشرائط المسجلة ، والخطابات الخبرية أو المنشورات البريدية ، وهو نظام قائم على أساس تسهيل نقل المعلومات بطريقة أسرع ، وأكثر إنسانية ، وأعظم تأثيراً من أى نظام آخر نعرفه . وهو وسيلة للاتصال والتعامل تناسب عصر ندرة الطاقة ، وعصر الثراء المعلوماتى .

ففى عصر تسارع وتدفق المعلومات ، يصعب على الفرد التعامل مع هذا السيل ، ويصعب عليه انتقاء المعلومات التى تفيده فى المسألة التى تعرض له . والتنظيم الشبكى يكتسب جاذبية ، باعتباره طريقة سهلة للحصول على المعلومات المحددة المطلوبة . وفائدته تتجاوز مجرد نقل البيانات إلى خلق

المعارف وتبادلها . وهو قابل للتطبيق فى كل مجالات النشاط البشرى .

وهذا الازدهار فى وسائل الإعلام الاقليمية والفئوية والعرقية ، ما هو إلا التطبيق العملى للتنظيم الشبكى فى المجال الإعلامى . لقد قرر الناس أن يقيموا إعلامهم الخاص النابع من إرادتهم والمعبر عن أفكارهم وعقائدهم وأمزجتهم ، وأن يستغنوا عن الإعلام الجماهيرى الذى فرضه صالح المجتمع الصناعى .

هذا التحول إلى الإعلام اللاجماهيرى ، تظهر أهميته عندما ننظر إليه من زاوية أخرى من زوايا التحول إلى مجتمع المعلومات ، أعنى بذلك التحول من الديموقراطية النيابية إلى ديموقراطية المشاركة ، أو الديموقراطية التوقّعية ، التى تجمع بين المشاركة وبين التوجه المستقبلى .

الإعلام اللاجماهيرى

طرحنا من قبل تصورنا لسمة أساسية من سمات دخول مجتمع المعلومات ، وهى التحول من ديموقراطية التمثيل النيابى إلى ديموقراطية المشاركة أو الديموقراطية التوقّعية . والإعلام اللاجماهيرى الذى نتحدث عنه ، هو الترديد الطبيعى لذلك التحوّل . لقد كان الإعلام الجماهيرى دائمًا ، فى الدول الرأسمالية التى تعتمد الاقتصاد الحر وتلتزم بآليات السوق ، وفى الدول الاشتراكية التى تأخذ بالتخطيط والتنفيذ المركزيين ، هو التعبير عن إرادة اصحاب المصالح فى السلطة العليا . تم ذلك ، سواء كان أصحاب المصالح هم أصحاب المؤسسات الاقتصادية الكبرى ،

والصفوة الحكومية التى تمثلهم ، أم كانوا أعضاء اللجنة المركزية للحزب الشيوعى ، والإدارة العليا التى تعبر عنهم .

وإذا كان التناقض الذى نشأ بين مصالح القواعد ومصالح الصفوة هو الذى يجعل بالتحول إلى ديموقراطية المشاركة ، أى أن يتكفل الناس فى القواعد بمسئولية اتخاذ قرارهم فى كل ما يمس حياتهم ، بدلاً من أن ينيبوا عنهم من يقوم بذلك ، فمن الطبيعى أن يواجه الإعلام الجماهيرى أزمة مستحكمة ، فهو - فى آخر الأمر - أداة السلطة المركزية التى يجرى تفتيتها ، وتتم تجزئتها . لهذا تنجح وسائل الإعلام الصغيرة الإقليمية والفئوية ، لأنها التعبير الإعلامى عن الشكل الجديد للإدارة الشعبية .

كما تحدثنا قبل ذلك عن الإدارة فى مجتمع المعلومات ، ورأينا كيف يعاد بناء المؤسسات على الأساس الجديد ، الإعلام الجماهيرى مؤسسة أيضًا ، ولابد أن يخضع لنفس عملية إعادة البناء الإدارى ، التى يستبعد فيها مبدأ مركزية التحكم . . وهذا يتناقض مع جماهيرية الإعلام الجماهيرى! . . ومن هنا ظهرت الحاجة إلى ابتكار المسمى الجديد «الإعلام اللاجماهيرى» .

ثم ، مثل آخر لم نتطرق إليه بعد . ولكن تفرضه طبيعة التحول إلى مجتمع المعلومات ، أعنى بذلك التحول من اقتصاد مجتمع الصناعة إلى اقتصاد مجتمع المعلومات . ولا أريد الآن أن أدخل فى تفاصيل هذا التحول - رغم أهميته الكبرى - لكنى سأشير فقط إلى أن عصر الصناعة فرض اقتصاده الخاص به ، تمامًا كما فرض تعليمه وإدارته واجتماعياته وثقافته الخاصة به . ورغم أننا مازلنا

نتحدث عن الاشتراكية والرأسمالية ، ورغم أن الكثير منا مازال يغرق فى الحديث عن انهيار الاشتراكية وعن انتصار الرأسمالية باعتبارها الخط الاقتصادى الأسلم للمستقبل ، وعن اقتصاد السوق أو الاقتصاد الحر كبديل مستقبلى ، إلاَّ أن الحقيقة الغائبة فى كل هذا هى ان الاشتراكية والرأسمالية هما وجهان لعملة واحدة هى مجتمع الصناعة ، وهما نظريتان ـ مع كل الاختلاف بينهما ـ تستهدفان التعامل مع حقائق عصر الصناعة ، الذى يكون إنتاج البضائع والخدمات مركز الثقل فيه ، وسنرى فيما يلى كيف ينتقل مركز الثقل فى المجتمع الزاحف إلى المعلومات والخدمات . والمعلومة تختلف فى طبيعتها عن المنتج الصناعى المادى اختلافًا جذريًا ، لذلك يحتاج مجتمع المعلومات إلى استنباط نظريات اقتصادية جديدة ، نابعة من طبيعته ، ومنسجمة مع التغيرات المجتمعية التى يحدثها .

وإذا كان الإعلام الجماهيرى ، نشاطًا اقتصاديًا بطبيعته ، فلابد أن تنطبق عليه كل التغيرات التى تطرأ على باقى النشاطات الاقتصادية .

لماذا التعليم والإعلام..؟

هذه هى بعض المبررات التى نفسر بها أهمية التحول من الإعلام الجماهيرى إلى الإعلام اللاجماهيرى ، ذلك التحول الذى بدأ منذ عقدين ، وظهرت آثاره فى جميع وسائل الإعلام الجماهيرى التى نعرفها .

لقد ذكرت من قبل إننى أعطى أولوية فى تحولنا إلى واقع

مجتمع المعلومات لأمرين أساسيين هما : التعليم والإعلام . . فما هو السر فى تحديد هذه الأولوية؟ . . ولماذا يتقدمان على النواحى الأخرى الهامة فى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية؟ .

لقد تكلما عن التعليم بالتفصيل من قبل ، وقلنا إن إعادة بناء العملية التعليمية على أساس مستقبلى ، تعتبر ضرورة عاجلة ، لأن الذين يلتحقون اليوم بالمدارس ، يخرجون إلى الحياة العملية بعد ١٥ سنة على الأقل ، ومن هنا وجب أن نتعرف على طبيعة الحياة بعد ١٥ سنة ، وبالتحديد على طبيعة العمل والعمالة والإنتاج والحياة الاجتماعية ، حتى نعيد بناء نظمنا التعليمية ، بما يجعل طفل اليوم صالحًا عند انتهاء دراسته للتوافق مع الأوضاع الجديدة ، ولأن يكون فاعلاً فيها .

لهذا أدعو ـ من الآن ـ كل شعب من الشعوب العربية إلى أن يبدأ ، بأسرع ما تتيح له ظروفه ، تفهم طبيعة التحول الأساسى الذى نمر به ، والواقع الحقيقى لبلاده ، حاليًا ، تمهيداً لوضع رؤية مستقبلية شاملة ، تنبع منها الاستراتيجيات المختلفة ، وأولها استراتيجية التعليم ، على أن تتم عملية إعادة البناء متزامنة مع ما يجرى من إعادة بناء فى مختلف مجالات الحياة الأخرى .

اقتحام المستقبل

أمّا الإعلام ، فله دور متميز فى عملية اقتحام المستقبل .

إذا ما خلصت نية الإصلاح ، وتجاوز التخلف الحالى فى مجتمعاتنا العربية ، فالخطوة الأولى فى التحول إلى مجتمع المعلومات يجب أن تكون إشاعة الفهم السليم على مختلف

المستويات . الفهم السليم ، والوصول إلى الحد الأدنى من الاتفاق ، يسبقان أية خطوة عملية أو تنفذية . وأجهزة الإعلام - حتى بشكله الحالى - هى خير أداة لإشاعة الفهم المطلوب ، ولأداء الواجبات التى تساعد فى الوصول إلى الفهم الواقعى المطلوب .

هذا هو الواجب الأول للإعلام ، ولكن عليه فى نفس الوقت أن يقوم بوظيفة أخرى تساعد على إنضاج الفهم ، وتحقيق الحد الأدنى من الانسجام بين القيادة والقاعدة ، أعنى بذلك أن يتحول إلى إعلام مزدوج يعلم القواعد بقرارات وإرادة القيادة ، ويعلم القيادة بطبيعة التحولات والإرادات المتجددة ، فى القواعد .

وهذا يفرض على الإعلام دورًا مركبًا فى مرحلة التحول وإعادة البناء ، يتضمن :

* إشاعة الفهم والتوجه المستقبلى اللازم لإعادة البناء فى الدولة .
* إعادة بناء الأجهزة الإعلامية على أساس هذا الفهم .
* تحقيق تيار فعال مزدوج الاتجاه بين القيادة والقاعدة ، يتيح تدفق المعلومات بالسرعة المناسبة .

برلمانات إعلامية

الجانب الأول من دور الإعلام الحالى ، هو أن يفهم الإعلاميون - بوضوح - طبيعة التحول الجذرى الذى يمر به المجتمع البشرى ، وواقع التغيرات المجتمعية التى يجىء بها مجتمع المعلومات ، وأساسيات التفكير السليم فى هذه المرحلة التى

يتغير فيها كل شىء ، وضوابط التفكير فى حل مشاكل المجتمع ، والتى من بينها :

* استحالة حل المشاكل ، اعتماداً على خبرة الماضى فقط .
* استحالة حل المشاكل جزئيًا ، كل على حدة .
* استحالة حل مشاكل أى شعب ، فى غياب الفهم المتكامل للتغيرات الجذرية التى يمر بها المجتمع البشرى .
* استحالة وضع رؤية مستقبلية على يد الصفوة فقط ، وضرورة مساهمة القواعد ، من خلال الحوار الحر .

والجانب الثقافى من دور الإعلام الحالى ، هو إعادة بناء الذات على أساس الفهم السابق ، لإحداث التوازن بين التوجه المستقبلى وبين باقى التوجهات الإعلامية الأخرى أو التقليدية .

على أن يتم هذا من خلال إفساح المجال لبرامج وزيارات حوارية مختلفة المستويات والتوجهات ، تتيح فرصة مشاركة المفكرين والمسئولين والقواعد فى كل مكان ، وعلى مختلف المستويات . ثم الانتقال بعد ذلك إلى إنشاء برلمانات إعلامية متعددة ، تجمع بين المفكرين والمسئولين والقواعد ، وتهتم بإرادة الاقليات بنفس قدر اهتمامها بإرادة الأغلبية . بحيث تساهم هذه البرلمانات فى وضع اطار الرؤية المستقبلية للبلاد بشكل ديموقراطى .

وإلى أن يتحقق هذا كله ، وإلى أن تبدأ عمليات البناء الاقتصادى والاجتماعى والسياسى فى البلاد ، وإلى أن يتأسس النظام الديموقراطى الذى يتفق مع حقائق مجتمع المعلومات . . إلى

أن يتم هذا ، تقع على عاتق الاعلام مهمة إعلام صانع القرار ، أولاً بأول ، بحقيقة توجهات الجمهور ، وإرادات الأفراد المتغيرة فى القواعد ، أيًا كان مدى توافق أو اختلاف هذه التوجهات مع رؤية صناع القرار .

هذا واجب حيوى ، فى ظل تواضع الممارسات الديموقراطية التقليدية فى البلاد العربية ، وفى ظل غياب الدور التقليدى للأحزاب ، من حيث التعبير عن إرادة القواعد ، وإلى أن يتم تطبيق ديموقراطية المشاركة التى ستوفر البديل لهذا الجهد الإعلامى الذى نتكلم عنه . هذا الواجب الحيوى للإعلام ، سيساعد فى أن تجىء قرارات الحكومات متوافقة مع إرادة القواعد ، ومن ثم تكون لهذه القرارات مصداقيتها مما يدفع الجمهور إلى أن يتحمس لها .

□ □ □

الفصل السابع

الاقتصاد فى مجتمع المعلومات

كان الطبيعى أن أبدأ بالاقتصاد عند طرح تصوراتى لمجالات النشاط البشرى فى مجتمع المعلومات ، باعتباره من العوامل الأكثر أهمية فى حياة الشعوب ، ولأنه يضرب بجذوره فى جميع المشاكل المعاصرة ، على امتداد العالم . إلا أننى آثرت أن أمهد لذلك بطرح التطبيقات فى مجالات التعليم والإدارة والممارسة الديموقراطية والإعلام ، وحتى يتأكد القارئ من أننا بصدد عملية إعادة بناء شاملة ، وليس مجرد تحسين أو تطوير أو تهجين ما كنا نأخذ به حتى الآن .

آثرت أن أرجئ الحديث عن اقتصاد المعلومات ، لأن ما سأقوله يختلف جذريًا عن كل ما نسمعه ونقرأه فى مجال الإصلاح الاقتصادى ، ولأن كل النظريات والتوجيهات الاقتصادية التى يعتمد عليها علماء ورجال الاقتصاد حاليًا ، والتى تأسست وتراكمت على مدى قرنين من الزمان ، هى عصر الصناعة . . كلها لم تعد صالحة اليوم للتطبيق ، لا فى الدول العربية ، ولا فى دول العالم الثالث ، ولا فى الدول الاشتراكية التى قررت التنازل عن التخطيط والتنفيذ الاقتصادى المركزى ، ولا حتى فى الدول الصناعية المتطورة الكبرى ، كالولايات المتحدة الأمريكية وأنجلترا وفرنسا وألمانيا .

من هنا تأتى الصعوبة . .

فنحن قد تعودنا ـ عند إعادة النظر فى أمر ما ـ أن نتلمس السابقة فى دولة كبرى ناجحة ، أو حتى نستجيب لنصائح الإخصائيين من الدول المتقدمة . المشكلة هى أن ذلك الذى أطرحه لا توجد سابقة لتطبيقه ، ولا تفيد فيه خبرة الإخصائيين الاقتصاديين ، الذين كانت خبرتهم هى المرجع حتى نهاية ستينيات هذا القرن . لكن هذا لا يعنى أن هؤلاء العلماء الإخصائيين لا يدركون أبعاد المحنة التى يعيشونها هذه الأيام ، كما لا يعنى أنهم لا يبحثون عن حل للمأزق الاقتصادى الذى يواجههم . واقع الأمر أن معظمهم مازال حتى الآن يتخبط فى معطيات الماضى ، محجمًا عن خوض مجاهيل المجتمع الزاحف ، باقتصاده المتميز تمامًا عما عرفوه واعتادوا عليه .

الوصفة السحرية

لقد أثارت حركة الاستقلال فى عديد من دول العالم الثالث عدة تساؤلات حيوية ، حول المسار الاقتصادى الذى يساعدها على التنمية واللحاق بركب الدول المتقدمة . ثم جاءت أحداث الكتلة الشرقية ، لتهدم أحد ركنى الاقتصاد التقليدى لعصر الصناعة ، وهو الذى يقوم على التخطيط والتنفيذ الاقتصادى المركزى . وأصبحنا ـ فى العالم الثالث ومع الدول الاشتراكية سابقًا ـ أمام خيار وحيد ، تدور تنويعاته حول محور واحد ، هو الاقتصاد الرأسمالى ، بما فيه من اقتصاد حر ، وسوق حرة ، وتغليب لنفوذ

القطاع الخاص . لقد شاعت فى كتابات المفكرين الاقتصاديين العرب - والعالميين أيضًا - فكرة أن سمة العصر والعصور القادمة ، هى انهيار الاشتراكية وصعود الرأسمالية ، كما تطبقها المجتمعات الرأسمالية حاليًا ، وبعد ما أدخل عليها من بعض التعديلات التى تستوعب جانبًا من البعد الاجتماعى . وتصوروا إن الاقتصاد الحر ، واقتصاد السوق والتحول إلى القطاع الخاص تكمن فيه الوصفة السحرية التى تحقق الشفاء والعلاج الناجح لجميع الأمراض ، التى تعانى منها مختلف المجتمعات ، فى أى مكان على الأرض .

لقد كتبت أكثر من مرة منبهًا إلى خطورة هذا التوجه ، قائلاً إن السنوات القادمة ستشهد انهيارًا للأسس التى قام عليها الاقتصاد الصناعى ، سواء كان اشتراكيًا أم رأسماليًا . ذلك لأن الرأسمالية والاشتراكية فى حقيقة أمرهما وجهان لعملة واحدة هى الصناعة ، وأنهما قاما واختلفا وتناقضا من أجل هدف واحد ، هو التعامل مع واقع المجتمع الصناعى ، ووفقًا لمبادئه وعقائده الأساسية .

قلت إن تداعى الأسس والمبادئ والعقائد التى يقوم عليها المجتمع الصناعى - الأمر الذى ناقشناه بالتفصيل فيما سبق - مفسحة المجال للأسس والمبادئ والعقائد النابعة من مجتمع المعلومات ، يستوجب من كل مفكر اقتصادى عربى أن يساهم بأفكاره التى تقوم على حقائق المجتمع الجديد فى ابتداع تصورات ونظريات وسياسات اقتصادية جديدة ، يمكن أن تتعامل بكفاءة مع واقع ذلك المجتمع .

وسط هذه الحيرة الشاملة ، التى يعيشها رجال الاقتصاد فى جميع انحاء العالم بادرت مجموعة من المفكرين المستقبليين إلى تلمس طبيعة الاقتصاد الجديد الذى يفرضه مجتمع المعلومات . اكتفى البعض بالرصد للتعرف على مؤشرات التغيير فى الاقتصاد خلال عقد من الزمان ، كما فعل المفكر المستقبلى الأمريكى جون ناسبيت ، وسعى البعض إلى إلقاء نظرة أشمل للتعرف على مدى فشل النظريات الاقتصادية الراهنة ، واستنباط بعض القواعد والاشتراطات التى تساعد على الخروج من هذه الأزمة ، كما فعل المفكر المستقبلى النمساوى الأصل الإنجليزى الدراسة ، الأمريكى الإقامة بيتر دراكر . وتجشم البعض المهمة الشاقة لرسم اطار اقتصاد الغد ، على أساس فهم طبيعة التحولات التى يحملها مجتمع المعلومات إلى حياتنا ، كما هو الحال مع العالم الرياضى والمفكر المستقبلى اليابانى كاورو ياما جوشى .

من واقع ما سأطرحه ، سنرى إن باب الاجتهاد مازال مفتوحًا ، بل سيظل ـ بطبيعة العصر ـ مفتوحًا طوال الوقت . وهدفى من طرح هذه الرؤى أن يتحمس المفكرون والاقتصاديون العرب ، لاستشراف مستقبل الاقتصاد فى بلادهم ، وفى منطقتهم ، على أساس سليم يتمشى مع حقائق التغيير التى أطرحها . إننى أسعى إلى ما يطلقون عليه العصف الفكرى (برين ستورمنج) ، آملاً أن يكون لنا دور إيجابى فى عالم الغد وألا نكتفى بالانتظار حتى يمن علينا علماء الدنيا بخلاصة أفكارهم ،

ونتائج تطبيقاتهم . وفارق كبير بين أن نقيم اقتصاداً عربيًا يتوافق مع مجتمع المعلومات ، وينسجم مع الظروف العربية التى ننطق منهـا ، وبين أن ننتظر تبلور نظريات اقتـصـادية على يد الدول الكبرى يجرى فرضها على واقعنا فرضًا .

التوجهات العظمى

كما قلت ، سأبدأ بنوعية خاصة فى تناول الموضوع الاقتصادى ، أعنى بذلك ما أورده جون ناسبيت ، فى كتابه «التوجهات العظمى ٢٠٠٠» وهو فى هذا الكتاب والكتاب الذى سبقه «التوجهات العظمى» ، يعتمد على عملية (تحليل المضمون) . فهو يرصد كل شىء ، الأخبار والأفكار والأحداث فى جميع مجالات الإعلام والنشر ، ويتابع استخلاصات استطلاع الرأى المختلفة ، ويغذى بهذا كله أجهزة الكمبيوتر ، ليعتمد آخر الأمر على عملية (تحليل المضمون) فى تبين المؤشرات الواقعية الأساسية للتغيير .

وهو فى كتابه الجديد يركز على مؤشرات التغيير خلال العقد الحالى ، الذى يصل بنا إلى بداية القرن الحادى والعشرين ، والتى ترسم مدى اقترابنا من مجتمع المعلومات .

وقد حرصت على تسجيل هذه الرؤية ، رغم اختلافى مع بعض جوانبها نتيجة للتناول قصير المدى نسبيًا ، لأنها تطرح تصورًا للاقتصاد العالمى الجديد ، يفيد كأرضية لحديثنا التالى عن الرؤى الأكثر شمولاً ، والأبعد مدى ، والأعمق تناولاً .

يقول ناسبيت «لا يمكن فهم الاقتصاد العالمى الجديد ، إذا تصورناه مجرد تصاعد مستمر للتجارة بين ١٦٠ دولة . نحن ننتقل من

التجارة بين الدول ، إلى اقتصاد موحد وسوق واحدة . وهذه هى المرحلة الطبيعية التالية فى التاريخ الاقتصادى للحضارة البشرية» .

فى البدء ، كانت القرية المكتفية ذاتيًا من الناحية الاقتصادية ، ثم كانت المدينة ثم الدولة . وقد أوصلنا هذا إلى تنوع من الاقتصاديات الكبرى للدول القومية ، التى كانت مكتفية اقتصاديًا إلى حد بعيد . وقد جرى تقسيم الواجبات الاقتصادية داخل كل دولة من هذه الدول على مدى السنين . أما الآن ، فنحن فى قلب عملية توزيع الواجبات الاقتصادية بين الدول ، والسعى فى اتجاه الاعتماد الاقتصادى المتبادل ، الذى يفرضهه هذا التحول .

داخل هذا الاقتصاد العالمى ، غالبًا ما تعلوا الاعتبارات الاقتصادية على الاعتبارات السياسية ، وينعكس هذا على دور حكام الدول ، وأجهزتها النيابية . فمع تصاعد أهمية العلاقات الاقتصادية ، غالبًا ما يكون قادة النشاط الاقتصادى أكثر أهمية من الشخصيات السياسية فى الدولة . وهذا يعنى أنه فى «الاقتصاد العالمى الجديد تتناقص - يومًا بعد يوم - أهمية الرؤساء ورؤساء الوزارات والبرلمان» . سيتحول واجبهم إلى إعادة تنسيق البناء السياسى ، لتسهيل عالمية الاقتصاد .

ويرى ناسبيت أن هذا التحول لا يتم بطريقة عشوائية ، وأنه النتيجة الطبيعية لعدة عناصر تتبادل التأثير فيما بينها . وسنورد باختصار أهم العناصر التى ركز عليها فى كتابه هذا .

(١) حرية التجارة بين الدول

لكى يعمل الاقتصاد العالمى بكفاءة ، فى اطار سوق واحدة ، يجب أن تتحول جميع الدول إلى الاقتصاد الحر بالكامل . بالضبط

كما يجرى حاليًا داخل الدولة الواحدة . فلا أحد يتساءل اليوم عن التوازن التجارى بين فرانكفورت ودوسلدورف ، أو بين طوكيو وأوزاكا ، أو بين دنفرو دالاس . . على هذا الأساس سيأتى الوقت الذى نتوقف فيه عن ذكر التوازن التجارى بين أمريكا واليابان .

إن بعض هذا يتحقق الآن فعلاً ، كما هو الحال بين الولايات المتحدة الأمريكية وكندا ، وبين استراليا ونيوزيلندا ، وبين البرازيل والأرجنتين ، وكما سيصل إليه الحال بعدما يتم الإعداد له فى أوروبا .

(٢) الاتصالات والاقتصاد

التزاوج الحالى بين الاتصال والاقتصاد ، والذى يتيح لرجل الأعمال فى قرية قابعة فوق قمة جبال كولورادو أن يتصل بشريكه فى مكتبه بطوكيو ، وكأنهما يتحدثان عبر مائدة الاجتماعات ، متبادلين الحديث والوثائق . . هذا التزاوج ، هو أكثر العوامل دفعًا لحركة الاقتصاد الحر العالمى .

لقد بدأ تشغيل كابل الألياف الزجاجية عبر الباسيفيكى فى عام ١٩٨٩ ، وهو يربط بين الولايات المتحدة واليابان . هذا بالإضافة إلى ما تم من اتصال أمريكا الشمالية وأوروبا وآسيا واستراليا بكابلات الألياف الزجاجية . وما أن ينتهى عام ١٩٩٢ حتى يمتد فى انحاء العالم ما يزيد عن ١٦ مليون ميل من كابلات الألياف الزجاجية .

إن القفزة التكنولوجية التى يحققها هذا تبدو مدهشة للغاية . فالكابل الواحد من هذه الألياف البصرية يمكن أن يحمل فى وقت

واحد ٨٠٠٠ مكالمة . الاتصالات المتطورة مع الكمبيوتر ، سيظلان قوة دفع كبرى للتغيرات فى العالم ، تمامًا كما كانت المصانع فى زمن الصناعة .

(٣) لا حدود للنمو

الانتعاش العالمى الذى سنشهده فى التسعينيات سيتجاوز حدود النمو التى عرفناها فى الماضى . الثابت أنه لن تكون هناك حدود للنمو . ستكون لدينا وفرة من المنتجات الزراعية والمواد الخام وزيت البترول . والسر فى هذا ، هو أننا سنكون أقل احتياجًا إلى المواد الخام ، نتيجة لتحولنا عن الإنتاج المعتمد على المواد الخام بشدة ، والذى التزمنا به خلال العقود الأخيرة .

مثال ذلك ، الاستعاضة الواسعة عن الصلب بالبلاستيك ، والاتجاه المتزايد إلى تصغير حجم المنتج ، مما يقلل الطلب على المواد الخام . لقد وصلت أسعار المواد الخام فى السنوات الأخيرة إلى أقل معدل لها فى التاريخ ، إذا ما قيست على قيمة البضائع المصنّعة والخدمات . ومن المتوقع أن يتواصل هذا الاتجاه .

وكابلات الألياف الزجاجية هى خير نموذج لتضاؤل دور الخامات ، ذلك لأن ٧٠ رطلاً من كابلات الألياف البصرية يمكن أن تنقل نفس الرسائل التى ينقلها طن من الكابلات النحاسية ، هذا بالإضافة إلى أن إنتاج هذه الأرطال السبعين من الألياف البصرية يحتاج إلى خمسة فى المائة من الطاقة التى تحتاجها لإنتاج طن الكابلات النحاسية .

(٤) لا أزمة فى الطاقة

فى التسعينات ، لن تنشأ أزمة طاقة تحد من الانتعاش العالمى ، فالعالم يستخدم الآن طاقة أقل بينما ينتج أكثر . على مدى ٢٠٠ سنة ، من بداية تاريخ الولايات المتحدة ، كانت تستهلك طاقة أكثر كل سنة بالنسبة للسنة التى قبلها . لكن منذ عام ١٩٧٩ ، بدأت تستهلك طاقة أقل كل سنة بالنسبة للتى سبقتها ، وهذا مؤشر مطّرد جديد . أضف إلى هذا إن العالم ينتج المزيد من البترول . فعلى مدى السنوات العشر السابقة على عام ١٩٨٨ أصبحت العديد من المناطق منتجة للبترول بشكل ملموس ، مثل الهند ومصر والبرازيل وكولومبيا وسوريا وعمان والصين وبحر الشمال وألاسكا . وصل تقدير احتياطى البترول العالمى عام ١٩٧٩ إلى ٦١١ بليون برميل ، أما الآن فيصل التقدير إلى ٨٨٧ بليونًا ، مع تزايده عامًا بعد عام .

ويؤكد ضعف احتمال نشوء أزمة فى الطاقة ، انخفاض الاعتماد على البترول نتيجة لاستخدام الطاقة النووية . فمن المعروف أن أكثر من ٣٥ فى المائة من كهرباء دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية يستمد من الطاقة النووية . وهذا فى حد ذاته يعادل ٦ ملايين برميل بترول يوميًا . أضف إلى ذلك التقدم الذى تحرزه الطاقة (الضوء ـ كهربية) ، التى تحول الطاقة الشمسية مباشرة إلى كهرباء .

(٥) ثورة الإصلاح الضريبى

مما يساعد على انتعاش الاقتصاد العالمى فى التسعينيات ، ما

تطلق عليه جريدة فاينشيال تايمز اللندنية تعبير «ثورة الإصلاح الضريبى» . فالدول ـ بدافع من حاجتها إلى المنافسة فى الاقتصاد العالمى ـ تقوم واحدة بعد أخرى بخفض ملموس جدًا فى الضرائب على دخول الأفراد . فى الولايات المتحدة كانت الحكومة تأخذ ٧٥٪ من دخل المواطنين عام ١٩٨١ ، بينما وصل الحد الأقصى لهذا ٢٨٪ عام ١٩٨٩ . وفى إنجلترا ، من ٩٨٪ خلال السبعينيات إلى ٤٠٪ خلال عهد تاتشر . والشىء نفسه يحدث فى أستراليا والسويد وغيرهما .

(٦) تصغير حجم المنتج

من عوامل إشاعة الاقتصاد العالمى ، تصغير حجم المنتج ـ لأنه يسهل التجارة ـ منذ ٥٠ سنة كان حجم الراديو كبيرًا ، واليوم يمكن إدخاله فى الجيب . حتى مواد البناء أصبحت أصغر حجمًا وأخف وزنًا ، وأكثر كفاءة . ونحن نرتدى نسيجًا أكثر تدفئة وأخف وزنًا . كما أن أجهزة الكمبيوتر أخذت فى تقليص أحجامها . وفى أسواق المال العالمية ، تحل النبضات الالكترونية محل الأوراق .

(٧) التضخم وسعر الفائدة

التنافس العالمى بالنسبة للأسعار والجودة ، سيقود إلى احتواء التضخم ، وهذه ظاهرة اقتصادية جديدة . وأسعار الفائدة هى الأخرى ستتأثر إيجابيًا نتيجة لوجود وفرة من رؤوس الأموال فى عالم اليوم ، ولنمو التنافس العالمى فى إقراض الأموال ، ومن ثم تنافس عالمى فى سعر الإقراض .

(٨) تصاعد الاستهلاك الآسيوى

من الناحية الاقتصادية ، تمر الدول الآسيوية بحالة تفجر ، خالقة المزيد من المنافسة لأوروبا وأمريكا الشمالية ، وخالقة فى الوقت نفسه المزيد من الزبائن للجميع . وإذا كانت اليابان قد تحركت من اقتصاد التصدير إلى اقتصاد استهلاكى التوجه ، فمن المتوقع أن تتبع الدول الآسيوية الأخرى الخط نفسه خلال التسعينيات . وهذا يعنى فرصًا هائلة للمنتجين فى أمريكا الشمالية وأوروبا وآسيا .

(٩) الديموقراطية والمشروعات الخاصة

التحول العالمى من الأنظمة الشمولية إلى الديموقراطية ، يرسى الخلفية السياسية للنمو الاقتصادى . وهذا التحول نلمسه فى كل مكان ، فى الدول الاشتراكية وفى دول العالم الثالث . والديموقراطية هى أكثر السياقات مواتاة لانعاش المشروعات الاقتصادية الفردية ، والتى تعتبر أكثر القوى أهمية فى النمو الاقتصادى .

□ □ □

ويضيف ناسبيت إلى هذا ، أن زحف السلام على العالم يوحى بتحول معنى الأمن القومى إلى المنافسة الاقتصادية فى السوق العالمية . كما يرى أن مشكلة الانفجار السكانى أصبحت محكومة إلى حد ما ، فيما عدا أفريقيا . ويعطى أمثلة لانخفاض معدل الخصوبة إلى النصف فى البرازيل .

هذا هو ما يقوله جون ناسبيت . وكما قلت ، لا اعتبر هذا المأخذ مفيدًا فى تكوين صورة متكاملة عن اقتصاد الغد ، لكنه يصلح كأرضية لتفهم معالم التغيير ، رغم طرحها متجاورة ، ودون توضيح العلاقات المتبادلة بينها ، ودون تعليل لحتمية حدوثها .

الاقتصاد عابر الدول

بعد استعراضنا لجهد جون ناسبيت فى تصور مؤشرات التجول فى الاقتصاد العالمى نتحول إلى رؤية أكثر عمقًا ، يقدمها بيتر دراكر أستاذ الاقتصاديات والفلسفة وصاحب المؤلفات الاقتصادية الهامة . والذى عمل لأكثر من عشرين سنة كأستاذ للإدارة مما استحق عليه لقب «رائد الإدارة الحديثة» . وهو فى كتابه الأخير «الحقائق الجديدة» يضع خبرته فى كل هذه الممارسات ، عند تحليله لأعماق مظاهر التغير التى يمر بها العالم حاليًا .

يقول دراكر : «لا توجد أية نظرية اقتصادية تستطيع تفسير الأحداث الاقتصادية الرئيسية التى مرت بالعالم منذ عام ١٩٧٥ . وغنى عن البيان أنه لم يكن بمقدور أية نظرية منها أن تتنبأ بما حدث منذ ذلك الوقت . الواقع الجديد يتجاوز النظريات الاقتصادية القائمة . النموذج الاقتصادى الذى نحتاجه حاليًا يجب أن ينظر إلى الاقتصاد باعتباره عدة أشياء غير مسبوقة فى حساباتنا» .

وهو يرى أن نظرتنا المعاصرة للاقتصاد يجب أن تدخل فى اعتبارها عدة أشياء «حياة الكائن الحى على الأرض» ، و«البيئة» ، و«الوضع النسبى للأشياء فى الإطار العام» ، وأيضًا باعتبار

الاقتصاد مكونًا من عدة دوائر متبادلة التأثير : دائرة الاقتصاد شديد الصغر (مايكرو) الخاص بالأفراد والمشروعات الخاصة الصغيرة ، ودائرة الاقتصاد الكبير (ماكرو) ، وبصفة خاصة الاقتصاد عابر الدول ، بالإضافة إلى دوائر اقتصاد الدول والاقتصاد العالمى .

ويقول : إن الجميع يتكلمون عن «الاقتصاد العالمى» باعتباره واقعًا جديدًا . . إلا أن ما يجرى يختلف تمامًا عما يعنيه معظم الناس ، من رجال أعمال واقتصاد وسياسة ، بالنسبة لهذا الاصطلاح .

ويربط دراكر بين الاقتصاد عابر الدول ، وكيان مستجد آخر عابر للدول ، هو العلاقة بين الكائنات الحياة وبيئتها .

تعظيم الأسواق

ومنذ النصف الأول من السبعينيات ، فى أعقاب موقف الأوبك ، وبعد تعويم نيكسون للدولار ، تغير الاقتصاد العالمى من شكله القديم ، كاقتصاد بين الدول ، إلى اقتصاد عابر للدول ، خارج عن ولاية هذه الدول ، ومتحكم فيها . ويرى دراكر أن من بين خواص الاقتصاد عابر الدول أنه يتشكل من المتدفقات النقدية ، أكثر من تشكله نتيجة لتجارة البضائع والخدمات . هذه التدفقات النقدية لها آلياتها الخاصة . والملاحظ أن السياسات النقدية والمالية للحكومات القومية ذات السيادة قد أصبحت ، منذ ذلك الوقت ، تستجيب لأحداث المال وأسواق رأس المال التى يخلقها الاقتصاد عابر الدول ، أكثر مما تسعى إلى لعب دور نشيط فى تشكيلها والتحكم فيها .

ومن بين خصائص الاقتصاد عابر الدول ، ان عناصر الإنتاج فى الاقتصاد التقليدى - من أرض وعمالة - تصبح بشكل متزايد ذات دور ثانوى فيه . وأيضًا ، أصبح المال هو الآخر عابرًا للدول ، فلم يعد كما كان من عوامل الإنتاج التى يمكن أن توفر لدولة ما ميزة تنافسية فى السوق العالمية . كذلك ، لم تعد أسعار تبادل العملات الأجنبية مؤثرة إلاّ على المدى القريب . وأصبح من الواضح ان الوضع التنافسى يجب أن يقوم على أساس الإدارة .

وفى الاقتصاد عابر الدول ، لا يكون الهدف هو (تعظيم الأرباح) ، ولكنه يصبح (تعظيم الأسواق) . وبهذا من المتوقع أن تصبح التجارة - يومًا بعد يوم - تابعًا للاستثمارات . بل لقد أصبحت التجارة - فى واقع الأمر - وظيفة من وظائف الاستثمار .

تبادل المصالح

ويقول دراكر : إن النظريات الاقتصادية التى بين أيدينا حاليًا مازالت تفترض أن الدول القومية ذات السيادة هى الوحدة الوحيدة ، أو على الأقل الوحدة الأكثر تأثيرًا ، وأنها القوة الوحيدة القادرة على تبنى السياسات الاقتصادية الفعالة .

ولكن ، إذا تأملنا طبيعة الاقتصاد عابر الدول ، اكتشفنا أن هذه الوحدة هى واحدة ضمن وحدات أربع ، ترتبط ببعضها البعض ، لكن لا تتحكم أى منها فى الثلاث الأخرى . الدول القومية هى إحدى هذه الوحدات ، فالدول - وخاصة الكبرى - المتطورة غير الشيوعية ، يكون لها تأثيرها ، إلا أن سلطتها فى اتخاذ القرارات تتحول بشكل متزايد إلى الوحدة الثانية ، وهى المناطق الاقليمية ،

مثل المجتمع الاقتصادى الأوروبى ، أو الخاص بإقليم أمريكا الشمالية ، وربما - فى وقت قريب - إقليم الشرق الأقصى الذى يتشكل حول اليابان . وهناك وحدة ثالثة ، تتسم بالأصالة وبأنها تكاد أن تكون ذات سيادة ، هى الاقتصاد العالمى للنقود والائتمان والتدفقات الاستثمارية ، وهى تخضع فى تنظيمها للمعلومات التى لم تعد تعرف الحدود الدولية . وأخيرًا ، هناك وحدة النشاطات عابرة الدولة ، وهى ليست بالضرورة ذات ضخامة اقتصادية ، والتى تنظر إلى العالم المتطور - غير الشيوعى - كسوق واحدة ، أو باعتباره «موقعًا» واحدًا ، سواء بالنسبة لإنتاج أو بيع البضائع بشكل متزايد أكثر اعتمادًا على «تبادل المصالح» بين الأقاليم ، مسقطة من حسابها شعارى : «التجارة الحرة» و«الحماية الاقتصادية» .

وهو يختم رؤيته للاقتصاد عابر الدول ، بالحديث عن رؤية عابرة للدول حول حياة الكائن الحى على الأرض ، ويقول : إن البيئة لم تعد تعرف الحدود الدولية ، بالضبط كما هو الحال مع المال أو المعلومات . والاحتياجات البيئية الحاسمة ، مثل حماية الغلاف الجوى - على سبيل المثال - لا يمكن التصدى لها عن طريق جهد دولة أو عن طريق قانونها الخاص . لقد أصبح الأمر يقتضى سياسات عامة عابرة للدول ، يتم فرضها بهيئات عابرة للدول أيضًا . ويقول : إن الاقتصاد العالمى عابر الدول ، يفتقد المؤسسات اللازمة له ، وعلى رأسها القانون عابر الدول .

التحكم فى «الطقس» الاقتصادى

يقول دراكر : إن الوصول إلى نظرية اقتصادية جديدة تتوافق مع

المجتمع الجديد وتتفاعل معه ، يقتضى توليفًا وتركيبًا للمعطيات الجديدة التى فرضت نفسها فى مجال الاقتصاد ، حتى يسهل التعامل مع مهمة رسم اطار النظرية الاقتصادية الجديدة . إذا لم ننجح فى هذا ، فسنجد أنفسنا أمام مجموعات من النظريات ، أو الصياغات التى تصف وتفسر هذه الظاهرة أو تلك ، وتسعى إلى حل هذه المشكلة أو تلك ، ولكن ليس بالشكل الذى يتيح طرح الاقتصاديات كنظام مترابط . بل إن هذا الوضع لن يتيح لنا حتى الوصول إلى «سياسة اقتصادية» ، بالمعنى الذى يعنيه هذا الاصطلاح حاليًا . أى أننا سنفقد الأساس الضرورى للحركة الحكومية ، فى إدارتها لدورة الأعمال الاقتصادية وللاشتراطات الاقتصادية .

السياسة الاقتصادية تقتضى أن يفهم الإنسان العادى ـ والسياسيون من بينهم ـ المضامين الأساسية للنظرية الاقتصادية . إلا أن الواقع الاقتصادى أكثر تركيبًا من هذا إلى حد بعيد . كما أن الرياضيات الحديثة التى تتعامل مع الظواهر المركبة تثير سؤالاً هاماً : هل من الممكن أن نصل إلى أية سياسة اقتصادية؟ . . أو هل كتب على محاولة التحكم فى «الطقس» الاقتصادى المتغير ، كالتحكم فى الكساد أو التقلبات الدورية ، هل كتب الفشل على هذه المحاولة؟ .

ظاهرة الفراشة

يقول عالم الاقتصاد الأمريكى جورج سيجلر ، الحائز على جائزة نوبل فى الاقتصاد عام ١٩٨٢ : إنه بعد أعوام من الأبحاث

المضنية ، وجد أن القواعد والتنظيمات التى حاولت الحكومة عن طريقها ، على مدى الأعوام ، أن تتحكم وتدير وتنظم الاقتصاد ، لم ينجح أيًا منها . وهذه التنظيمات التى قامت بها الحكومة ، كانت إما أن تأتى غير مؤثرة ، أو قادت إلى عكس النتائج المرجوة .

لم يعط سيجلر تفسيرًا لهذا : إلا أن أكثر التفسيرات إقناعًا ، ذلك الذى ظهر بعد ذلك ، بالنسبة لما يطلق عليه اسم «ظاهرة الفراشة» . هذه الفكرة تقول إن الفراشة التى تخفق جناحيها فى غابات الأمازون الممطرة ، يمكن أن تتحكم فى حالة الطقس فى شيكاغو ، بعد هذا بعدة أسابيع أو شهور . وهذا يتفق مع منطق النظريات الرياضية الحديثة التى تتعامل مع الظواهر المركبة . وهى تقول إن النظم المركّبة لا تسمح بالتنبؤ ، لأنها محكومة بعوامل تفتقد الدلالة الإحصائية . من هذا خرج علماء الاقتصاد بأنه فى ظل النظم المركبة يجوز أن نتنبأ بما يمكن أن نطلق عليه «المناخ العام» ، ويمكن الاعتماد على استقرار استخلاصاتنا بالنسبة له . إلا أنه من الصعب جداً أن نتنبأ بـ «الطقس» ، لأنه غير مستقر بالمرة . ومن هنا كان الاعتماد على الظواهر قصيرة المدى غير نافع ، ولا ينفعنا فى التوصل إلى اكتشاف نظام ما ، ويتركنا مع الفوضى فى أغلب الأحيان .

ونتيجة لهذا ، يمكن القول إن السياسيين الذين يحظون بمساندة قوية من الناخبين ، هم أولئك الذين يتحركون فى اتجاه ابتكار السياسات التى تخلق «المناخ» بعيدًا عن محاولة التحكم فى «الطقس» .

ويدلل بيتر دراكر على هذا المنطق بقوله : «نحن نتكلم بشكل متزايد عن البنية الاقتصادية : عن الإنتاجية والمنافسة ، والتطور الإدارى النابع من الرؤية بعيدة المدى فى مقابل الرؤية قصيرة المدى ، وعن دور الأبحاث ومؤسساتها ، وعن العلاقة بين الأعمال الاقتصادية الحكومية . . إلى آخر ذلك . إلاَّ أنه لا توجد لأى من هذه الاهتمامات مكانًا فى نظرياتنا الاقتصادية ، أو فى النماذج الاقتصادية التى يضعها علماء الاقتصاد ، كما أن رياضيات النظرية الاقتصادية ، لا يمكنها أن تتصدى لأى من هذه العوامل . حتى الإنتاجية تكون نوعية إلى حد بعيد ، بحيث تصعب معايرتها بشكل مسبق . . ومع ذلك ،فهذه هى محددات الواقع الاقتصادى» .

□ □ □

رؤية اقتصادية من اليابان

اختم طرحى لرؤى المفكرين المستقبليين بالنسبة لطبيعة اقتصاد مجتمع المعلومات برؤية قادمة من اليابان . صاحب هذه الرؤية هو أستاذ الرياضيات والمفكر المستقبلى اليابانى كاورو ياما جوشى . يقول ياما جوشى : إن أزمة البترول عام ١٩٧٣ أثارت قضية مستقبل الاقتصاد العالمى ، كما لم يحدث فى وقت سابق . وهو يشير إلى الرؤية التشاؤمية التى تبناها نادى روما عام ١٩٧٢ فى تقريره «حدود للنمو» إلا أن هذا لم يستمر طويلاً ، فقد ثبت

للجميع إن المشاكل التى نواجهها ليست قاصرة على المجال الاقتصادى ، بل تتجاوز ذلك إلى المجالات الاجتماعية والاقتصادية والعالمية والبيئية .

فى البداية ، ظهرت مجموعة صغيرة من المفكرين ، انصب اهتمامها على دراسة العلاقات والتأثيرات المتبادلة عند التصدى لحل المشاكل ، وعند البحث عن مستقبل مستديم . حدث هذا بعد أن فشل العلماء التقليديين فى ذلك ، وعندما ظهر أن هذه المشاكل تتجاوز إمكانيات الأهداف الاكاديمية التقليدية . بدأت هذه المحاولات ، للبحث عن حلول للوضع القائم والمشاكل الشائعة ، على أيدى أفراد من خارج الاطار الاكاديمى ، مثل كالينباخ (٧٥ ـ ١٩٨١) ، وبول هوكين (١٩٨٣) ، وهازيل هندرسون (٧٨ ـ ١٩٨١) ، وجون ناسبيت (٨٢ ـ ١٩٨٥) ، وجيرمى ريفكين (١٩٨١) ، وألفين توفلر (١٩٨١) ، وآخرون . حاول هؤلاء أن ينظروا إلى المشاكل بطريقة جديدة ، غير تقليدية ، وقد أطلقوا على أنفسهم اسم المستقبليين ، ليتميزوا عن المفكرين التقليديين : الاشتراكيين والرأسماليين ، واليساريين الجدد والليبراليين والمحافظين ، ذلك لأن وجهات نظرهم تتجاوز هذا التصنيف وفقاً للمعايير التقليدية .

وإذا كانت الاستجابة لروى المستقبليين ضعيفة فى أوساط الاكاديميين ، ربما باعتبارها رؤى غير شرعية ، خارجة عن القوانين الاكاديمية ، وربما بحكم بكارتها وجدّتها . واقتحامها للمجهول . إلا أن جهود المستقبليين تدعمت بفضل جهود الاكاديميين فى مجال العلوم .

نقطة التحول

بدأت رؤى المستقبليين تجذب - بالتدريج - خيال بعض الاكاديميين المحترفين ، من أمثال فريتجوف كابرا ، عالم الطبيعة فى جامعة بركلى . وقد عبر عن هذا فى كتابه «نقطة التحول» الذى ظهر عام ١٩٨٢ . وهو فى جوهره تحول عن الديناميكا النيوتنية (نسبة إلى إسحاق نيوتن) ، إلى علم الطبيعة جديد قائم على الميكانيكا الكمية ، والديناميكا الحرارية ، أى هو تحول من النظرية المكانيكية للطبيعة إلى النظرة الكلية الشاملة . من خلال توضيحات كابرا العظيمة ، أمكننا اكتشاف أن رؤى المستقبليين تنسجم كثيرًا مع التحول الذى تم فى الانماط والنماذج العلمية ، وخاصة فى علم الطبيعة الجديد .

أضف إلى هذا أنه منذ حوالى أربعين سنة ، قدم كلود شانون (١٩٤٩) نظريته فى المعلومات . وقاد تطوير هذه النظرية بعد ذلك إلى إخراجها من النطاق الضيق لمعالجة المعلومات والاتصالات . لقد أعيد اكتشاف المعلومات كعنصر جديد لتفسير الكون بالإضافة إلى العنصرين السابقين : المادة والطاقة . ومع تراكم الأبحاث والأفكار ، بدأ النظر إلى المعلومات كعامل أساسى فى الفهم الشامل للظواهر البيولوجية والاجتماعية واللغوية .

لقد لعب هذا التحول فى انماط ونماذج علم الطبيعة الجديد ، مع ارتباطه بنظرية المعلومات الموسعة فى العلوم الطبيعية ، وعلوم الكمبيوتر ، والعلوم الاجتماعية ، لعب هذا كله دورًا كبيرًا فى طريقة تفهّم الناس لأنفسهم ، ولعلاقاتهم بالبيئة والطبيعة ، بشكل شامل .

لقد تبين الناس أن رؤى المستقبليين وثيقة الصلة بهذا التوجه العلمى الجديد . وبدون مساندة العلم ، وبدون التحول فى انماطه ونماذجه ، كان من الممكن أن ينظر الناس إلى رؤى المستقبليين باعتبارها مجرد خيال علمى بلا جذور ، ومن ثم تضعف استجابتهم لها .

تخلف علم الاقتصاد

بعد هذه المقدمة ، ينتقل ياما جوشى إلى تحديد ثلاثة انماط اقتصادية حكمت تصوراتنا فى المرحلة الأخيرة من عصر الصناعة . فيقول : «يبدو أن علم الاقتصاد ، على أهميته ، قد بقى متخلفًا كثيرًا عن التوجهات التى طرحناها» .

ويرى أن علم الاقتصاد يتوزع حاليًا بين ثلاثة نماذج : نموذج الكلاسيكية الجديدة وينسب إلى ليون فالراس ، وهو عالم اقتصادى قام بتطبيق نظام المعادلات الآنية للميكانيكا التقليدية على مجال الاقتصاد ، ثم النموذج الكينزى ، نسبة إلى جون كينز ، الذى اشتهر بنظريته الثورية حول أسباب البطالة طويلة المدى ، وأخيرًا النموذج الماركسى نسبة إلى كارل ماركس .

يزعم النموذج الفالراسى إن العمالة الكاملة كفيلة بتحقيق التوازن ، وبتلبية الموارد والاحتياجات فى جميع الأسواق . ويتحقق هذا فى اقتصاد السوق الرأسمالية ، ما دامت الأسعار والأجور مرنة ، قابلة للتغير بلا قيود . ويمضى أتباع هذا النموذج إلى القول بأن التوازن الذى يتحقق بذلك يتضمن التخصيص الأمثل للموارد ، والتوزيع الأكفأ للدخول . ومن ثم ، فإن مشاكل الاقتصاد

الأساسية فى إنتاج وتوزيع واستهلاك البضائع والخدمات ، التى يكون على كل مجتمع أن يحلها ، يمكن الوصول إلى حل لها عن طريق آليات التكيف الذاتى للأسواق الحرة . وأمّا عندما تظهر البطالة ويظهر الخلل ، فإن مرجع ذلك يكون إلى السياسات الخاطئة والقاوانين غير الضرورية التى تصدرها الحكومة .

أتباع هذا النموذج يرون أن التنظيمات الحكومية ليست فى جوهرها أكثر من عائق أمام التوافق اللازم لاقتصاد السوق . . وعلى ذلك ، فالتجارة الحرة ستحقق التوافق للاقتصاد العالمى ، كما ستوفر العدالة فى توزيع الدخل العالمى . وباختصار ، تعتبر الرأسمالية الحرة ، هى النظام المثالى للوصول إلى المصلحة الذاتية الاقتصادية وإلى الحرية .

بين كينز وماركس

أما النموذج الكينزى ، فيرى أن الرأسمالية الحديثة قد فقدت آليات التكيف الذاتى فى الأسواق ، بسبب بطء التكيف بين الأسعار والأجور ، وبسبب الاحتكارات والاتحادات التجارية ، والتنظيمات التجارية . ومن هنا ، وجب قيام الحكومة بوضع سياسات وضوابط مالية ونقدية ، سعيًا وراء العمالة الكاملة ، ليتحقق التوازن فى السوق . ومن ثم فالتوازن الاقتصادى العالمى ، والتوزيع العادل للدخول ، يجب أن يتحققا من خلال السياسات والضوابط التى تتكفل بها منظمات عالمية ، مثل الأمم المتحدة والبنك الدولى وصندوق النقد الدولى ، ومن خلال السياسات الحكومية ، مثل سياسة الحماية الاقتصادية ، والتعرفة الأفضل ، والحصص .

أما النمــوذج الماركسى ، فيقـول : إن الرأسـمالية ـ من حيث المبـدأ ـ مقدر لها الفشـل ، نتيجـة لصراع الطبـقات ، وسوء توزيع الدخل بين الرأسماليين والعمال . كما يقول الماركسيون إنه حتى إذا تحققت نظرية فالراس ، وقادت إلى العمالة الكاملة فسيظل العمال واقعين فى الاستغلال ، بالنظر إلى قيمة عملهم ، ما دامت الأرباح إيجـابيــة ، وتنبــأ مــاركس بأن النظام العــالمى فى ظل الرأسمالية ، تصبح فيه الدول الأقل نموًا معتمدة فى اقتصادها على الدول الرأسمالية المتطورة ، فتعانى من الفقر المدقع .

على أسـاس هذه النمـاذج الثـلاثة ، قـامت ثلاث مـؤسـسـات اقتصادية ، وكان على أى شعب أن يختار بينها . إلا أن رؤية آلفين توفلر للرأسمالية والاشتراكية كوجهين لعملة واحدة ، هى مجتمع الصناعة ، كانت فتحًا فكريًا ، يتيح التفكير فى طريقة للخروج من مأزق النماذج الثلاث السابقة .

نفس الصراعات القديمة

سـأل الاقتـصاديون المستقبليون أنفسهم : هل هو مقـدر على مجتمع المستقبل أو مجتمع المعلومات الذى يتصوره المستقبليون ، أن يختار من بين هذه المؤسسات الاقتصادية الثلاث ، التى صورها الاقتصاديون التقليديون؟ . . وإذا كان الأمر كذلك ، ألا يعنى هذا أن المجتمع القادم الذى يعتمد على المعلومات والتكنولوجيا المتطورة ، سيكون واقعًا فى نفس الصراعات التى عرفها عصر الصناعة ، والخاصة بالصراع بين الرأسمالية والاشتراكية ، أى بين الملكية الخاصة والملكية العامة ، ومن ثم يجرى استغلال تكنولوجيا

المعلومات فى الصراعات السياسية؟ . . وإذا كان الأمر غير ذلك فما هى الموسسات السياسية والاقتصادية الجديدة التى تنبع من مجتمع المعلومات؟ .

تصدى ياما جوشى للإجابة عن هذه التساؤلات ، مستوحيًا رؤى المستقبليين من ناحية ، والتحول فى نموذج العلوم الطبيعية من ناحية أخرى .

عمليات الانفصال الأربع

يبدأ المفكر اليابانى ياما جوشى فى تصور المؤسسات السياسية والاقتصادية الجديدة التى تنبع من مجتمع المعلومات ، بالبحث عن جذور النماذج الاقتصادية الأساسية الثلاثة التى عرفها عصر الصناعة . . فيقول إنها اختلفت عن بعضها البعض فى تفسير عمل الأسواق ، أسواق العمالة والبضائع ورأس المال . . وهو يرى أن سوق العمل كان وليد الانفصال بين العاملين وأصحاب العمل . . أما سوق البضائع فقد كان وليد الانفصال بين المستهلكين والمنتجين . وقد قاد الانفصال بين المدخرين والمستثمرين إلى قيام سوق المال . لم تكن عمليات الانفصال هذه واضحة فى المجتمع الزراعى ، ولم تتجسد إلا مع زحف عصر الصناعة . وهذا يتفق تمامًا مع التصور الذى وضعه توفلر للتغيرات التى طرأت فى مرحلة التحول من الزراعة إلى الصناعة ، فهو القائل بأن الثورة الصناعية قامت بتفتيت كل ما كان قائمًا فى الحياة الزراعية ، وأقامت تخصصات مختلفة لكل كيان من الكيانات المتفتتة ، ثم خلقت طبقة جديدة من الإخصائيين ، الذين يسعون إلى تحقيق التكامل

بين هذه التخصصات ، وهو يطرح بالتفصيل - فى كتابه الموجة الثالثة - دقائق عمليات الفصل بين الكيانات السابقة .

يقول ياما جوشى : إن سوق العمل بمؤسساته بدأ ظهوره فى القرن الثامن عشر ، وفى نهاية القرن التاسع عشر ظهرت أسواق المال فى الدول الرأسمالية . لكنه يشير - فى نفس الوقت - إلى عملية انفصال أخرى ، لابد أن ندخلها فى اعتبارنا ، وهى انفصال الإنسان عن الطبيعة .

لقد كانت الثورة الصناعية عبارة عن عملية عزل للإنسان عن بيئته ، وعن الطبيعة ذاتها . كما أنها حضت على استعباد واستغلال الطبيعة لحساب انفراد الإنسان باستخدامها . فبدأ الإنسان - بالتدريج - يحيط نفسه بالمنتجات الصناعية ، ناسيًا بيئته التى تدعم حياته فوق الأرض .

بهذا ، يمكننا القول إن حضارتنا المعاصرة تتميزة بأربعة أنواع من الانفصال :

* بين العمال وأصحاب العمل .
* بين المستهلكين والمنتجين .
* بين المدخرين والمستثمرين .
* بين الإنسان والطبيعة .

ويقول ياما جوشى متسائلاً : «والآن . . هل حان الوقت الذى نسأل فيه انفسنا سؤالاً أكثر أهمية : لماذا قامت هذه الأنواع من الانفصال فى حضارتنا المعاصرة؟ ولماذا بقيت سائدة؟» .

التكنولوجيا الميكاترونية

يجيب المفكر المستقبلى اليابانى كاورو ياما جوشى على التساؤل الذى طرحه قائلاً : إن ذلك يتصل اتصالاً عميقًا وقويًا بالتكنولوجيا التى قام عليها عصر الصناعة . وهو يطرح هذا كتمهيد لتوضيح نتائج التحول من التكنولوجيا الميكانيكية التى سادت المجتمع الصناعى ، إلى تكنولوجيا جديدة ، هى التكنولوجيا الميكاترونية (أى الميكانيكية ـ الالكترونية) ، التى تفرض تصورًا للاقتصاد فى مجتمع المعلومات ، يختلف عن التصورات التقليدية ، التى عرفها مجتمع الصناعة ، والتى استعرضها ياما جوشى فيما سبق .

إنتاج المجتمع الصناعى كان ينحصر فى البضائع والخدمات .

وكانت البضائع هى محور الإنتاج منذ قيام الثورة الصناعية . والبضائع ـ بطبيعتها ـ يجرى إنتاجها على نطاق واسع وشكل نمطى ، ويتم استهلاكها أو الاعتماد عليها فى إنتاج بضائع جديدة ، بشكل انفرادى ، أى بأن يقتصر استخدامها على الفرد المستهلك ، دون الآخرين . هذه الخاصية مكنت المنتجين من الانفصال عن المستهلكين .

أضف إلى هذا ، إن مواصلة السعى لتحقيق أكبر كفاءة للإنتاج على نطاق واسع ، تطلب تنظيم المنتجين فى جماعتين مختلفتين : العمال ، والمديرين (الذين يمكن أن يكونوا فى نفس الوقت المالكين لوسائل الإنتاج ، كرأسماليين أو كدولة) . هذا الفصل بين العاملين والمديرين ، يضرب عميقًا فى جذور طبيعة إنتاج البضائع . . .

ونتيجة لهذا ، تأسست أسواق البضائع وأسواق العمالة . ومع تطور وتوسع اقتصاديات السوق تم الفصل بين الذين يديرون والذين يملكون . وقاد هذا بدوره إلى ظهور انفصال بين المستثمرين والمدخرين .

الملكية الخاصة كأساس قانونى

من المعروف أن تبادل البضائع هو فى جوهره تبادل حق التفرد بالاستخدام ، أى تبادل الملكية . ومن ثم ، كان من الضرورى أن يرتبط هذا برؤية شرعية للملكية الخاصة من أجل ضمان وتأكيد عملية التبادل . ولما كانت طبيعة الانفراد باستخدام البضائع غير كافية لتأكيد التبادل ، إذ أن احدًا لا يعرف ما إذا كان المستخدم المنفرد للبضائع هو مالكها أم لا؟ . كان من الضرورى أن تنشأ الملكية الخاصة كأساس قانونى للحضارة الصناعية ، لتأمين إنتاج البضائع وتبادلها فى السوق .

وقد جاء ذلك متفقًا بشدة مع الاستخلاص النيوتنى (نسبة لإسحاق نيوتن) فيما يتصل بالزمن المطلق ، والمكان المطلق . فالزمان والمكان المطلقين يمكن تقسيمهما إلى أجزاء مستقلة ، وقد ترتب على هذا أن أصبحا موضوعًا للملكية الخاصة . من هذا ، يمكننا القول إن الحضارة الحالية ، التى تتميز بالتكنولوجيا الميكانيكية والملكية الخاصة ، هى نتاج علم الطبيعة التقليدى النيوتنى .

لقد كانت عمليات الانفصال الأربع ـ التى تحدثنا عنها ـ من المعالم الأساسية للحضارة الصناعية المعاصرة ، ونتيجة لعمليات

الانفصال هذه ، انتعش اقتصاد الأسواق الرأسمالية ، وأيضًا اقتصاد الأسواق الاشتراكية ، وأفرزا توجهاتهما القائدة الحاكمة ، على شكل النماذج الاقتصادي الثلاثة التى أشرنا إليها : النموذج الفالراسى ، والنموذج الكينزى ، والنموذج الماركسى .

مرحلة التحول التكنولوجية

التكنولوجيا الميكانيكية ، التى سادت الحضارة الصناعية ، تمر اليوم مرحلة تحول حاسمة . وهى تصبح ـ يومًا بعد يوم ـ تكنولوجيات ميكاترونية (أى ميكانيكية ـ الكترونية) ، تزدهر بها الحضارة القادمة ، أو حضارة المعلومات . لكى نفهم خصائص التكنولوجيا الميكاترونية ، فى مقابل خصائص التكنولوجيا الميكانيكية ، نقول إن التكنولوجيا الجديدة يحل فيها الإنتاج حسب الطلب ، وإعادة تدوير المصنوعات ، والمعرفة ، محل الإنتاج على نطاق واسع وما يترتب عليه من تلويث للبيئة واستنزاف للموارد الطبيعية .

كذلك تحل فيه المواد الخام مع البيانات وأشكال الطاقة المتنوعة والمعلومات ، محل المواد الخام وأدوات الإنتاج وطاقة الحفريات والعمالة . وبمزيد من التحديد ، نقول إن المنتجات غير النمطية ، والتى تتم بشكل متنوع وفقًا للطلب ، والتى تراعى إعادة استخدام المواد المصنعة سابقًا ، حفاظًا على المواد الأولية ، تتكون من بضائع وخدمات . كما أن الإنتاج وفقًا للطلب وبناء على رغبات المستهلكين ، يستوجب مشاركة المستهلكين فى عمليات الإنتاج للحصول على المعلومات التى تتصل باحتياجات وأمزجة وأذواق

المستهلكين ، والتعرف على تصميماتهم المفضلة . أما فيما يتصل بالمعرفة ، فهى فى جوهرها حالة تراكمية للمعلومات . . هذا النوع من الإنتاج لم تكن له السيادة ، ولم يكن يحقق شيوعًا خلال الحضارة الصناعية .

وإذا انتقلنا إلى جانب مدخلات العملية الإنتاجية ، أو العناصر التى تعتمد عليها ، نقول : إن المنتجات التى تتم حسب الطلب ووفقًا لرغبات الجمهور المتنوّع التوجّهات ، والتى تحرص على أن تعتمد فى إنتاجها على إعادة التصنيع ، أى إعادة استخدام الخامات المصنعة سابقًا . . المنتجات التى لها هذه الطبيعة ، تتطلب الاعتماد على معالجة البيانات التى تتصل بالمواد الخام . وبهذا ، يمكننا القول إن البيانات الخام ، والمواد الخام تشكل جانبًا أساسيًا من مدخلات العملية الإنتاجية .

هذا كله ، بالإضافة إلى أن العالم يتحول فى نفس الوقت من طاقة الحفريات ، أى الطاقة التى تشكلت على مدى ملايين السنين ، من فحم وزيت بترول وغاز . . يتحول منها العالم إلى الاعتماد على مصادر متنوعة متباينة من الطاقة الجديدة والمتجدّدة . . . ومرجع ذلك إلى عاملين ، أولهما أن وقود الحفريات - نتيجة لتناقصه - يتزايد سعره يومًا بعد يوم ، وثانيهما أن الإنتاج عندما يصبح أكثر تنوعًا وأقل مركزية وأكثر محلية ، تبدأ المجتمعات فى الاعتماد على مصادر متنوعة للطاقة ، وفقًا لتوفرها المباشر فى المواقع المحلية للإنتاج . الملاحظة الهامة فى هذا الطرح ، هى أن أدوات الإنتاج لم تعد تلعب دورها الحيوى الذى كان لها فى عصر

الصناعة ، وأنها آخذة فى الاختفاء التدريجى من قائمة مدخلات العملية الإنتاجية .

والسؤال الثانى هو : ما الذى يترتب على هذا كله؟ .

المشاركة.. والإدارة الذاتية..

ما الذى يترتب على تحولنا من الصناعات الميكانيكية التى عرفها عصر الصناعة ، إلى الصناعات الميكاترونية (أى الميكانيكية الالكترونية) التى تتزايد شيوعًا فى عصر المعلومات؟ يترتب على هذا ثلاثة أشياء :

أولاً : أن يصبح الإنتاج حسب الطلب ووفقًا له ، معتمدًا على المشاريع الإنتاجية الأصغر حجمًا ، المهيأة لسرعة الإبدال والإحلال ، نتيجة للتغيرات السريعة فى الأسس التكنولوجية . من هذا المنطلق يمكن أن نعامل أدوات الإنتاج كجانب من المواد الخام المتغيرة .

ثانيًا : لأن الإنسان الآلى المبرمج الكترونيًا (الروبوت) ، والذى هو متعدد الوظائف ، سيصبح أهم أدوات الإنتاج . لذلك ، فإن إعادة برمجة عمله ـ أى تغيير معلوماته ـ تصبح من بين المدخلات الرئيسية . ومن هذا المنطلق يمكن أن تعامل أدوات الإنتاج كجانب من المعلومات .

ثالثًا : فى ظل النظام الاقتصادى الجديد ، الذى يعتمد على الإدارة الذاتية والمشاركة وهو ما سنتحدث عنه بالتفصيل فيما يلى ، تصبح ملكية أدوات الإنتاج والتحكم فيها خلال

العملية الإنتاجية غير ضرورية بالمرة . لأن الإنسان المنتج سيصبح سيد هذه الأدوات . ومن ثم ، لا يصبح مفروضًا على أى من العمال أن يتكيف مع هذه الأدوات ، كما كان ـ ومايزال ـ حادثًا فى عصر الصناعة .

العمال.. كمدخلات معلوماتية!..

لهذه الأسباب التكنولوجية والاجتماعية مجتمعة ، لن يعود لأدوات الإنتاج دورها القديم كعنصر أساسى من عناصر الإنتاج . ومن المحتمل أن يتحول صراع القوة الحالى مع مالكى أدوات الإنتاج ، إلى صراع مع مالكى المعلومات والذين يتحكمون فيها . كما يحتمل ظهور طبقة جديدة من حائزى المعلومات كطبقة جديدة مسيطرة . ولهذا ، فإن ملكية المعلومات والمعارف ستصبح مصدرًا جديرًا للقوة والثروة ، كما كانت ملكية أدوات الإنتاج ورأس المال فى الاقتصاد الرأسمالى الصناعى .

وأخيرًا . . ستصبح العمالة أحد العناصر المفتقدة فى مدخلات الإنتاج فى العصر القادم ، فلن يعود العمل البشرى مصدرًا للخدمات العقلية المضنية . مثل هذا النوع من العمل سيوكل إلى الإنسان الآلى ، الذى يستطيع أن يقوم بالأعمال الشاقة الجزئية المتكررة العضلية ، بشكل أدق من الإنسان ، دون تعب أو كلال أو سأم ، أو هبوط فى مستوى وقدرة الأداء ، وبشكل أكثر اقتصادًا فى نفس الوقت . فى هذه الحالة يتحول البشر إلى موردين للعمل العقلى ، ومن ثم يجرى التعامل مع العمل باعتباره أحد المدخلات المعلوماتية .

لن يصبح العمال ، فى ظل النظام الاقتصادى الجديد ، ملحقًا

لأدوات الإنتاج بل يصبحون مالكين لوحدات الإنتاج ، وأيضاً أسياد أنفسهم ، لأول مرة فى التاريخ .

من الذى يتحكم؟...

فى ظل التكنولوجيا الميكاترونية ، ستصبح كفة إنتاج الخدمات والمعلومات أكثر رجوحاً من كفة إنتاج البضائع .

وبناء على ذلك ، فإن بحثنا فى طبيعة الخدمات والمعلومات يوفر لنا المؤشرات الضرورية لرسم صورة الحضارة الزاحفة ، بالضبط كما كان البحث فى طبيعة البضائع أداة لكشف المعالم الرئيسية للحضارة الصناعية .

تشترك الخدمات والمعلومات فى شىء واحد . الخدمات ليست سوى النتاج المباشر للعمل الخدمى البشرى بينما المعلومات هى النتاج المباشر للعمل العقلى البشرى ، ومعنى ذلك ، أنهما معًا من نتاج الطاقة البشرية المباشرة ومن ثم لن يكون بإمكان أحد أن يتحكم فى العملية الإنتاجية للطاقة البشرية المباشرة إلا أصحاب هذه الطاقة .

وتترتب على هذا حقيقة هامة . إذا كانت الخدمات والمعلومات هما الإنتاج السائد فى مجتمع المستقبل ، فإن بإمكاننا أن نستخلص أعلى كفاءة إنتاجية منهما ، بترك المنتجين يديرون بأنفسهم عمليات الإنتاج . فليس هناك ما يجبر هؤلاء العاملين على إنتاج الخدمات والمعلومات بكفاءة إلا دوافعهم الخاصة ، ومن ثم تصبح الإدارة الذاتية أكثر التنظيمات كفاءة للوحدات الإنتاجية فى الحضارة الزاحفة .

وبما يرجح شيوع مشروعات الخدمة التى تدار ذاتيًا ، إن الخدمات التى تنتجها المؤسسات الرأسمالية الكبيرة ، ستفقد القدرة على منافسة الخدمات التى تقدمها مؤسسات الإدارة الذاتية . السبب بسيط ، فعمال الخدمات فى المؤسسات الرأسمالية يعرفون أن جانبًا من ثمار عملهم يذهب إلى حملة الأسهم وأصحاب رأس المال كأرباح ، بما يفيد أنهم يخضعون لنوع من الاستغلال ، ومن ثم يكون فى مقدورهم ألا يقدّموا من الجهد والعمل الخلاق إلا ما يبعد عنهم شبح الفصل من الخدمة . ومع تزايد ثقل الخدمات فى المجتمع ، ومع تصاعد أهميتها ، ستستولى مؤسسات الإدارة الذاتية - بالتدريج - على المؤسسات الرأسمالية من خلال المنافسة فى السوق .

والحادث حاليًا ، ان مؤسسات الإدارة الذاتية تكتسح فى جميع انحاء العالم ، فى شكل تعاونيات عمالية وجمعيات تعاونية ، وأعمال صغيرة ، من خلال القطاع الثالث ، غير الخاص وغير العام .

خصائص المعلومات

دعنا الآن نركز على خصائص المعلومات ، من حيث تميزها عن البضائع والخدمات .

عملية إنتاج البضائع يمكن أن تنفصل عن عملية استهلاكها واستثمارها . وعليه فالبضائع يمكن أن تخضع للمبادلة ، والانفراد بحيازتها ، كما تخضع للاستهلاك والتراكم . . وتراكم البضائع يصبح بالتبعية مصدرًا أساسيًا للثروة بالنسبة لمالكى البضائع . .

هذه القابلية للتراكم ، مع الملكية الخاصة أرستا قواعد الاقتصاد الرأسمالى .

ومن ناحية أخرى ، نجد أن عملية إنتاج الخدمات فى ذاتها لا تنفصل عن عملية استهلاكها . فإنتاج الخدمات يتم فى نفس وقت استهلاكها . ولهذا ، فالخدمات يمكن الانفراد باستخدامها ، لكنها لا تتراكم . ومعنى هذا أن الثروة تكمن فقط فى أيدى منتجى الخدمات ومستهلكيها . ومن ثم تتباين خصائص البضائع والخدمات ولكنهما يشتركان فى أن إنتاجهما يمكن الانفراد باستخدامه .

وإذا انتقلنا إلى المعلومات ، نرى أنه من الممكن أن ينفصل إنتاجها عن استهلاكها . ومن ثم يمكن أن تخضع للملكية الخاصة ، كما أنه من الممكن أن تتراكم ، والمعلومات المتراكمة هى المعارف . ومن هنا يمكن أن تصبح المعرفة مصدرًا جديدًا للثروة . ومع ذلك ، فإن المعلومات والمعارف لا يمكن الانفراد باستخدامها عن طريق من يستهلكها أو يشتريها .

ولكى نفهم أكثر خصائص المعلومات ، وتميزها عن البضائع والخدمات ، نقول :

* بائع المعلومات يمكن أن يواصل استخدامها بعد بيعها . وهذا يعنى أن المعلومات يستحيل ان تنتقل نهائيًا من منتجها إلى شاربها ، لأنها تبقى بعد بيعها فى يد منتجها .
* من الممكن استنساخ المعلومات بشكل حر ، وبذلك يمكن أن يصبح الذى يشتريها هو مستهلكها ، ومنتج نسخها فى نفس

الوقت . والتكلفة الهامشية للحصول على نسخ من المعلومات ، قريبة جدًا من تكلفة طبعها على الآلة الناسخة ، وهى تكلفة يمكن إهمالها .

* لهذا ، فالمعلومات ما إن يتم إنتاجها ، حتى يصبح من الممكن تقاسمها دون تكلفة إضافية . . كما أن تكلفة الوصول إلى الملعومات تتناقص باستمرار مع تزايد عدد الأفراد الذين يتشاركون فيها .

* الخاصية الرئيسية من خصائص المعلومات ، والتى تميزها عن البضائع والخدمات هى : المشاركة مع تناقص متوسط التكلفة .

بضائع وخدمات معلوماتية

خاصية المشاركة ، ستجعل من الصعب تناول المعلومات كسلعة ، مثل البضائع أو الخدمات ، فى اقتصاد السوق الرأسمالية ، لأنها تفتقد الخاصية الأساسية للسلعة وهى القابلية للانفراد بالاستخدام .

بهذه الطريقة ، يمكن أن تقود خاصية المشاركة إلى هدم أساس نظام الاقتصاد الرأسمالى ، الذى يقوم على الملكية الخاصة ، والانفراد باستخدام السلعة . أضف إلى ذلك إن البضائع والخدمات التى كانت الإنتاج السائد للتكنولوجيا الميكانيكية ، ستصبح أيضًا وثيقة الصلة بالمعلومات ، فى عملية إنتاجها واستهلاكها ، فى ظل التكنولوجيا الميكاترونية . . وهكذا تتحول البضائع والخدمات ، إلى بضائع معلوماتية ، وخدمات معلوماتية .

يقود هذا إلى أن تبدأ البضائع والخدمات المساهمة فى الخاصية الرئيسية للمعلومات ، ألا وهى المشاركة . وسيقود هذا إلى أن تصبح خاصية المشاركة شائعة فى الاقتصاد بأكمله .

□ □ □

بعد هذا التوضيح لخصائص البضائع والخدمات والمعلومات ، وبالتحديد للخصائص الجديدة للبضائع والخدمات ، فى ظل التكنولوجيا الميكاترونية . وبعد التأكيد على المشاركة والإدارة الذاتية كخاصيتين أساسيتين للحضارة الزاحفة ، يبقى أن نتعرف على صورة المؤسسات الاقتصادية التى تتشكّل مع التحول المتسارع فى العالم إلى مجتمع المعلومات .

بين «الحيازة».. والملكية الخاصة

فى ظل الإدارة الذاتية والمشاركة ، ما هى المؤسسات أو المنشآت المناسبة قانونًا لهاتين الخاصيتين ، فى مكان مؤسسات الملكية الخاصة التى سادت المجتمع الصناعى؟ .

يجب أن تتوافق المؤسسة المعلوماتية الجديدة مع النموذج الجديد فى العلوم الطبيعية والذى هو فى جوهره تحول من الديناميكا النيوتنية ، إلى علم طبيعة جديد قائم على الميكانيكا الكمية والديناميكا الحرارية . أى تحول فى النظر إلى الطبيعة من النظرة الميكانيكية إلى النظرة الكلية . ويرى المفكر المستقبلى اليابانى كاورو ياما جوشى ان المنشآت أو المؤسسات الجديدة يجب أن تقوم على مضمون «الحيازة» الذى يواكب التكنولوجيا الميكاترونية

الزاحفة . وكما قامت الحضارة الصناعية على مضمون الملكية الخاصة فى مقابل الملكية لجماعية ، سيقوم مجتمع المعلومات على مضمون الحيازة فى مقابل عدم الحيازة . لكن ، بماذا تختلف الملكية الخاصة عن الحيازة؟ .

الملكية الخاصة تشير إلى الحق المطلق لوضع اليد على أملاك عبر الزمان والمكان . مثال ذلك أنه بإمكاننا أن نمتلك شركة فى دولة أجنبية ، حيث لا نعيش ، وأن نتحكم فيها حتى بعد وفاتنا ، من خلال ما نوصى به . هذا هو ما نعنيه بقولنا عبر الزمان والمكان .

وقد اتاحت الملكية الخاصة ـ بهذه الطريقة ـ رسم خط حدود زائف ، بين الملكية الفردية وملكية الدولة . ويقول ياما جوشى : إن المثال التقليدى لذلك ، الحدود التى قامت فى العهد المبكر لتيودور بإنجلترا . فأصحاب الملكيات الخاصة كان يسمح لهم قانونيًا بأن يفعلوا كل ما يريدونه داخل ممتلكاتهم . وقاد هذا إلى تخريب البيئة والتنافر مع الطبيعة ، فى سبيل الأرباح الاقتصادية قصيرة النظر .

وفى الجانب الآخر ، تشير «الحيازة» إلى الحق الخاص بالتصرف فى الممتلكات فقط لأولئك الذين هم فى حالة إدارة حقيقية لها ، ومن ثم لأولئك الذين يشاركون فيها . . وبكلمات أخرى ، الحيازة هى ملكية خاصة محكومة بزمن ومكان معينين . أى أنها تعنى الملكية الخاصة ، هنا والآن فقط . وهى تقوم على العلاقة النسبية بين الممتلكات وأولئك الذين يديرونها فعلاً .

على سبيل المثال ، لا يمكن لحملة الأسهم أو أصحاب رأس المال ان يطالبوا بأرباح من الشركة التى يملكونها قانونيًا ، إلا إذا كانوا

داخلين فعلاً ، وبأنفسهم فى أنشطة الإدارة والإنتاج بالشركة . والمتوقع أنه فى ظل شيوع مبدأ «الحيازة» أن يتوقف البشر عن تخريب المكان الذى يعيشون فيه ، وأن يبدأ احترامهم للنظم الطبيعية فى الحياة .

المبادئ الثلاثة للحيازة

وحتى نكون أكثر تحديدًا ، نقول : إن المقتضيات المؤسسية للحيازة ، فى حالة الوحدات الإنتاجية ، يمكن أن تعتمد على المبادئ الثلاثة التالية :

المبدأ الأول : الحيازة الأتوماتيكية لوحدة الإنتاج فى زمن المشاركة . . وهذا يعنى أنه عندما ينضم العاملون المشاركون إلى المؤسسة الإنتاجية ، يصبحون بشكل آلى حائزين لهذه الوحدة الإنتاجية ، ويشاركون فى الإدارة بشكل ديموقراطي . . ومن ثم ، لا يمكن فصل أى عامل مشارك رغم إرادته .

المبدأ الثانى : إنتهاء الحيازة أتوماتيكيًا بمجرد ترك العمل . فعندما يترك العامل المشارك وحدته الإنتاجية ، يفقد حيازته فيها ، كما يفقد صلاحية التحكم فى عملية الإدارة الذاتية من الخارج ، وبداهة ، يتم فقدان الحيازة فى حالة الوفاة ، أى لا يحق للحائز أن يورث حيازته للآخرين إلا إذا كانوا بذاتهم ملتحقين بالمؤسسة .

المبدأ الثالث : حيازة الوحدات الإنتاجية كبيئة طبيعية وملاذ وموطن . فكل فرد فى الاقتصاد الجديد يحق له أن يخلق ـ أو يبحث بحرية ـ عن أنسب ملاذ أو بيئة طبيعية ، فى إطار الحيازة . لكنه من غير المسموح لأى فرد أن يكتسب منافعًا اقتصادية لمجرد

الحيازة فى حد ذاتها . وبمعنى آخر ، بيع الوحدات الإنتاجية فى هذا المبدأ ، ليس أكثر من تغير فى شكل الحيازة ، دون دفع أى مال ، ومن ثم تصبح الوحدات الإنتاجية ـ كسلع مادية ـ بصفة دائمة ذاتية الإدارة ، تتراكم وتنمو أو تنهار وتتبدد ، على أيدى الحائزين الجدد . . وعلى هذا ، فليس من الممكن للعامل المشارك أن يحصل على منافع اقتصادية إلا من خلال الإنتاج ، وصافى التدفقات (أى بالاستهلاك واستثمار البضائع) ولكن ليس عن طريق تبادل ملكية الأسهم ، أو تبادل ملكية وحدات الإنتاج ذاتها .

إعادة توحيد ما انفصل

التكنولوجيا الميكاترونية ، والمنشآت القائمة على الحيازة ، فى الحضارة القادمة ستجتث بداهة أساس عمليات الانفصال الأربع فى الحضارة الصناعية ، وهى الانفصال بين العاملين وأصحاب العمل ، وبين المستهلكين والمنتجين ، وبين المدخرين والمستثمرين وأخيرًا انفصال الإنسان عن الطبيعة ، والتى تتصل جميعًا اتصالاً وثيقًا بالتكنولوجيا الميكانيكية .

ودعنا نرى الآن ، كيف سيتم التوحد ، فى مواجهة عمليات الانفصال الأربع :

أولاً : ستضرب وحدات الإنتاج القائمة على الإدارة الذاتية ، المؤسسات الرأسمالية والمخطَّطة ، من خلال المنافسة فى السوق ، وهذا يعنى بالتبعية إعادة توحيد العمال والإداريين وأصحاب رأس المال ، فى ظل الإدارة الذاتية .

ثانيًا : فى ظل هذا التنظيم ، سيصبح التمويل الذاتى وسيلة سائدة

لرفع الموارد المالية ، ومن ثم فأولئك الذين يتخذون قرارات الاستثمار ، سيكونون هم الذين يتخذون قرارات الادخار ، وهكذا يعاد توحيد المستثمرين والمدخرين .

ثالثاً : مع بدء مشاركة المستهلكين فى العملية الإنتاجية للبضائع ، المنتجة حسب الطلب ، ستتحقق عملية إعادة التوحيد بين المستهلكين والمنتجين . وقد يتأخر هذا الجانب من التوحيد بشكل نسبى ، كما قد يظل جزئيًا ، إلى حين أن يتحقق الاكتفاء الذاتى للمجتمعات .

رابعًا : من خلال عمليات التوحيد الثلاث السابقة ، وفى إطار منشأة الحيازة ، سيبدأ الناس فى اعتبار أنفسهم جزءاً لا يتجزأ من الطبيعة . وسيسعون إلى العيش فى وفاق معها . وسيساعد هذا على تحقيق التوحيد بين الإنسان والطبيعة .

□ □ □

اقتصاد جديد لمجتمع المعلومات

فى ختام هذا التحليل ، يدعونا ياما جوشى إلى تصور اقتصاد تنتهى فيه عمليات الانفصال الأربع ، وتختفى فيه كل الطبقات العاملة والرأسمالية ، ويبدو فيه كل أفراد المجتمع ، بل وأبناء العالم ، فى «حيازة» ممتلكاتهم ووحداتهم الإنتاجية ويتشاركون فى هذا كله مع الآخرين .

ونتيجة لهذا ، من المتوقع أن يختفى سوق العمالة باعتباره سوقًا للاستغلال . . كذلك سيختفى معه مضمون الأجور والإنتاج ، كما

أن دعوى ماركس بعدم عدالة استغلال العمال على أيدى أصحاب رأس المال ، لن يصبح لها أى معنى بعد ذلك .

سيبدأ ـ بعدها ـ كل أعضاء المجتمع ، والعالم فى تطبيق الإدارة الذاتية داخل الوحدات الإنتاجية ، وفى اتخاذ قراراتهم بالنسبة للإدخار والاستثمار والاستهلاك ، بطرق تعاونية ديموقراطية . وسيشيع انتشار من يطلق عليهم ياما جوشى تعبير «العمال المستلهلكون والتعاونيون فى عملهم» . سيمارس هؤلاء الإدارة الذاتية لأموالهم ، أى يدخروا ليستثمروا ، مما ينهى ما عرفناه من أسواق رأس المال النقدى ، التى شاعت فى الاقتصاد الرأسمالى . ولا يبقى لنا سوى الأسواق المالية للمقرضين والمقترضين ، التى تعتمد على المال الداخلى . وإن كان من المرجح أن تبقى الأسواق السلعية ، ولكن بشكل جزئى .

هذا النوع من الاقتصاد يمكن أن يعمل بشكل أفضل من الاقتصاد الرأسمالى للأسباب التالية :

أولاً : لأنه يتمتع بتوازن طويل المدى ، الأمر الذى يفتقده الاقتصاد الرأسمالى إلى حد بعيد .

ثانيًا : لأن هذا الاقتصاد المتوازن على المدى البعيد ، يحقق العدالة الاجتماعية التى تحدث عنها كارل ماركس ، بمعنى انعدام استغلال العمال المشاركين ، خلال الأسواق النقدية . وينهى فى الوقت نفسه استغلال العمال فى ظل النظام الرأسمالى ، وفقًا لمنطق قيمة العمل ، على أيدى الرأسماليين . ومن هذا المنطلق تتحقق العدالة فى توزيع الدخل .

لقد عرفت الحضارة الصناعية العديد من المشاكل الجادة ، اقتصاديًا واجتماعيًا وبيئيًا وعالميًا ، مثل البطالة والاستغلال وعدم عدالة توزيع الدخول ، والكساد والتضخم ، وتركيز رؤوس الأموال ، والعنف والجريمة ، والتفرقة بين البشر على أسس وراثية ، كالعرق واللون والجنس والعمر ، وعلى أسس سلفية ، كالدين والعقيدة والثقافة واللغة ، ومثل البيروقراطية وتخريب البيئة ، والفقر فى الدول النامية ، والصراعات العالمية القائمة على المصالح الدولية والتناقضات الأيديولوجية ، ومثل التهديد النووى وسباق التسليح . .

عرفت الحضارة الصناعية كل هذه المشاكل ، وفشل اقتصاد السوق والاقتصاد الاشتراكى المخطط فى حلها .

وزاد الطين بلة ، إن العديد من هذه المشاكل - فى المجتمع المعاصر - تكون متبادلة التأثير ، شديدة الارتباط ببعضها البعض . وهذا يفيد أن الكل لا يتكون من أجزاء منفصلة ، ولهذا فإن هذه المشاكل لا يمكن مواجهتها إلا من خلال علاج شامل كلى ، يقوم على رؤية متكاملة ، تتضمن تفهمًا لطبيعة التحول الذى يمضى بالبشر إلى مجتمع المعلومات .

وهذا الطرح - غير التفصيلى - لمستقبل الاقتصاد فى مجتمع المعلومات ، يستحق الدراسة والتأمل من جانب الدارسين والعاملين والمفكرين فى المجال الاقتصادى ، فى جميع أنحاء العالم العربى .

الفصل الثامن
الأمل الواقعى للشعوب العربية

الفهم المتكامل لما يحدث فى العالم ، هو السبيل الوحيد لمواجهة الضياع الذى يشعر به الإنسان العربى ، والذى يقوده إلى الإحباط أو اللامبالاة ، وفى بعض الأحيان إلى الارتماء فى أحضان التطرّف والتمرّد والعنف والانتحار .

وما قدمناه فى الفصول السابقة هو محاولة لتوضيح طبيعة التحوّل الذى يمر به العالم فى هذه الأيام ، على أساس الفهم المتكامل الشامل لجوهر التغيّرات الحادثة ، والتى تنقلنا من حياة فرضها صالح المجتمع الصناعى ، إلى حياة جديدة ، تختلف عن الحياة السابقة ، وتتناقض معها فى كثير من الجوانب . هذا الفهم الذى نطرحه ضرورى . . فبدونه تضيع الأولويات فى النظر إلى عناصر التغيير ، وتختلط العناصر الأساسية للتغيير بالعناصر الفرعية الناتجة عنها ، ويصعب تصوّر الخريطة المترابطة للمجتمع الزاحف .

ولتأكيد وتوضيح التصوّر الذى طرحناه ، أجرينا عدّة تطبيقات على المجالات الأساسية المختلفة للنشاط البشرى ، فى محاولة لتصوّر طبيعة مستقبل كلّ منها ، حتّى نحصل فى نهاية الأمر على خريطة متماسكة ، تساعدنا فى عمليات إعادة البناء المطلوبة ،

والتى تتيح لكل شعب أن يحلّ مشاكله حلاً جذريًا ، ويتجاوز عناصر التخلّف التى تعوق تقدّمه ، ويمضى إلى القرن الحادى والعشرين من موقع أفضل .

أجرينا هذه التطبيقات بالنسبة لمستقبل التعليم ، والإدارة ، والممارسة الديموقراطية ، والإعلام ، والاقتصاد . وقد اخترنا هذه التطبيقات ، لأنها تتناول أهم مجالات النشاط البشرى ، الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية . من واقع هذه التطبيقات ، يمكن لأى مفكر عربى أن يتصدّى لتصوّر مستقبل أى واقع حالى ، أو نشاط بشرى ، فى مجتمع المعلومات .

هذا المنهج الفكرى الذى نقترحه ، يحمينا من التناول الجزئى عند استشراف المستقبل ، ذلك التناول الجزئى الذى يقع فيه معظم الذين يتصدّون لهذه المهمة ، والذى يقود إلى نتائج مضلّلة حول مستقبل الظواهر والأوضاع . ربما يكون من المفيد فى هذا المجال ، أن نقدّم مثالاً لذلك فيما يطرحه بعض المفكرين ، عن الحروب والحروب الاستعمارية .

حروب عصر الصناعة

الحرب . . من بين الكلمات التى تحتاج إلى فهم معانيها المتباينة عبر التاريخ . لقد عرف العالم حروبًا بين القبائل ، وحروبًا إمبراطورية كبرى فى عصر الزراعة ، حتى وصلنا إلى حروب التوّسع الاستعمارى التى شاعت فى عصر الصناعة ، والتى قادت إلى الأوضاع العالمية الحالية ، بكل ما فيها من مآس ومهازل .

وإذا تساءلنا اليوم عن مستقبل الحروب ، فنحن نعنى بذلك الحروب الاستعمارية ، التى شاعت فى عصر الصناعة ، على مدى القرنين الماضيين . وما ترتب عليها من حروب صغيرة ، أقحمت فيها شعوب لا ناقة لها فيها ولا جمل .

الكثير من الكتّاب المستقبليين ، ومن الإخصائيين العسكريين ، يتحدّثون عن حروب المستقبل بشكل مجردً عن دوافعها ، وبالاعتماد على التناول الجزئى للخط التكنولوجى ، فينصرفون إلى رسم صورة حروب المستقبل بشكل معزول عن باقى الخطوط . وهم يتحدّثون عن حروب الفضاء التى تعتمد على آخر ما حققه التطور التكنولوجى ، عن استخدام الليزر ، وعن حاملات جنود تنتقل بسرعة من قارة إلى أخرى عبر الفضاء الخارجى ، وعن الأسلحة التى تستفيد من تطوير الهندسة الوراثية ، إلى آخر ذلك .

إذا أردنا أن نعرف مستقبل استعمار عصر الصناعة ، وما اقتضاه من حروب ، لابد أن نتّفق أولاً على أهداف هذا الاستعمار وهذه الحروب . وهى تتضمن فى رأيى :

* المزيد من مصادر طاقة الحفريات ، المحدودة بطبيعتها (فحم وغاز بترول) .
* المزيد من المواد الخام التى تعتمد عليها الصناعة بشدّة .
* الاستفادة من الأيدى العاملة الرخيصة فى الدول المستعمرة .
* فتح الباب لأسواق جديدة أمام منتجات الدول التى تستعمر .



ثم علينا بعد ذلك أن نبحث بين مؤشرات التحول المستقبلى التى تسود العالم ، لنرى ما إذا كانت ستقود إلى تأكيد هذه الأهداف أم إسقاطها . وفى هذا المقام ، يمكن أن نختار بعض المؤشرات التى تكون أكثر تأثيرًا فى هذا المجال :

١ ـ التحوّل من طاقة الحفريّات إلى أشكال جديدة ومتجدّدة من الطاقة .

٢ ـ تخليق المواد ، واعتماد أسس جديدة للعمل الصناعى ، وبزوغ صناعات جديدة .

٣ ـ التحوّل من العمل العضلى البدنى إلى العمل العقلى .

٤ ـ التحوّل من الاقتصاد الدولى إلى نظام الاقتصاد العالمى ، وإلى الاقتصاد عابر الدول .

من تأمل الجانبين ، جانب مبررات الحروب ، وجانب مؤشرات التحوّل ، سنرى أن الواقع الذى نمضى إليه يبطل المبررات التى أوردناها .

* مع تناقص رصيد وقود الحفريّات ، وتصاعد تكلفة الحصول عليه ، ومع ما تقدمه التكنولوجيا المتطوّرة من آفاق جديدة لأشكال جديدة من الطاقة ، كالطاقة الشمسية (الخلايا الضوء كهربية) ، وطاقة الاندماج النووى التى تتوفر خاماتها فى البحار والمحيطات ، ولا تسبب مخاطر طاقة الانقسام النووى ، ولا ما يصاحبها من تلويث للبيئة . ومع كون الأشكال الجديدة من الطاقة تكون أكثر توافقًا مع احتياجات الصناعات الجديدة ، من

حيث انخفاض ما تستهلكه من طاقة ، ومن حيث ما يستجد من توجه لا مركزى فى البؤر الصناعية ، وما يترتب على هذا من الاعتماد على مصادر محلية محدودة ومتنوعة من الطاقة . . مع هذا كلّه لن تضطر الدول الكبرى إلى البحث عن مصادر للطاقة من خارجها حدودها .

* نتيجة للاستهلاك المكثّف للمواد الخام خلال عصر الصناعة ، تناقص أيضًا رصيدها ، وتصاعدت أسعارها . ومن ناحية أخرى ، توصّل العلماء إلى أسس تكنولوجية متطوّرة لتخليق المواد ، تعتمد على مواد لا تنضب كالسيليكون والسيراميك بعد إضافة بعض الأكاسيد المعدنية . وقد توصّل العلماء فعلاً إلى صناعة محرّك طائرة من السيراميك ، أخفّ وزنًا وأكثر تحمّلاً للحرارة . ولهذا ، ستجد الدول الكبرى على أرضها وفى مياهها الإقليمية ، كلّ احتياجاتها من المواد الخام . وبفضل تطوّر تكنولوجيا الهندسة الوراثية ، ستتوفر للدول الكبرى حاجاتها ، وما يزيد عن هذه الحاجات ، من المحاصيل الزراعية والثروة الحيوانية ، بما لا يقتضيها البحث عن ذلك خارج حدودها .

* أما الحاجة إلى الأيدى العاملة الرخيصة ، فستنقضى بالتحوّل من العمالة العضلية إلى العمالة العقلية . كما أن الصناعات الجديدة البازغة تحتاج من العامل العقلى أن يكون مبتكرًا خلاّقًا . وهذا الشرط لا يستقيم مع السخرة ، سواء كانت سخرة العمال داخل الدولة ، أو سخرة أبناء المستعمرات . يحدث هذا

في الوقت الذى تتحوّل فيه الصناعات التقليدية إلى الأوتوماتية ، والاعتماد على الإنسان الآلى ، والإدارة الرقمية الالكترونية ، مستغنية عن العمالة العضلية ومتجهة إلى العمالة العقلية .

* بقى لنا بعد ذلك مبرر توسيع الأسواق أمام إنتاج الدول الكبرى . وما طرحناه عند الحديث عن مستقبل الاقتصاد ، يفيد أن الاقتصاد العالمى الجديد يخرج عن ولاية الدول . وينهى مسألة فتح الأسواق الجديدة بالحروب الاستعمارية .

المرأة.. بين الصناعة والمعلومات

نفس المنهج الذى التزمنا به فى تصوّر مستقبل الاستعمار والحروب الاستعمارية ، يمكن أن نعتمد عليه فى تصوّر مستقبل أى وضع آخر . . وليكن ذلك مستقبل المرأة فى مجتمع المعلومات .

لابد أن نرصد التغيرّات التى طرأت على وضع المرأة تاريخيًا ، والأسباب المجتمعية التى كانت وراء هذه التغيرّات ، تمهيدًا لتصوّر وضعها فى مجتمع المعلومات .

* فى مجتمعات القنص والصيد السابقة للمجتمعات الزراعية ، فرض الحمل والإرضاع على المرأة وضعًا خاصًا ، أتاح للرجل أن يسيطر عليها . فترك الرجل امرأته مع صغارها ، وانطلق فى رحلات صيده ، مواجهًا المخاطر ، مما جعله يتميز ببناء عضلى أكثر تفوّقًا .

* وحتّى عندما استقرّ الإنسان ليزرع ، ورغم مساهمة المرأة فى العديد من جوانب العمل الزراعى ، تواصلت أوضاع مجتمع الصيد ، اعتمادًا على المكانة التى كان الرجل قد اكتسبها من قبل ، وقام المجتمع الأبوى ، الذى تسود فيه سلطة الرجل . واستمرّ هذا الوضع على مدى عشرة آلاف سنة ، هى عمر المجتمع الزراعى .

قنوات الأجر المنخفض

ومنذ أكثر من قرنين ، قامت الثورة الصناعية . ورغم ما جاءت به من تغيّرات هائلة فى المجالات التكنولوجية والاجتماعية والثقافية ، مما أعطى طابعًا جديدًا - كل الجدّة - على العلاقة بين الرجل والمرأة ، إلاَّ أنها أبقت على نوع من عدم المساواة البيولوجية . لماذا؟ ، لأن طبيعة العمل فى المجتمع الصناعى بقيت معتمدة أساسًا على القوّة العضلية المحضة .

ورغم أن المرأة قامت بالعمل الجسمانى فى الحقل والمنجم والمصنع ، فقد نظر إليها الرجل دائمًا باعتبارها أكثر فائدة فى الأعمال التى لا تعتمد على القوّة الفظّة . . وحتّى عندما أبدت المرأة استعدادها للقيام بأشقّ الأعمال ، جرى تصنيفها فى قنوات الأجر المنخفض ، والوظائف الدنيا ، باستثناء بعض الحالات الخاصة .

أمّا المرأة التى بقيت فى البيت ، والتى قامت بمهام العمل غير مدفوع الأجر ، كتدبير شئون الحياة اليومية للأسرة ، فإن جهدها

هذا لم يدخل فى الحسابات الاقتصادية للمجتمع الصناعى ، شأنه شأن باقى الأعمال التى كانت تندرج تحت قطاع الإنتاج من أجل الاستهلاك الشخصى .

كانت هذه هى حال المرأة طوال قرون سيادة مبادئ المجتمع الصناعى . ومع كلّ حركات تحرير المرأة ، ومع كلّ النيّات الطبية من جانب الرجل ، بقى الوضع دون تغيير جذرى نتيجة لطبيعة العمل فى المجتمع الصناعى ، التى تعكس صالحه الاقتصادى .

وكما نقول دائمًا ، القيم الجديدة والإنسانية ، تبقى مجرّد قيم ننادى بها ، ونعبّر عنها شعرًا ونثرًا ، لكن لا يكتب لها أن توضع موضع التنفيذ إلاّ عندما تصبح احتياجًا اقتصاديًا .

سقوط حجّة التمييز

لم يبدأ التغيّر فى وضع المرأة ، إلاّ بعد أن بدأت تهتزّ مبادئ وعقائد المجتمع الصناعى ، وإلاّ بعد زحف التغيّرات الجذرية المتلاحقة ، التى تحمل معها مبادئ وعقائد جديدة ، منها :

* التحوّل من العمل العضلى إلى العمل العقلى . وهذا يسقط حجّة تاريخية أساسية فى تمييز العامل الرجل على العاملة المرأة . ويسقط بالتبعية التمييز فى الأجور ، أو فى نوع الأعمال الموكلة . ويساعد على هذا تطوّر إمكانيات التحكم فى النسل ، التى تجعل ضبط الحمل وتوقيته فى يد المرأة ، ووفقًا لإرادتها .

* ومع تطوّر الكمبيوتر الشخصى والمنزلى ، وقيام نظام الكابلات

التى تربطه بجهات العمل ومخازن المعلومات ، ومع تزويد البيت بالأجهزة المتطوّرة الكترونيًا ، سينتقل جانب كبير من العمل إلى البيت ، سيتاح للمرأة أن تمارس عملها فى بيتها لأطول فترة ممكنة ، دون أن يكون هذا على حساب ما يخصّها من الواجبات المنزلية ، أو على حساب الترابط الأسرى .

* لم يدخل الإنتاج من أجل الاستهلاك الشخصى فى حسابات الاقتصاد الصناعى . ولمّا كان عمل المرأة فى البيت ، من إنجاب وإرضاع وتربية ، ومن طهى وحياكة وتنظيف وكل ما يدخل فى باب رعاية البيت ، لمّا كان هذا كلّه يعتبر انتاجًا من أجل الاستهلاك الشخصى . فقد أدينت المرأة التى تبقى فى البيت ، بأنها من القوى غير المنتجة . إلاّ أنه مع النمو المتزايد لحجم الإنتاج من أجل الاستهلاك الشخصى فى مجتمع المعلومات ، ومع انتشار نشاط «اخدم نفسك» ، و«اصنعها بنفسك» ، يصبح هذا القطاع من الإنتاج هامًا ، ومعترف به فى اقتصاد مجتمع المعلومات ، وهذا يصحّح خطأ إغفال القيمة الاقتصادية لعمل المرأة ـ والرجل ـ المنزلى .

ليست مدينة فاضلة

هذا هو المنهج الذى أطرحه ، وهذه هى تطبقاته المختلفة . وعلى ضوء ذلك يجب أن نعيد النظر فى كلّ ما تعودنا أن نأخذه مأخذ الأمر المسلّم به .

ولابد أن يكون واضحًا فى كلّ ما أطرحه من تصورات لمستقبل

أىّ نشاط بشرى ، أننى لا أنطلق من عقيدة ، أو من مدينة فاضلة أحلم بها ، أو من تصوّرات مثالية تقود إلى ترديدنا «ينبغى هذا» ، و«لا ينبغى ذلك» . هذا هو بالتحديد ما يجنّبنا الشطط فى استخلاصاتنا ، ويجعل ما نقوله صالحاً كحد أدنى من الاتفاق بين مختلف التوجّهات الفكرية التقليدية . إننّا نرصد مسار التغيير والتحوّل ، ونحددّ مؤشرات هذا التطوّر التى يطّرد تأثيرها ، عامًا بعد عام ، ثم ندرس العلاقات المتبادلة بين المؤشرات ، والأسباب التى قادت إليها . وبعد ذلك ، نقيم تصوّرنا ـ على أساس ذلك كله ـ لطبيعة الأسس والمبادئ والعقائد التى يقوم عليها المجتمع الزاحف ، بصرف النظر عن حكمنا الأخلاقى عليها ، وعمّا إذا كانت خيرًا أم شرًا .

هذا هو السبيل لتصوّر مستقبل أى شىء ، وأى وضع .

وهذا هو السبيل إلى التعرّف على ما يجب علينا أن نفعله ، حتّى نستفيد من اندفاع التغيير الشامل المتسارع ، دون أن نفقد هويتنا الحقيقية ، ولكى لا نتركه يجرفنا ، وقد فقدنا إرادة الفعل .

يجب أن تكون لدينا الشجاعة لمناقشة أى شىء ، وأى فكرة ، وأى تصوّر ، مهما كان عدد الآخذين به ، ومهما كان طول زمن الأخذ به .

مثال ذلك ، فكرة أو حلم أو عقيدة الوحدة العربية الاندماجية الشاملة ، أى قيام دولة عربية موّحدة كبرى ، لها قيادتها المركزية التى تتخذ قراراتها . تلك الدولة التى تتراكم فيها كلّ طاقات

وموارد الدول العربية المختلفة ، مّا يجعلها قوّة هائلة ، تستطيع أن تتصدّى للقوة المسيطرة على مقدّرات العالم .

الإجابة القاسية

هل من المفيد ـ أو من الممكن ـ أن نسعى هذه الأيام لتحقيق ذلك الحلم القديم ؟ . هلى يمكن للعرب أن يفعلوا ما فعله غاريبالدى فى إيطاليا ، أو بسمارك فى ألمانيا ، أو ما فعله ستالين فى روسيا ؟ .

الإجابة ـ التي قد تبدو قاسية ـ هى أن ذلك الحلم قد مضى زمانه . كان ممكناً ومفيداً منذ ٥٠ سنة مضت ، وكان ممكناً أيضاً خلال القرن السابق لذلك التاريخ . مع اعترافنا بأن الظروف الموضوعية للدول العربية ، ونتيجة لاستعمارنا على يد الدول الصناعية الكبرى ، لم تكن تسمح به . وإذا كانت هذه الظروف قد تغيّرت اليوم ، وإذا كانت الدول العربية قد تحرّرت ـ إلى حدّ ما ـ من سيطرة الدول الصناعية الكبرى ، فإن ظروف التحوّل إلى مجتمع المعلومات تجعل من غير الممكن أو المفيد أن نمضى فى ذلك الحلم .

لماذ ؟ .

لأن عصر الوحدة الاندماجية بقيادتها المركزية ، قد انتهى على مستوى العالم أجمع . حتّى الوحدات المركزية التى كانت قد قامت بالفعل خلال عصر الصناعة ، بدأت تتداعى ، أو تعيد بناء ذاتها على وفقا للأسس الجديدة .لقد كان الكيان المركزى الكبير ممكناً خلال عصر الصناعة ، لأنه كان متفقاً مع طبيعة الحياة فى

ذلك العصر ، لكنّه يتناقض مع الواقع الجديد الذى يزحف على العالم . لقد شهدنا ، فى السنوات الأخيرة ، تحلّل العديد من الكيانات المركزية الكبرى وسنشهد فى السنوات التالية المزيد من هذا ، بل ويتوقّع علماء المستقبل فى الولايات المتّحدة الأمريكية ، أن تبدأ عدّة ولايات فى الانسلاخ عن الكيان الفيدرالى الأمريكى ، إذا لم تسرع الولايات المتحدة إلى إعادة النظر فى السطات المركزية التى تجمّعت فى يد مؤسسة الرئاسة ، وفى أجهزتها التنفيذية .

ستشهدالسنوات القليلة القادمة تغيّرات جذرية فى كل الكنايات المركزية الضخمة ، سواء كان ذلك الكيان دولة ، أو مؤسسة ، أو شركة . وربما نكون قد لمسنا ذلك ، فى حديثنا قبل هذا ، عن ديموقراطسة المشاركة ، وعن لامركزية العمل الإدارى ، وعن تحلل نفوذ وسائل الأعلام المركزية الضخمة .

تنظيمات شبكية عربية

لكن هذا لايعنى إن هدف تراكم الطاقات العربية قد انقضى ، وكل ما فى الأمر أن السبيل إلى ذلك يتّخذ مسارًا جديدًا ، يتفق مع أسس ومبادىء مجتمع المعلومات الزاحف . والتنظيم الشبكى هو أنسب أداة فى هذا المجال . ولقد تكلمنا عنه من قبل ، باعتباره البديل المعاصر للشكل التنظيمى الهرمى البيروقراطى الذى عرفه واعتمد عليه المجتمع الصناعي .

الشكل الجديد للعلاقات العربية الشبكية ، رأينا إرهاصات لها

فى بعض التجمّعات العربية ، إلاّ أن غياب الوضوح حول هدف وطبيعة وجدوى هذه التجمعات ، قاد إلى انهيار العديد منها ، وإلى إنحراف بعضها عن الخطّ السليم الذى يضمن استمرارها . هذا بالإضافة إلى أن جميع هذه التجمّعات قد قامت على أساس يفقدها معناها ، فهى قد قامت بين حكام عرب أو أنظمة حاكمة عربية ، ولم تقم بين شعوب عربية . ومن هذا يمكن أن نسجّل الأستخلاصات التالية :

* التجمعات العربية يجب أن تقوم بين شعوب عربية ، ومن أجل المصلحة المتبادلة بين الشعوب . وهذا لا يتحقق إلاّ إذا كانت هذةالشعوب تشارك فى مسئولية اتخاذ القرار . فيما يمس مصالحهاالقريبة والبعيد . ومن هنا ، يقوى التجمع العربى ، ويحقق فؤائده ، إذا كانت الشعوب الداخلية فيه تمارس حقوقها الديموقراطيةبالمعنى المعاصر الذى طرحناه من قبل .

* يجب أن تقوم التجمّعات العربية على أساس التنظيم الشبكى ، وليس على أساس التنظيم الهرمى بما فيه من مركزية وتسلل للرئاسات . وأساس التجمّعات الشبكية بين الأفراد وبين المؤسسات ومجموعات العمل الإنتاجى والخدمى ، ينطبق أيضًاعلى الدول . وهذا يعنى أن تكون تجمّعات تستهدف تبادل المصالح الأقتصادية والأجتماعية والثقافية ، وليست أحلافاً عسكرية أو جبهات سياسية أو تكتلات تصادمية ، قائمة على أيدولوجية أو عقيدة .

*إذا كـان أسـاس التنظيم الشـبكى هوتبـادل المنافع ، فـمن الطبيعى إذا ما شعرت دولة ما أن هذه المنافع لم تعد متحققة ، أن تنهى وجودها فى ذلك التجـمّع . ومن ثم ، يكون بقـاء الدولة فى تجمّع ما ، رهن باستمرار تحقّق المنافع ، أى أنه وجود موفوت .

* دخول الدولة فى تجمّع مـا ، وفقـاً للتنظيم الشـبكى ، لا يمنع دخولها فى تنظيمات شبكية أخرى ، فى نفس الوقت . فالمصالح المتابينة لشعب ما قد لا تتحقّق بالدخول فى تجمّع واحد .

* قيـام هذه التـجمّعات على أساس تبادل المصالح ، يعنى أن تكون للشعب رؤية مستقبلية واضحة بالنسبة لما يريده وينفعه . ولا يجـدى - فى زمننا هذا- أن يتكفل رئيس إو حـاكم ، بتـصـور مصالح ،شعبه . وكلّما كان التجمّع معبرًا عن المصالح المتبادلة الحقيقية للشعوب ، كلما اكتسب بقاء ومصداقية .

* * *

يحلو لبعض الكتّاب والمفكّرين أن يتحدثوا عن العالم متجه إلى عصر الكيانات الكبيرة . وهم يعطون لذلك مثلاً بما يجرى حالياً بين الدول الأوربية . وواقع الأمر ، أننا نتجه إلى عصر الكيانات الصغيرة التى تدخل فى كيانات كبيرة من خلال التنظيم الشبكى . وما يجرى فى أوروبا الآن ، سيكتب له النجاح أو الفشل ، بقدر التزامه أو عدم التزامه بما حدّدناه فى ما سبق من استخلاصات

الفصل التاسع

الدول النامية.. كيف تعبر فجوة التخلف؟

الدول النامية ، ماذا تفعل اليوم فى مواجهة الوضع الحضارى؟ . لقد حرمت من مواكبة ركب إقامة البنية الصناعية المتكاملة على امتداد عصر الصناعة ، لعدة أسباب أهمها استعمار الدول الصناعية لها ، وقصر دورها على إمداد الدول الصناعية بالمواد الخام والفحم والبترول والغاز ، والعمالة الرخيصة ، وفتح رأسواقها لمنتجات العالم الصناعى . وهكذا ، نشأت فجوة التخلف بين الدول النامية ، والدول الصناعية المتقدمة .

وعند منتصف القرن العشرين ، بدأ زحف ثورة المعلومات ، وبدأت الدول الصناعية المتقدمة فى إعادة بناء حياتها على أسس تتفق مع الواقع الجديد . ووجدت الدول النامية نفسها فى مواجهة فجوة تخلف مزدوجة ، ومحنة الأختيار بين بديلين : أن تتفرغ لأقامة بنية صناعية ، أشبه بتلك التى كانت للدول الصناعية عند منتصف القرن ، أو أن تسعى لأقامة بنية معلوماتية تستجيب للتطورات المجتمعية الراهنة ، متجاهلة البناء الصناعى .

فى هذا المجال ، يطرح المفكر اليابانى المستقبلى يونيجى ماسودا تصوره لما يطق عليه «التنمية الصناعية المعلوماتية المتزامنة للدول النامية» . يقول ماسودا ، أن فجوة التخلف فى تكنولوجيا المعلومات

بين الدول النامية والدو الصناعية ، تعتبر أكثر خطورة من فجوة التخلف الصناعى التى تفصل بينهما .

الفجوة الصناعية ، تتصل بتكنولوجيات الأنتاج ، والعقبة الأساسية أمام تجاوزها هى عجز الموارد المالية فى الدول النامية . لكن الفجوة المعلوماتية تعنى الغياب النسبى لتكنولوجيات معالجة ونقل المعلومات ، بما يدخل فيه العالم البشرى ، ويتضمن مدى التطور الفكرى ، والأنماط السلوكية . وهذه هى العقبة الأكبر فى التحول التكنولوجى ، قياساً على عقبة نقص الموارد المالية .

المشكلة بالنسبة للدول النامية تبدو أصعب ، لأن الفجوة المعلوماتية تتداخل مع الفجوة الصناعية ، لتكوين فجوة مزدوجة . والخطير فى هذا ، أن أستمرار هذه الفجوة المزدوجة بين الدول الصناعية والدول النامية ، سيقود إلى خصومات فوضوية حادة تشيع كالوباء لتصيب الجنس البشرى بأكمله ، وذلك للأسباب التالية :

أولاً : تزايد إنقطاع التواصل الحضارى.

الفجوة المزدوجة بين الدو الصناعية والدول النامية تعمل علي تعميق الأنقطاع الحضارى بينها . ونحن نلاحظ لدى الشعوب الأقل تطوراً فضولاً إيجابياً ، واهتماماً بإنتاج الدول المتطورة . ويكون ممكناً لتلك الشعوب أن تشرع فى تنفيذ خطة لدخول العالم الصناعى ، لو توفرت لها الميزانيات اللازمة . لكن مستقبل الفجوة المجتمعية بين الدول المصنعة والدول النامية . يمكن أن يكون أكثر خطورة ، بشكل لا يحتمل المقارنة فمثل هذه الفجوة ، يمكن أن تحدث انفصاماً حضارياً وثقافياً كاملاً ، لأن الفجوة هنا تكون فى الاتصال العقلى ، الضرورى لقيام التفاهم المتبادل .

ثانياً : مواجهات الموارد والبيئة والأنفجار السكانى.

المواجهة بين الدول المصنعة والدول النامية ، سترجع إلى قضايا أستنزاف الموارد الطبيعية ، بالأضافة إلى أختلال التوازن البيئ ، والأنفجار السكانى . لقد سعت العديد من الدول النامية إلى تحقيق أهدافها القومية فى التصنيع والتحديث ، وتطوير مستويات الحياة . لكن ، إذا ما واصلت الدول النامية اندفاعها فى أتجاه التصنيع ، باتباع المسار نفسه الذى اتبعته الدول المصنعة من قبل فستصبح مهمتها فى حل المشاكل الجارية اكثر صعوبة . ونعنى بذلك مشاكل من قبيل استنزاف الموارد الطبيعية ، وتخريب المحيط الطبيعى ، والأنفجار السكانى ، مما قد يقودها إلى أزمات وكوارث .

ثالثا: تنمية مشوهة فى اتجاه العسكرية والنظم الشمولية.

دخول الدول المصنعة إلى مجتمع المعلومات ، قد يتم بطريقة مشوهة للغاية ، تقود إلى نظم عسكرية ، ذات طبيعة شمولية دكتاتورية . وفى هذه الحالة ، قد تتمخض التناقضات بين الدول الصناعية والدول النامية عن خصومات حادة وصراعات أمنية .

وستكون النتيجة ميلاً من جانب الدول الصناعية إلى استعمال تكنولوجيا المعلومات المتطورة والأقمار الصناعية ، لأغراض عسكرية بالدرجة الأولى . كما أن تخلف الدول النامية عن انتقالها إلى مجتمع المعلومات يغرى الدول المتقدمة بأستخدام هذه التكنولوجيات سلمياً للتحكم فى حياة الأفراد والنشاطات الأجتماعية لمواطنى الدول النامية .

التصنيع والمعلوماتية معاً

لكى نكون قادرين على التصدى لهذه الأحتمالات المخيفة لابد أن نعمل على تقريب جانبى هذه الفجوة المزدوجة الصناعية والمعلوماتية ، وعلى محاولة تجاوزها نهائياً .

البديل الأفضل ـ وربما الوحيد ـ فى هذا المجال هو التطوير المتزامن لتكنولوجيا التصنيع وتكنولوجيا المعلومات فى الدول النامية . ومن الممكن أن يتم ذلك التطوير والتعزيز دون أن يقود إلى أى نوع من الصراعات بين هذين النوعين من التكنولوجيا ، إذا ما تم التطوير بالوسائل والمناهج المناسبة ، بما يساهم فى بناء نظام عالمى جديد .

أما ما يعنيه ماسودا بالوسائل والمناهج المناسبة ، فهو :

(١) ضرورة إقامة نظم للمساعدات التقنية الدولية ، بقيادة حكومية .

(٢) عند إدخال التكنولوجيا الصناعية يكون التأكيد على التكنولوجيات : الخالية من مسببات التلوث ـ غير المستنزفة للموارد ـ المعتمدة على العمالة العقلية .

(٣) عند إدخال التكنولوجيا المعلوماتية ، يجب أعطاء الأهتمام الأكبر بما يلى : إنشاء بنية تحتية معلوماتية ـ إدخال الأنظمة المعلوماتية الأجتماعية ، بما فى ذلك النظم الصحية والتعليمية .

وبالنسبة للفقرة(١) ، ينبه ماسودا إلى عدم القيام بأى محاولة لزرع النظم النمطية ، بل تقديم تنوع من أنماط المساعدات التقنية ، بما يتفق مع التباين والتمايز الواسع الذى تتميز به الدول النامية .

تنوع الدول النامية

مع التنوع الكبير فى الدول النامية إلا أنه من الممكن تصنيفها فى مجموعتين أساسيتين :

١ـ الدول التى أنجزت فعلاً المرحلة الأبتدائية الأساسية فى التصنيع ، مما يجوز معه أن نصفها بالدول نصف المتطورة .

٢ـ الدول التى لم تبدأ التصنيع بعد ، وهذه يمكن تقسيمها إلى :
(أ) دول غنية بمواردها الصبيعية(ب) دول فقيرة تعتمد فى الغالب على الزراعة والثروة الحيوانية .

ومن الضرورى أن ندخل فى اعتبارنا كل هذه الظروف ، بدلاً من محاولة إقحام التكنولوجيات الجديدة عليها ، بشكل آلى .

فى حالة الدول نصف المتطورة ، فى إمكانها أن تتبع سياسة تعاون بين رأس المال القومى ، ورأس المال الأجنبى . وبالنسبة للدول الغنية بمواردها ، يجب أن تعتمد سياسة إدخال التكنولوجيات المتقدمةعلى رأس مال الدولة . أما الدول النامية الفقيرة ، فلابد أن تتلقى المساعدات التكنولوجية من الدول المتطورة .

فيما يتصل بالدول الغنية بمواردها الطبيعية ، يكون من المهم للغايةالأعتماد على التكنولوجيات ، الصناعية المخففة للعمالة ، من مهندسين ومديرين ، فى إطار تأسيس النظام الجديد لتقسيم العمل الدولى .

ويرى ماسودا أن النظام الجديد لتنظيم العمل ، من المتوقع أن يوكل أمر صناعات الحديد والصلب وتكرير البترول أساساً إلى الدول التى توجد بها المواد الخام . لذلك لابد من إعطاء أهمية للمساعدات التى تمنع تلوث البيئة ، هذا بالأضافة إلى ضرورة اعتبار الحفاظ على الموارد الطبيعية مسئولية دولية ، تتقاسمها الدول الصناعية والنامية معاً .

إدخال التكنولوجيات الصناعية الموفرة للعمالة العقلية ، من المتوقع أن يكون له أثر مزدوج : حل مشكلة العجز فى المهندسين والمديرين دون حدوث تشوه اجتماعى ناشىء عن البطالة . أما الأثر الثانى ، فهو أن مثل هذه التكنولوجيات الصناعية لا يمكن فصلها عن التكنولوجيات المعلوماتية فائقة التقدم .

ومن ثم ، فأن الأخذ بهذه التكنولوجيات يمكن أن ينظر إليه على أنه أحد إشكال إدخال التكنولوجيا المعلوماتية .

أما بالنسبة للدول الفقيرة المحرومة من الموارد الطبيعية ، والتى تتصدى لإقامة البنية التحتية الأولى للمعلومات ، فقد أثبتت التجربة ضرورة قيامها بإنشاء شبكة أتصالات على اتساع الدولة . ويجب ألا تقتصر هذه الشبكة على خطوط الأتصال للبرق والهاتف ، بل تتجاوز ذلك إلى إقامة شبكة إتصالات رقمية (إلكترونية) ، تسمح باستخدام الكمبيوتر فى نقل وتبادل المعلومات . السر فى هذا هو أننا الآن فى عصر شبكات الإتصال الإلكترونية ، للتعامل فى مجال معلوماتى مركب ، متضمنة الهاتف والبرق والتلفزيون والكمبيوتر والفاكس ، أن تشكل شبكة الأتصال هذه جانباً من شبكة المعلومات العالمية المعتمدة على الأقمار الصناعية للإتصالات .

فى الدول النامية ، يندر وجود مشروعات صناعية جديدةكبيرة الحجم ، لذا فإن الإدارة ، اعتماداً على تكنولوجيا المعلومات ، يجب أن تتجه منذ البداية نحو أستخدام هذه التكنولوجيا فى الأغراض

الأجتماعية ، بحيث يكون التركيز على إدخال المعلومات لخدمة مجالات مثل الرعاية الصحية والتعليم .

نتائج التنمية المتزامنة

إذا تعززت عملية الأدارة المتزامنة لتكنولوجيا الصناعةوتكنولوجيا المعلومات فى الدول النامية ، على الأسس السابق ذكرها ، يصبح من الممكن لأن تتحقق النتائج المتكامل التالية :

(١) تضييق الفجوة التكنولوجية الصناعية والمعلوماتية.

إذا ما نجحت الدول النامية فى إدخال تكنولوجيا الصناعة الصائنة للموارد ، والمحافظة على البيئة ، والتى تقلل من الحاجة إلى العمالة العقلية ، وفى إدخال تكنولوجيا المعلومات التى تركز على نظم التعليم بالنسبة للمناطق النائية . . إذا حدث هذا ، أمكن لكلّ من تكنولوجيا الصناعة وتكنولوجيا المعلومات أن تنمو بشكل سريع . ورفع مستوى التعليم ـ بصفة خاصّة ـ سيجعل من الممكن تدريب عمّال الصناعة الحديثة ، ومهندسى المعلومات ، وإرساء أسس الصناعة الحديثة ، والتنمية المستقبلية للصناعات ذات الأعتماد المكثّف على المعارف .

(٢) الإعداد لنظام بيئى عالمى.

حيث أن هذه الدول ستتجه إلى تنمية التكنولوجيا الصناعية التى لا تسبب تلوث البيئة ، وغيرالمبدّدة للمواد الخام ، فإن مثل هذه التنمية ستساهم ـ بلا شك ـ فى تأسيس نظام البيئة العالمى .

(٣) كبح الأنفجار السكانى.

إدخال نظم الرعاية الصحية فى المناطق النائية ، ستكون له نتائجه السلبية المؤقتة على المسألة السكانية ، باعتبار أنّها تقود إلى تحسن صحّة الأفراد ممّا يطيل متوسط المدى العمرى . لكن هذا ـ من ناحية أخرى ـ سيؤدى مع ارتفاع مستوى التعليم ، إلى ارتفاع مستوى الأفراد ، ووعيهم بضرورة تنظيم النسل . وهذا يقود إلى كبح مخاطر الأنفجار السكانى .

* * *

يقول ماسودا أنه عند تحقيق هذه النتائج ، اعتمادا على الوسائل المشار اليها ، سيصبح ممكناً آخر الأمر إنجاز المهمة البشرية المشتركة ، ألا وهى إقامة نظام بيئى للكرة الأرضية كلّها . وهذا الهدف ليس حلما مثالياً بعيد المنال ، فهناك ثلاثة عوامل تعزّز تحقّقه :

* الأول ، هو أن تفاقم أزمة الطاقة يؤكّد الحاجة الملحّة ، فى عالمنا اليوم ، إلى نظام عالمى جديد ، وبالتحديد نظام جديد للتعاون الدولى .

* والثانى ، هو أن التكنولوجيا العالية فى مجالات الصناعة والمعلومات ، الخالية من مسبّبات التلوّث ، والمقتصدة فى المواد الخام ، قد مرّت بتطوّرات ملموسة .

* والثالث هو أن تكنولوجيا المعلومات تكون بطبيعتها عامّة ودولية معاً . وهذه مسألة يجب أن تحظى منّا باهتمام خاصّ . فالمعلومات ، بطبيعتها ، ملكيةعامّة ، كما أن لها خصائصها التراكمية . ومن هنا لا تعرف المعلومات الحدود الدولية .

ويرى مأسودا أنّه من المتوقّع أن تتخذ الدول الصناعية الخطوات التالية ، التى يراها تناولاً مرغوباً وقابلاً للتطبيق :

(١) أن تساعد على إدخال التصنيع الذى يحفظ الموارد ، ويوفر أستهلاك الطاقة ، ولا يقود إلى تلويث البيئة .

(٢) أن تخفض ميزانيات التسليح إلى النصف ، على الأقل ، على أساس إستخدام الميزانيات المتوفرة فى تقديم المساعدات التقنية للدول النامية .

(٣) أن تنشىء نظاماً عالمياَ للمساعدة فى مجال التكنولوجيا المعلوماتية .

* * *

ويختم يونيجى ماسودا حديثه قائلاً« إذا ما تعاونت الدول الصناعية والدول النامية ، وسارت جنباً إلى جنب فى حركتها نحو تحقيق هذه المضامين ، فهذا لن يقود فقط إلى تجنيب البشرية العديد من الأزمات ، مثل استنزاف الموارد الطبيعية ، والأنفجار اسكانى ، ألى آخر ذلك ، بل سيساعد على مضاعفة فرص تحقق المجتمع العالمى ، الذى ينتسب إلى الكرة الأرضية كلها ، والذى يكون زاخراً بالفرص ، والإمكانات الجديدة تماماً» .

خاتمة

إلى من أتوجه بالحديث ، فى هذا الكتاب؟ . إلى المفكّرين ، والمثقّفين ، والكتّاب ، وأصحاب الأهتمام العام ، من جميع المسالك والأعمار . وربما إلى بعض السياسين ، الذين لم تقض ممارستهم السياسية على قدرتهم على التفكير الموضوعى ، فيما هو أبعد من يومهم .

وما هو الهدف من هذا الكتاب؟ .

* إيقاظ وعى القارىء بالحقائق الجديدة التى تسود العالم ، والتى تقتضى إعادة النظر الشاملة لكل ما كان مستقرًا .

* وضع إطار واقعى لتفكير كلّ عربى ، فى مشاكل بلده ، ومنطقته ، والعالم أجمع .

* وصول كل مواطن عربى إلى فهم واضح حول أوضاع بلده ، يتيح له تقييماً أميناً للأرض التى يقف عليها ، والتى يمكن الأنطلاق منها إلى إعادة البناء الشامل ، من أجل تجاوز التخلّف الحالى .

* تشجيع إجراء الحوار الواسع ، الحقيقى والواقعى ، على أساس الفهم الجديد ، لواقع حياة البشر ، فى مجتمع المعلومات . حوار بين مختلف التوجّهات التقليدية ، التى قامت على أفكار أو نظريات

أو عقائد ، نابعة من أوضاع مجتمعية تاريخية . وبشكل محدّد تجاوز أزمـة التـفكيـر السلفى . ونحن نعنى بالسلفـيـة هنا ، مـحـاولة حل المشاكل وإعادة البناء ، اعتماداً على الأفكار الأيدولوجيات والعقائد النابعة من ظروف مجتمعية مناقضة للظروف المجتمعية الزاحفة على العالم . والسلفية وفقًا لهذا ، تتجاوز التفكير الدينى التقليدى ،أيّا كان الدين ، إلى التـفكيـر الليـبـرالى التـقليـدى ، والتـفكيـر الماركسى ، والتفكير القومى العربى التقليدى ، والتفكير الناصرى .

* تشـجـيع التـأمّل الصـادق لكلّ مـا نطلق عليـه تعـبـيـر هويتنا الخـاصـة ، أو ذاتيتنا المتـمـيزة ، أو تراثنا ، على أسـاس الفـهم العـام الذى طرحناه ، للتعّرف على جذور ذلك كلهّ ، والسيـاق الذى ينبع منه ، بهدف التخلص من الرواسب السلبية التى نبعت من مراحل متخلفة فى مسيرة التطور البشرى ، وتأكيد العناصر الأيجابية التى لا تتـعـارض مع هذه المسـيـرة ومع واقع التطوّر الحـالى الذى يمرّ به الجنس البشرى . والأستفادة من هذه العناصر الإيجابية عند رسم إطار الرؤية المستـقبليـة الخاصـة بكل شـعـب ، بما يحـقّق له أصالتـه وتميّزه ،وسط الشعوب الأخرى . باعتبار أن التنّوع والتمايز سمتان أسـاسيـتـان فى مجـتمع المعلومـات ، على عكس مـا كـان يقتضيـه المجتمع الصناعى من نمطية وقولبة .

* الوصـول إلى حـد أدنى من الأتفـاق ، بين المواطنين ، حـول أسـاسـيـات إعـادة البناء ، فيـمـا يمكن أن نطلق عليـه اسم«البـيـان المستقبلى» . وإجراء أوسع حوار ، على مختلف المستويات ، حول

هذا البيان ، لتنوير الرأى العام بحقائق العصر ، وإنقاذه من غوغائية العمل السياسى ، ومن إغراء الوقوع فى الأحلام والأفكار التاريخية المنقضية . ثم إعادة صياغة ذلك «البيان المستقبلى» ، على ضوء ما يستجدّ من رؤى وأفكار خلال الحوار الواسع . وهذا يعنى أن البيان المستقبلى الذى أتحدث عنه ليس نصّا مقدّساً ، بل هو إطار عمل ديناميكى ، يتطوّر وفقًا لما يستجدّ من فهم وحقائق .

* وضع هذا البيان كوثيقة أمام سلطة اتّخاذ القرار ، وأمام القوى المحافظة صاحبة المصلحة حالياً فى المجتمع ، والتى تميل عادة للحفاظ على الأوضاع القائمة ، رغم ما تجلبه من مشاكل ومتاعب .

* كل هذا الذى قلناه ، يقف عند حدّ إشاعة الفهم السليم المتكامل ، والحوار الحىّ المفتوح ، أمّا التنفيذ ، وأمّا إعادة البناء ، فلا يمكن أن تبدأ إلاّ بشكل شامل ، وعلى أساس الفهم الذى نسعى إلى إشاعته .



الفهرس


نهضة مصر
للطباعة والنشر والتوزيع
أسسها أحمد محمد إبراهيم سنة ١٩٣٨

أفيقوا يرحمكم الله

المستقبل الذى نتحدث عنه ، لا يحدث لشعوب أخرى ، أو على أرض غير أرضنا . . المستقبل «هنا» ، على أرض مصر ، يؤثر على مختلف مجالات حياتنا ، ويرسى أسلوباً لحياتنا ، يختلف عمّا أخذنا به . والمستقبل ليس تصوّراً لشىء يحدث فى أزمان قادمة بعيدة ، يكون على أولادنا وأحفادنا التعامل معه ، فالمستقبل الذى يطرحه هذا الكتاب يحدث «الآن» ، ويستوجب منّا أن نفهمه ، وندرك أبعاده ، وأن نسعى على الفور إلى التقريب بين ما يقود إليه ، وبين واقعنا الراهن ، الذى يضعنا فى موقع متأخّر من مسيرة التطوّر العالمى . والكتاب - فى نفس الوقت - يمثل صرخة تحذير ، تدعونا إلى الانتباه لما يدور حولنا ، ويصيح فينا .

«أفيقوا يرحمكم الله» .

فى هذا الكتاب ، يقدّم الكاتب المستقبلى راجى عنايت خلاصة دراساته وأفكاره ، ويطرح بشكل واضح متسلسل طبيعة التغيّرات التى يمرّ بها العالم حاليّا ، وكيف تقود إلى تحوّل جذرى فى الأسس والمبادئ والنظريات والعقائد التى قامت عليها حياة الجنس البشرى حتّى الآن ، ثمّ هو يجرى عدّة تطبيقات على مختلف جوانب النشاط البشرى ، فيتناول بالتفصيل مستقبل التعليم ، والإدارة ، والاقتصاد ، والممارسة الديموقراطية ، والإعلام ، والحرب ، والمرأة ، والوحدة العربية .

الناشر



نهضة مصر
للطباعة والنشر والتوزيع